وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــة قاصـــــدي مربـــــاح ورقلـــــة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أبعاد المأزق الأمني في الساحل الإفريقي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية
تخصص علاقات دولية

من إعداد الطالبين:
* حمادو محمد أنور.
* حمداوي سعد الدين.

تحت إشراف:
أ : علي بوحامد

السنة الجامعية: 2012-2013

*شكر وتقدير *

بسم الله الرحمن الرحيم

(قُلْ اِعْمَلُوا فسَيَرى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرسَوُلُه وَالمُؤْمِنُونْ)

صدق الله العظيم

نتوجه بخالص الشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف : بوحامد علي

الذي لم يبخل في سبيل توجيهه و إرشاده أثنا البحث .

" قوم للمعلم وفيه التبجيلا كادا المعلم أن يكون رسولا "

كما نتوجه بخالص الشكر إلى أساتذة قسم العلوم السياسية و العلاقات

الدولية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة على ما قدموه لنا طيلة فترة دراستنا

.

كما لا ننسا زملائنا في الدفعة ، واصدقائي و أقربي ، وكل من ساعدنا

من قريب أو بعيد .

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من ربتني فأحسنت تربيتي أمي الغالية

وإلى من سهر وبذل الغالي والنفيس من أجل هذه اللحظة أبي الحبيب

وإلى أبي الثاني أخي محمد

إلى إخوتي رقية ،خمرية ، العطرة ، الزهرة ،عبد الحميد ، آسيا ، تجاني،بثينة .

إلى توأمي سعاد

إلى أبناء أخي محمد

: عصام ،فضيل،صهيب،نسيبة ، البراء ،مالك والكتكوتة أروى

الى كل أبناء أخواتي بدون استثناء وأخص بالذكر عمارة ، عبير، حمزة

الى عمي محمود وخاصة عمي الغالي علي (عمو عرابي)

إلى خالي وأسرته وخاصة جدتي (الشامبيطة)

إلى من لا يوجد وصف لمكانته حبيبي وأخي إلياس

إلى كل الأصدقاء الصغير، جمال،عبد الرزاق ،عثمان،عبد الجبار، الصادق

جلال وخاصة حمادو محمد أنور،جمال الدين فرصاوي،بشير رواص

إلى كل زملائي في الدفعة

الى كل مناضلي ومناضلات الإتحاد العام الطلابي الحر

فرع ورقلة

سعد الدين

إهداء

إلى منارة العلم والامام المصطفي إلى الأمي الذي علم التعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما
إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي .

إلى إخوتي و أخواتي.

إلى أعز الأصدقاء في حياتي .

إلى كل من يحمل اسم عائلة حمادو .

إلى كل طلبة السنة الثالثة علوم سياسية تخصص علاقات دولية دفعة 2010

إلى كل من سقط من قلمي سهوا.

أهدي هذا العمل

محمد أنور

الفهرسة

المحتويات .....

الصفحة

كلمة شكر وعرفان -..... أ-
الإهداء– .....ب-
ت
فهرس المحتويات .....ث-
ج
مقدمة 1-
4
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لظاهرة الأمن و أبعاده.....5
المبحث الأول :مفهوم الامن والمصطلحات المتعلقة به.....7
المطلب الأول **:**تعريف الأمن الكلاسيكي.....7-
12
المطلب الثاني **:**تعريف الأمن الحديث 12-
16
المطلب الثالث: تعريف المأزق الأمني.....17-
21
المبحث الثاني :أبعاد و قضايا الأمن .....22.
المطلب الأول :خصائص الأمن .....22.
المطلب الثاني :أبعاد الأمن 23-25
المبحث الثالث: شروط الأمن .....26.
المطلب الأول : على المستوى المحلي 26-28
المطلب الثاني: على المستوى الإقليمي 29-30
المطلب الثالث: على المستوى العالمي 30-32
المبحث الرابع : تهديدات الأمن الإنساني 33
المطلب الأول : اللأمن السياسي الاجتماعي و الاقتصادي.....33-34
المطلب الثاني : اللاأمن البيئي و الصحي ، الغذائي و الشخصي.....35-36

خلاصة الفصل الأول 37
الفصل الثاني : ابعاد المأزق الأمني في الساحل الإفريقي والسيناريوهات المستقبلية 38
المبحث الأول : دراسة جغرافية للساحل 40
المطلب الاول : تعريف دول الساحل 40-42
المطلب الثاني : اهمية الساحل الافريقي 43-44
المبحث الثاني : الأزمات الامنية في الساحل الافريقي 45
المطلب الاول : الارهاب في الساحل الافريقي 45-52
المطلب الثاني : الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي 53-60
المطلب الثالث : العلاقة بين الارهاب والجريمة المنظمة 61
المبحث الثالث : دور القوى العظمى في الساحل الافريقي 62
المطلب الأول : الدور الفرنسي في المنطقة الساحل الإفريقي 62-64
المطلب الثاني : الدور الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي 64-69
المطلب الثالث :الدور الصيني في المنطقة الساحل الإفريقي 70-73
المبحث الرابع: دور الجزائر في حل الازمة بالساحل الافريقي 74
المطلب الاول : الجزائر ومكانتها في الساحل الافريقي 74-75
المطلب الثاني : الجزائر ودورها في أزمة الساحل الافريقي 75-81
المبحث السادس : السيناريوهات المستقبلية لأزمة الساحل 82
المطلب الأول : واقع متأزم ومعطيات لا تنبؤ بخير 82-83
المطلب الثاني: بقاء الوضع على ما هو عليه 84-85
المطلب الثالث : الحل العقلاني يلوح في الأفق 86-88
خلاصة الفصل الثاني 89
الخاتمة : **90-**91
قائمة الملاحق : 92-95
قائمة المراجع : 96-102

مقدمة

إن التغير في موازين القوى في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة وما انجر عنه من تبعات على العالم بصفة عامة والقارة السمراء خصوصا بعد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بريادة العالم وظهور قوى منافسة لها مع مرور السنين تمثلت في الاتحاد الأوربي المتمثل في فرنسا والصين وغيرها ، ولقد كانت هناك العديد من العوامل والأسباب التي أدت بهاته الدول إلى التنافس على ثروات دول الساحل الإفريقي " البترول ،الغاز ، اليورانيوم ..." بالإضافة إلى عامل طفا مؤخرا للسطح مطلع الألفية الثالثة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وهو ما سمي بمحاربة الإرهاب وهذا بعد استهداف الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ، وقد نجحت في تسويق ما يسمى اليوم بالحرب على الإرهاب وهذا نتيجة الفراغ الذي ولده اندثار الاتحاد السوفياتي فخلقت الولايات المتحدة الأمريكية عدوا لها أسمته الإرهاب ليصدقها الكبار ويصبح مفتاح دخول لأي دولة وما حال افريقيا ببعيد وأخص منطقة الساحل الإفريقي والتي تعتبر منطقة غنية بالبترول والغاز واليورانيوم ، وفي نفس الوقت تعاني دول الساحل الإفريقي من هشاشة الأنظمة السياسية وحالة اللاإستقرار وهذا نتيجة إستفحال ظواهر نمت فجأة و بتخطيط محكم من أطراف أخرى

و قد تمثلت في الإرهاب و الجريمة المنظمة وهما وجهان لعملة واحدة فمنذ مطلع العام 2003 حيث كانت أول عملية إرهابية في صحراء الجزائر و بهذه العملية بدأ القلق يدب في القوى العظمى وهو ما يعني تهديدا لمصالحها في المنطقة أي الساحل الإفريقي خاصة فرنسا والوليات المتحدة الأمريكية لتدخل معهم الصينفي الصراع حينها أعلنت الحرب على الإرهاب في المنطقة فقاموا بتدريب جيوش دول الساحل وعقد وإبرام إتفاقيات في إطار محاربة الإرهاب الذي استفحل مؤخرا وأخذ أبعادا كبيرة ، بالإضافة إلى الجريمة المنظمة ، وقد أعلنت الدول الكبرى حالة النفير لأن حسبهم مثل هاته المظاهر تمس بالسلم والأمن العالميين في حين أن أعينها على الثروات الباطنية للمنطقة ، وهو ما إتضح جليا من خلال عدم مراعاة هاته الدول لشعوب المنطقة و هو ما اتخذته

فرنسا مؤخرا من خلال التدخل العسكري في مالي وقبله في ليبيا وهو ما يفسر بمنطق المصلحة أولى من إهتمامات الشعوب .

أسباب اختيار الموضوع :

ان الأسباب التي تتمثل في اختيار أي موضوع علمي للدراسة تتمثل في سببين غالبا وهما سبب موضوعي وآخر ذاتي :

الأسباب الذاتية

ـ إضافة رصيد علمي للمكتبة .

الميول الى هكذا مواضيع (المواضيع الأمنية).

ـ محاولة فهم ما يجري على أرض الواقع (الحدود الجزائرية).

ـ يتمثل بأنه موضوع الساعة .

الأسباب الموضوعية

ان الوضع الراهن الذي يجعل من منطقة الساحل الإفريقي منطقة بارود وما تمثله هاته المنطقة من مكانة للجزائر (الحدود)،يجعل دراسة مواضيع مثل هذه لأشبه بالواجب لمعرفة

خباياها بالإضافة إلى أن الدراسات الأمنية باتت تشكل أهمية كبرى في العالم بل أصبحت هناك مقاربات تدرس في الجامعات ويعتد بها في المآزق الأمنية

أهمية الموضوع :

ـ التهديدات الأمنية لدول الساحل الإفريقي باتت تشكل هاجسا لها

ـ محاولة فك الارتباط بين التهديدات الجديدة لدول الساحل الإفريقي (الإرهاب ، الجريمة المنظمة ، سلاح)

ـ ارتباط أزمة الساحل وخطرها على الجزائر .

ـ العلاقة بين القوى العظمى والتهديدات بمنطقة الساحل الإفريقي.

إشكالية الدراسة :

إن الموضوع المشار إليه سابقا وهو أبعاد المأزق الأمني في الساحل الإفريقي هو موضوع الساعة الذي يمس كل دول الساحل بما فيها الجزائر ، وقد كانت لأزمة المنطقة

وقد قمنا بطرح أسئلة فرعية لتبسيط الإشكالية :

كيف أثرت الجريمة المنظمة في تعقد الوضع في الساحل الإفريقي ؟ وما هي علاقتها بالإرهاب ؟

ما هي أهداف القوى العظمى في منطقة الساحل الإفريقي؟

ما هو دور الجزائر في حل الأزمة بالساحل الإفريقي ؟

وما هي السيناريوهات المستقبلية لأزمة الساحل الإفريقي ؟

أما الفرضيات فقد تمثلت في :

هناك علاقة بين انتشار الجريمة المنظمة والإرهاب وتأزم الوضع في الساحل الإفريقي

كلما كان هناك تدخل للقوى الأجنبية في الساحل الإفريقي كلما زاد من تأزم الوضع في المنطقة

كلما كان هناك تعريف موحد للأمن كلما سهل محاربة مهدداته

هناك علاقة بين المقاربة الأمنية الجزائرية وانقشاع الأزمة في الساحل الإفريقي

<u>المناهج الدراسة</u>

المنهج الوصفي : لدراسة طاهرة معينة فانه لابد من وصف هذه الظاهرة محل الدراسة وصفا دقيقا من أجل شرحها شرحا دقيقا ،ولهذا تم توظيف هذا المنهج لشرح بعض المتغيرات التي تضمنها الموضوع .

المنهج التحليلي : كما أن أي ظاهرة لابد من تحليلها تحليلا دقيقا حتى نتمكن من معرفة حدوثها على نمط ما ، ولهذا تم توظيف المنهج التحليلي لتحليل الأحداث المتعلقة بالموضوع لفهم طبيعتها وكيفية حدوثها .

بالاضافة الى المقاربة الأمنية

أما الخطة المتبعة لانجاز هاته المذكرة فهي عبارة عن فصلين يتتمثل الفصل الأول في الإطار المفاهيمي لظاهرة الأمن و أبعاده بحيث يشتمل على أربعة مباحث

المبحث الأول عبارة مفهوم الأمن والمصطلحات المتعلقة به وينضوي تحته ثلاث مطالب الأول عبارة عن تعريفالأمن الكلاسيكي ، والثاني تعريف الأمن الحديث ، والثالث تعريف المأزق الأمني، أما المبحث الثاني فيتمثل في أبعاد و قضايا الأمن وبه ايضا مطلبين الأول عبارة عن خصائص الأمن أما الثاني فهو أبعاد الأمن اما المبحث الثالث فهو شروط الأمن أما المبحث الرابع فهو عبارة عن تهديدات الأمن الإنساني به مطلبين الأول عبارة عن اللأمن والسيناريوهات المستقبلية حيث يشتمل هذا الفصل على ستة مباحث ،المبحث الأول عبارة عن دراسة جغرافية للساحل وبه مطلبين المطلب الاول عبارة عن تعريف دول الساحل الافريقي ، أما المطلب الثاني عبارة عن اهمية الساحل الافريقي .والمبحث الثاني يتمثل في الأزمات الامنية في الساحل الافريقي وبه السياسي الاجتماعي و الاقتصادي ، والثاني يتمثل في اللاأمن البيئي و الصحي ، الغذائي و الشخصي ، أما الفصل الثاني فيتمثل في ابعاد المأزق الأمني في الساحل الافريقي

الثالث فهو عبارة عن دور القوى العظمى في الساحل الافريقي وبه ثلاث مطالب الأول ، يعالج الدور الفرنسي في المنطقة الساحل الإفريقي ، والثاني الدور الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي أما الثالث فهو الدور الصيني في المنطقة الساحل الإفريقي أما المبحث الرابع فيدرس دور الجزائر في حل الازمة بالساحل الافريقي وبه مطلبين الأول الجزائر ومكانتها في الساحل الافريقي ، أما الثاني فهو الجزائر ودورها في أزمة الساحل الافريقي ،أما المبحث الخامس فهو عبارة عن السيناريوهات المستقبلية لأزمة الساحل الإفريقي وبه ثلاث مطالب هي الأول واقع متأزم ومعطيات لا تنبؤ بخير، أما الثاني فهو بقاء الوضع على ما هو عليه ليتناول المطلب الثالث الحل العقلاني يلوح في الأفق لتأتي بعدها الخاتمة .

الفصل الاول : الإطار المفاهيمي لظاهرة الأمن و أبعاده

المبحث الاول : مفهوم الامن والمصطلحات المتعلقة به

المبحث الثاني :أبعاد و قضايا الأمن

المبحث الثالث: شروط الأمن

المبحث الرابع : تهديدات الأمن الإنساني

يعتبر موضوع الامن من اهم المواضيع المطروحة في مجال العلاقات الدولية و الدراسات السياسية ، وكذا اهتمام الباحثين به ، وتكمن هذه الاهمية من خلال أن موضوع الامن يعتبر مركزا للدراسات الكلاسيكية و المعاصرة في العلاقات الدولية لذلك زخرت مختلف المواضيع التي تختص بالدراسات السياسية وخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة على مقترب الامن في تفسير الظاهرة الدولية في تلك المرحلة ، نظرا لاعتبار الأمن هو المرتكز الاساسي و الذي تدور حوله مختلف المواضيع الاخرى .

ولقد شهد موضوع الأمن اختلافات كثيرة فيما يخص مفهومه ، وأبعاده ، مرتكزاته اهدافه وكذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تحديد مفهوم الامن و التحولات التي شاهدها بالإضافة إلى ابعاده وقضاياه ، كما سوف نتطرق كذلك إلى شروط تحقيق هذا الامن ، و التهديدات التي تواجه الامن الإنساني .

المبحث الاول : مفهوم الامن والمصطلحات المتعلقة به

أدت نهاية الحرب الباردة إلى إعادة النظر في بعض المفاهيم التي سيطرة على دراسة العلاقات الدولية في الفترة التي ما قبلها ومن بين أهم هذه المفاهيم مفهوم الأمن و الذي أخد حيزا كبيرا من طرف الباحثين و المفكرين في مجال الدراسات السياسية حين انقسم الباحثون إلى اتجاهين الاتجاه الأول يرى بالضرورة المحافظة على مفهوم الأمن بالمدلول العسكري (الاتجاه التقليدي الكلاسيكي بزعامة الواقعيين) و اتجاه الثاني يدعو إلى ضرورة التجاوز النظرة الضيقة للأمن من خلال إعادة صياغة مفهوم الأمن (نظرة ما بعد حداثة ، الواقعيون الجدد) حيث شملت النظرة الجديدة للأمن كافة المتغيرات (العسكرية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية).

المطلب الأول : تعريف الأمن الكلاسيكي

لم يعد ممكناً اليوم فصل الأمن الوطني لأي مجتمع، أو الأمن الإقليمي لأي منطقة، عن الأمن العالمي الذي أصبح يشكّل الإطار الذي يتحرك فيه كلٌّ من الأمن الوطني والأمن الإقليمي في عصر العولمة.

إلاّ أن مفهوم الأمن هو مفهوم خلافي وجدلي. لا يوجد اتفاق حوله، حيث تختلف تعريفاته تبعاً لاختلاف النظريات أو الإيديولوجيات أو المدارس الفكرية التي ينطلق منها التعريف، أو تبعاً لاختلاف الإطار الزمني الذي قُدّم فيه ذلك التعريف، أو تبعاً لاختلاف المعنيّ بالأمن: دولة كبرى أو صغرى، دولة قومية أو جماعة عرقية أو طائفية، إقليم عرف التعاون أو خبر الصراع والاختلاف، عالم متعولم أو مكوّن من جزر منعزلة غير مندمجة.

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في النصف الثاني من القرن العشرين مع ازدهار الدول الصناعية المتقدمة في الغرب وقد اعتبرت هذه المدرسة ان الدولة القومية هي الوحدة الاساسية للحركة في النظام الدولي الذي يفتقد الى وجود السلطة المركزية وهو

يتسم بدرجة عالية من الفوضى مما يدفع بالدولة الى اتباع سياسة مساعدة النفس لتحقيق أمنها الوطني.

مفهوم الأمن، حسب هذه المدرسة، يُقصد به السياسة التي تكفل حماية الدولة القومية والدفاع عن مصالحها وقيمها الجوهرية وحدودها الوطنية وإقليمها ضدّ الأخطار والتهديدات[1].

أما تعريف الأمن الوطني بحسب هذه المدرسة فهو أمن الدولة وليس أمن المجتمع. والدولة هي بقاء الشعب وحماية وسلامة الإقليم والدفاع عن النظام السياسي القائم.

وعلى الرغم من ذلك، فهناك ثلاثة اتجاهات واضحة، لتعريف الأمن الوطني. كل اتجاه منها، له منظاره الخاص، في تحديد المفهوم. يركز الأول على الأمن الوطني كقيمة مجردة، مرتبطة بالاستقلال وسيادة الدولة الوطنية و امنها . ويهتم الاتجاه الثاني بالجانب التنموي، لحيويته في إطاره الاقتصادي و الاستراتيجي . أما الثالث ـ وهو الأحدث بالنسبة للاتجاهات الثلاثة ـ فهو يؤمن بالأبعاد المتكاملة الشاملة للأمن الوطني .

1/ الأمن الوطني: القوة العسكرية ومحورية أمن الدولة.

لقد أسهمت المنظومة المفاهيمية لما بعد وستفاليا في تقديم تفسيرات ملائمة لطبيعة العلاقات الأمنية بين الدول. وضمن هذا السياق ظهرت الواقعية بنسخها النظرية المتعددة. وأن الأولوية لتحقيق أمن الدولة مواجهة أي تهديدات عسكرية خارجية. وفقا لأنصار الاتجاه الواقعي فإن الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدول كافة هو تحقيق أمنها. وعليه فالقوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الدولة لتحقيق أهدافها. فسياسة الأمن الوطني مثلما يرى "مورجانتو" Morgenthau تنطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوة التي تمكن من تحقيق فرص جيدة لنجاح سياسة الأمن الوطني. إن شعور الدولة بالأمن يزداد بازدياد حجم قوتها.

ويسند هذا القول ما ذهب إليه "ريمون أرون" Reymond Aron من أن دعم الأمن يتحقق بالقوة الذاتية للدولة أو ضعف المنافسين لها. وكل دولة تحاول مضاعفة مواردها

[1] شاهين جيروم، عن قضايا الأمن الوطني والإقليمي والعالمي . المستقبل ، العدد4395 ، 2012/07/10 ، متاح على الرابط التالي : http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=529795 تاريخ التصفح : 2013/02/17 توقيت التصفح : 17:05 مساءا.

للذهاب بأمنها إلى حدوده القصوى عن طريق الجمع بين القوة/الأمن، من أجل فرض إرادتها على الدول الأخرى وعدم الخضوع لإرادة التفوُّق التي تمارسها دول أقوى منها.

يتفق العديد من الباحثين على الحداثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة الأمن الوطني كظاهرة علمية وكمستوى للتحليل، غير أنه لا يوجد إجماع حول معرفة متى ظهر الاستخدام الفعلي للمفهوم بشكله المعاصر [1]. وفقا لـ "هلغا هفتندورن" Helga Haftendorn فالأمن الوطني هو النتاج المباشر للمَأسَسَة المتطورة للدولة ذات السيادة منذ القرن السابع عشر؛فبما أن الدولة هي الوحدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي، فإن ظاهرة الأمن الوطني مرتبطة بخصائص هذا النظام. وعليه فاهتمام الزعماء والقادة بمسألة الأمن الوطني قديم قدم نشأة الدولة ذاتها.

في حين يرى "أرنست ماي" Ernest May أن استخدام مصطلح الأمن الوطني جاء كرد فعل وَقِيٍّ لحماية السيادة الوطنية، أي ضمن المذهب السياسي الذي تطور خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. بيد أن رأيا ثالثا يؤكد على أن فكرة الأمن الوطني ظهرت وانتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 1945 كعبارة قوية لصياغة سياستها الخارجية، ضمن إطار سياسي أوسع من الذي ارتكز قبلا على مفهوم المصلحة الوطنية.

ومهما كان نوع الخلاف والتباين في الآراء، فالأكيد هو أن الاهتمام الفكري بظاهرة الأمن قد ارتبط بظاهرة العنف على المستويين الوطني والدولي فموضوع الأمن القومي كان ولا يزال الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية، سواء تم تناوله باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة القومية أو غيرها من المصطلحات. وعليه فإنه يجب أن يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي.

لقد ارتبط الأمن القومي بالقوة العسكرية المفضية إلى العمل المسلح أو ما يطلق عليه الأمن العسكري/الدولي ؛ فـ "والتر ليبمان" Walter Lipmann يعتبر الدولة آمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إذا أرادت تجنب الحرب، فـالأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب. وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه. فالأمن وفقا لهذا، مساو للقوة العسكرية ومرادف للحرب. ففي

[1] سليم قسوم ،المنظار الواقعي و إعادة صياغة مفهوم الامن2 . العلاقات الدولية و الامن الدولي . متاح على الرابط التالي : http://guessoumiss.wordpress.com/ . تاريخ التصفح 2013/03/27 ، توقيت التصفح : 15:10 مساءا .

محاولته إيضاح مفهوم الأمن الذي طغى إبان الحرب الباردة أكد ''ديفيد بالدوين'' David Baldwin على أنه إذا كان للقوة العسكرية صلة بمسألة ما فيمكن اعتبارها مسألة أمنية، أما إذا لم يكن للقوة العسكرية صلة بها فهذه المسألة تصنف ضمن طائفة السياسات الدنيا[1].

ببساطة، تندرج التعريفات سابقة الذكر ضمن الرؤية الواقعية التي تركز على الدولة القومية كفاعل رئيسي وكمؤسسة تعمل في ظلها جميع المنظمات، أين يتصف سلوكها الخارجي بالعقلانية والتخطيط والإدراك في ظل بيئة فوضوية لا مكان فيها لحكومة عالمية ولا اتفاق أخلاقي أو أي حس تضامني. وعليه فهي تلجؤ إلى خيار الأمن الذاتي للدفاع وحماية مصالحها بتعظيم قوتها العسكرية واستخدامها. فالأمن الحقيقي بنظر الواقعيين يكون في سياق علاقات الحرب والصراع. وأي شيء يحمل اسم القانون الدولي أو الأخلاق لا بد أن يكون شكلا متخفيا من أشكال سياسة القوة .[1]

2/ الأمن الوطني : ذو بعد اقتصادي استراتيجي

أوضحت تداعيات أزمة النفط في حرب أكتوبر 1973، أهمية تأمين الموارد الحيوية والإستراتيجية، والحفاظ على معدلات تدفقها إلى شرايين الاقتصاد العالمي، الذي يخص ـ في معظمه ـ الدول الصناعية الكبرى. وقد أدى ذلك إلى تصاعد أهمية الموارد الإستراتيجية في درجات الأمن الوطني، وأصبحت إحدى ركائز الأمن الوطني للمجتمع الأوروبي والأمريكي. وعُرّف الأمن الاقتصادي بأنه "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية" . كما وُضع تعريف للسيادة الاقتصادية؛ باعتبارها أكثر أبعاد الأمن الوطني خطورة وأهمية، بأنها " القدرة على التحكم في أكبر عدد ممكن من أدوات السياسة في المجال الاقتصادي."

ومن التعريفات الواردة ضمن هذا الاتجاه:

تعريف لورنس كروز، و جوزاف. ناي Lawrence Kranse, J. Nye:" الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد، من الرفاهية الاقتصادية."

---

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

[1] نفس مرجع ، نفس الرابط .

يعود هذه التعريف، إلى مفهوم القوة والتهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية، في مفهومها المادي المحسوس، وهو الجانب الاقتصادي، مشيراً إلى أهمية القوة الاقتصادية كركيزة رئيسية للأمن الوطني.

تعريف ج. هولسن، ج ويلبوك J. Holsen, J. Waelboeck: " الأمن هو الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال السياسات والبرامج، والعمل على توسيع نفوذها في الخارج، أو محاولة التأثير على سلوك الدول الأخرى أو تغييره." [2]

وعلى الرغم من أن هذا التعريف في جزئه الأخير، يعود إلى حالة العدوانية بالتوسع والتأثير على سلوك الآخرين وتغييره، إلاّ أنه يضيف متغيرا جديدا، وهو ضرورة السعي إلى تحقيق الأهداف، التي هي في مفهومه تعادل الأمن، من خلال التخطيط ووضع السياسات والبرامج والعمل على تنفيذها.

وعموما فقد ارتبط مفهوم الأمن الوطني لهذا الاتجاه، ذو المنظار الاقتصادي، بالحرب، ووضع كسابقه اختياراً صعباً بين السلاح والغذاء. فبينما عارض بعض الناس ارتفاع نفقات التسليح ونظم الدفاع عن الدولة، رأي آخرون ـ خاصة الدول المصدرة للسلاح ـ غير ذلك نظرا لأنها تُوفر عمالة معتبرة، وتضخ في شرايين الاقتصاد الوطني عائدات مهمة، وتطوّر الصناعة الوطنية، فضلاً عن الاستثمار في خدمة ما بعد البيع، بتوريد مستلزمات الإصلاح والصيانة والتدريب والذخائر والتطوير. وقد رفضت الدول النامية ـ مرة أخرى باعتبارها الأكثر تضرراً من هذا المفهوم ـ الاعتراف بهذا الاتجاه قولاً، ومارسته فعلاً من خلال تكديس الأسلحة ومواصلة صيانتها بمبالغ ضخمة.

الأمن الوطني: النظرة الشمولية

عبر روبرت ما كنمارا، وهو رجل اقتصادي وسياسي ووزير الدفاع الأمريكي الأسبق، عن هذا الاتجاه في كتابه عن "جوهر الأمن" عندما قال: الأمن عبارة عن التنمية. ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن. وأن الدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن، ببساطة، أن تظل آمنة.

وعبر ما كنمارا بتعريفه هذا عن مفهومه للأمن الوطني، بكلمة واحدة شاملة، هي " التنمية". حيث تشمل تلك الكلمة أبعاداً كثيرة، فهي تنمية عسكرية واقتصادية واجتماعية،

---

[2] جمال منصر ، تحولات في مفهوم الامن : من الوسائل إلى أمن الأهداف . متاح على الرابط التالي :
http://bouhania.com/news.php?action=view&id=51 . تاريخ التصفح : 2013/03/27 ، توقيت التصفح : 15:20 مساءا .

تنمية للموارد والقوى المختلفة، تنمية للدولة والمجتمع، تنمية للعلاقات الخارجية والسياسة الداخلية. كما أنه لفت النظر إلى أن التنمية تعني في مضمونها، أيضاً، استمرار الحياة، وهو ما كان يؤكد عليه الآخرون ويخصونه بالتعريف. وربط ماكنمارا بين التنمية والقدرة على النمو والأمان[1].

فقد لاحظ أن امتلاك الأسلحة، لم يمنع الثورات والعنف والتطرف، وأن مثيري الشغب والاضطرابات من الفقراء. كما أن الدول الأكثر استخداماً للأسلحة والعنف و الحروب، هي الدول الأكثر فقراً، في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. وأرجع ماكنمارا هذه الظاهرة إلى الفقر، وضعف البنية الاقتصادية لتلك الدول، مما يضر بالأمن. وأن السلاح والقوه العسكرية، قد تكون جزءا من أجزاء الأمن ولكن ليست أهمها. وهذا المفهوم ينطبق على الدول الغنية والقوية، كما ينطبق على الدول الفقيرة. وربط ماكنمارا بين الأمن والتنمية، وأوضح أنها لا تعني فقط ـ أي التنمية ـ البعد الاقتصادي، بل يجب أن تشمل كل الأبعاد. فتنظيم الأمة لمواردها، وتنمية قدراتها يجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها الذاتية، وهو ما يساعدها على مقاومة الإخلال بالأمن أو اللجوء إلى العنف[1].

المطلب الثاني: تعريف الأمن الحديث

الفرع الأول : تحول مفهوم الأمن

تحول مفهوم الأمن ضمن ثلاثة عناصر أساسية هي:

1 - التحول في الفواعل في حقل العلاقات الدولية(مصدر التهديدات والأخطار)

2 - كثافة وتسارع التدفقات الفوق قومية والتحت قومية(طبيعة التهديدات الأخطار)

3 - التحول في الوسائل والأدوات .

1: التحول في الفواعل في حقل العلاقات الدولية:

إن المقصود بالفاعل (Acteur) في العلاقات الدولية كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر أن يلعب دور ا على المسرح الدولي. وقد يتطلب لعب هذا

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

الدور اتخاذ قرار ما أو الإتيان بفعل. وهو ما يؤكد على أن الفواعل الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون [1].

إن تحليل دور الفواعل و ليس تحديد و ضعهم القانوني هو الذي يمكننا في الواقع من تحديد موقعهم و مدى فاعليتهم في المسرح الدولي، فإضفاء صفة الفاعل في العلاقات الدولية مرتبطة بمدى تأثير و مساهمة هذا الفاعل في التدفقات الدولية وليس مرتبط إطلاقا بوضعه القانوني، والملاحظ هنا أن قواعد القانون الدولي تضفي على الحكومات ميزة احتكار تمثيل الدولة والتصرف باسمها في مجال العلاقات الدولية. وهو الأمر ذاته الذي يتبناه أنصار المنظور الواقعي عندما يؤكدون على أن الدولة هي فاعل وحدوي مركزي في العلاقات الدولية يسعى لتحقيق المصلحة القومية، ، وكذلك وكما يؤكد الواقعيون يعتبر السلوك الاستراتيجي خيار يمكن الاعتماد عليه من قبل الدول لمتابعة وملاحقة مصالحها الأمر الذي يكشف عن أولية وأولوية الدولة كفاعل يحتكر السلوك الدبلوماسي الاستراتيجي لمتابعة تنفيذ أهداف السياسة الخارجية.

هذا هو التقليد السائد ومع ذلك فان هذا لا يخفي التحولات الظاهرة في الممارسة الدبلوماسية الاستراتيجية التي تكشف بوضوح أن هناك قوى عديدة على الأقل في النظم الديمقراطية تتقاسم الصلاحيات في إطار الجهاز التنفيذي و أن هذه القوى السياسية ترتبط بجماعات سياسية واقتصادية و اجتماعية تدفعها للانغماس بشكل متزايد في عملية صياغة السياسية الخارجية وفقا لتوجهاتها و أهدافها و مصالحها. فمثلا يحدث أحيانا أن يتجه أرباب العمل إلى تنظيم هياكل مؤسسية و دواليب للعمل تسمح لهم بإقامة شبكة علاقات دولية خاصة بهم مع الشركات و الحكومات الأجنبية، و التعاون الوثيق مع السلطة السياسية مما يسمح بتحقيق المرونة الدبلوماسية المطلوبة .

إن النقاش الدائر اليوم حول تعدد و تنوع الفواعل في العلاقات الدولية دفع "هولستي Holsti إلى القول بوجوب التفرقة بين نوعين من العلاقات الدولية: الأول يشمل السياسة العليا و هي تقتصر على الدول فقط وتتناول قضايا السلم و الحرب، أما النوع الثاني فيضم السياسة الكلية وهي تشمل كل المجالات ما عدا قضايا السلم و الحرب

---

[1] مصطفى بخوش ، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته علي الترتيبات الأمنية في المتوسط. مدونة العلوم السياسية ، متاح على الرابط التالي: http://omarpolitic.blogspot.com/2012/01/800x600-normal-0-21-false-false-false.html ، تاريخ التصفح : 2013/03/16 ، توقيت التصفح 09:14 صباحا .

يشارك فيها كل الفواعل من دون الدولة. غير أن هالد Held في مقاربته الكوسموبوليتانية يرى أن تقسيم Holsti مقبول لكنه غير واقعي لأن السياسة العليا ليست حكرا على الدولة فقط (الدور المتصاعد لبعض المنظمات و الهيئات كالأمم المتحدة، الحلف الأطلسي، الإتحاد الأوربي، الإتحاد الإفريقي في التعاطي مع نزاعات ذات الطبيعة الأمنية)[1].

و هو ينطلق من فكرة محورية أساسها أن نهاية الحرب الباردة أعادت إحياء دور المنظمات الحكومية فوق الوطنية التي أصبحت تتدخل في أمور السلم والحرب كما أن السياسة الكلية ليست فقط على مستوى عالمي لكن أيضا داخل الدولة العضوة فيما يخص التنمية، حقوق الإنسان، الإصلاحات السياسية، الديمقراطية، الأقليات و غيرها من القضايا، لذلك يعتقد Held أن التحول على مستوى الفواعل يؤثر على مستوى القوة و القواعد والسيادة.

إذن توجد ظواهر لا تخضع لسيطرة الدولة و تؤثر فيها، فالدولة لم تعد المرجع المطلق لنظرية السياسة الدولية وبالمقابل برز مرجعان أساسيان جديدان هما الفرد والإنسانية(مفهوم الأمن الانساني).

انطلاقا من هذه اللحظة بدأ الحديث عن تنظيم جديد للعالم (عالم ما بعد وستفالي) يتميز بغياب الاستقرار ليس لأن الدول تتراجع فقط و لكن أيضا لأن الفواعل من غير الدولة يلعبون أدوارا جعلت الوضعية غير متحكم فيها.

2: كثافة وتسارع التدفقات الفوق و تحت قومية

إن انفتاح المجتمعات و الاقتصاديات ساهم بداية في توسيع الإطار الكلاسيكي للعلاقات الدولية، هذا الأخير كان متصورا انطلاقا من هيمنة الدولة و أولويتها فالمجال السياسي والأمني يهيمن على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية، فالملاحظ أن كثافة العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية، و كذا التداخل المتصاعد يوم بعد يوم لشبكات الاتصال و المعلومات، بالإضافة إلى تحسن وسائل النقل كلها تمثل ظواهر تساهم في تطور العلاقات العابرة للحدود التي تتجاوز رقابة الدول، فإلى جانب

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

العلاقات الدولاتية تتطور علاقات عبر قومية تتجاوز رقابة الدول أدت إلى نتيجتين اثنتين:[1]

1 - اعتبرت الدولة سابقا الفاعل المركزي في العلاقات الدولية و بالمقابل لها يتحدد باقي الفاعلين في الساحة الدولية (المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسية، المنظمات غير الحكومية) هؤلاء الفواعل تم اعتبارهم في السابق ثانويين ولم يكن بمقدورهم التشكيك في أولية الدولة و أولويتها، لكن اليوم أصبح من المسلم به أنهم يمتلكون عدد كبير من الفرص للخروج والتخلص من وصاية الدولة بل والعمل ضدها ومنافستها

2 - أدوات تنظيم الحياة الدولية كانت متصورة من زاوية سياسية محضة، غير أن التأهيل المتزايد للفواعل من غير الدول يفرض الأخذ بعين الاعتبار زوايا ورؤى أخرى لذلك نلاحظ أن الفصل بين المجالات المرتبطة بالسياسة العليا (الدبلوماسية، مسالة الأمن و الاستراتيجية وغيرها) والمجالات الدنيا اليومية أين تدخل الاعتبارات السياسية في تنافس مع أولويات أخرى و طرق مغايرة للتفكير بدا يتراجع و يزول

3: التحول في الوسائل والأدوات:

لقد غير التقدم الهائل الذي تم إحرازه في ميدان الاتصالات من ظروف ممارسة العلاقات الدولية تغييرا عميقا إن لم يكن قد غير من طبيعة هذه العلاقات نفسها.

بحيث أصبح الحديث اليوم وبشكل متزايد عن الصراعات غير المتناظرة تدار بوسائط وأدوات ليست بالضروة عسكرية فقد تكون الكترونية أو وسائل مدنية أو حتى فيروسات معدية وغيرها. إن الطابع الأهم الذي يحكم هذه الصراعات هو الانتقال من مفهوم التهديدات إلى مفهوم المخاطر فالأولى يمكن توقعها وبالتالي مواجهتها بين الثانية فهي من طبيعة مختلفة تمتاز بالتنوع والتعدد وهو ما يصعب من امكانية تحديدها والتنبؤ بمآلاتها وبالتالي مواجهتها. فمثلا اليوم هناك تركيز على تحول الحركات الأصولية المتطرفة إلى الخطر الرئيسي على السلام والأمن الدوليين الذي يجب مواجهته. وهو الأمر الذي يطرح الكثير من الاشكالات المرتبطة بأدوات ووسائل مواجهة هذه الشبكات، إذ أن الأدوات العسكرية التقليدية أثبت تجربة الحرب على الارهاب عجزها وعدم

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

كفاءتها في هذا المجال. وبرزت الحاجة لتبني مقاربات سوسيو اقتصادية تستخدم أدوات غير عسكرية لمواجهة هذه المخاطر [1].

الفرع الثاني : مفهوم الأمن الحديث

عرف مفهوم الامن نقاشات وتطورا كبيرا خاصة مع بدايات الأولى لعقد الثمانينات لإخراجه من مدلوله الضيق إلى أنه بعد نهاية الحرب الباردة بين الكتلتين احتدم الصراع النظري بين التقليديين (الواقعيين و الواقعيين الجدد و الليبراليون) ظل حبيس الأفكار التقليدية القائمة على أساس الامن الوطني و القومي للدولة . هذا ما جعل مفهوم الامن يتمحور حول منع و تقليل التهديدات التي تواجه الدولة كما يسعى أصحاب النظرية الجديدة لواقع العلاقات الأمنية إلى قلب الافتراضات القائمة بشكل جدري ، وتبني افتراض جديد من خلال إعادة صياغة واقع العلاقات الامنية الدولية .

فلقد شهد المجتمع الدولي سواء على المستوى العملي أو على المستو الاكاديمي الكثير من المفاهيم فقد ارتبط بعضها بالتحولات التي شهدتها البيئة الدولية في فترة الحرب الباردة ، ونجد أكثر المفاهيم انتشارا خاصة في الدراسات السياسية و الاستراتيجية نجد مفهوم الامن الإنساني و الذي جاء كرد فعل للمفهوم التقليدي للأمن و الذي انحصر في غطاءه لفترة كبيرة من الزمن حول الامن القومي . فتداعيات نهاية الحرب الباردة وما نتج عنها من تغير في بعض المفاهيم من عجز التفسيرات التقليدية للواقع الأمني الدولي ترك المجال مفتوح أمام تفسيرات جديدة أحدت منحى نقدي وقائمة على أساس أفكار نقدية ، فالدراسات النقدية في مجال الامن قائمة على أساس افتراضات على غرار تللك التي تبنى عليها الدراسات الوضعية، فالدولة حسبهم أصبحت تواجه أنماط عدة من مصادر التهديد والتي حسبهم ليست بالضرورة عسكرية [1].

---

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

[1] بلال قريب ، السياسة الامنية للإتحاد الاوروبي من منظور أقطابه. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية علاقات دولية، 2011، جامعة الحاج لخضر باتنة ، ص 18-19 .

وفي هذا الإطار يبسك باري بوزان مفهوم الامن الذي يشمل مجالات عدة حيث يعرفه بأنه السعي للتحرر من كل التهديدات ، وفي نفس السياق يقول بوث و ويلر بأنه لا يمكن للأفراد و المجموعات تحقيق الامن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الأخرين منه ، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الامن أنه عملية تحرر.

ويمكن تميز مفهوم الأمن الموسع عن الكلاسيكي من خلال تحليل مقولة " روبرت ماكنمارا بأن الأمن ليس المعادات العسكرية وان كان يتضمنها ، وليس هو القوة العسكرية وان كان يحتويها ، وليس هو النشاط العسكري وان كان يشمله ، فالمشكلة العسكرية ما هي إلى جزء من مشكلة الأمن الكبرى .

ومن خلال ما سبق ذكره من تعريفات يمكن أن نلاحظ أن مفهوم الأمن لم يعد يقتصر على مفهوم الكلاسيكي له على أنه يدل على محتوى عسكري ، إلا أنه تغير مع المفهوم الحديث ليصبح يحتوي على أبعاد دو مجالات سياسية و اقتصادية واجتماعية [1] .

المطلب الثالث: تعريف المأزق الأمني

الفرع الأول : تعريف بالمصطلح المعضلة الأمِنية أو المأزق الامني

المعضلة الأمِنية تقابلها في اللغة الإنجليزية The Security Dilemma، وفي اللغة العربية وبالرغم من ندرة المراجع المختصّة بالموضوع إلا أن اللفظة الإنجليزية يعبُر عنها بمصطلح المأزق الأمني وليس المعضلة الأمنيَةِ، و مصطلح المعضلة أو المأزق الأمني يعتبر من أهم المفاهيم في حقل العلاقات الدولية وهو مصطلح جديد نسبيا ، صاغه لأول مرة عالم السياسة الأمريكي جون هارتز John hartz عام 1950.

منذ عام 1950 قام العديد من المؤلفين بتقديم تفسيرات مختلفة للمعضلة الأمنية، ومن أشهرهم روبرتْ جرفيس، تشَارلز فلازْر، بِاري بوزانْ، سِتيوارت كوفمَان، ديفيد لاك . ومن ثم أصبح مفهوم المعضلة أو المأزق الأمني الميزة الأساسية للحوار بين التيارين الهجومي والدفاعي للواقعية (Offensive- Défensive réalism).وعلى الرغم من انبثاق هذا المفهوم عن المعسكر الواقعي ، فأنه ليس مقتصرا على هذا الفكر-الفكر الواقعي-، فمثلا ألكسَندر ويْنتد alexander wendt يستخدمه في كتاباته البنيوية.

---

[1] علي بو حامد ، دور عامل التهديدات الامنية في تطور عملية التكامل دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربي . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية و استراتيجية ،2008 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 27-28 .

كما ظهر أيضا في أدبيات الدراسات الأمنية النقدية، وأغلب استعمالاته الحالية تتنوع بتنوع مواضيع الخلافات كالصراعات الإثنية بالنسبة لباري بوزان ، من خلال كتابه عن المعضلة الأمنية و الصراع الإثني 1993.[2]

هذه التفسيرات المختلفة قادت إلى صف من المعضلات، لدينا المعضلة الأمنية البنيوية structural security dilemmas ، المعضلة الأمنية الإدراكية perceptural security dilemmas ، المعضلة الأمنية الإمبريالية imperialism security dilemmas (Snyder 1985) ، المعضلة الأمنية العميقة deep security dilemmas (Jervis 2001).، المعضلة الأمنية المعقدة (Christensen 2002) ،وهذا التعدد في التفسيرات يؤكد على صحة sknotty security dilemmas, هذا المفهوم[1].

ويمكن القول بأن المعضلة الأمنية تعني عموما وجود تهديد اتجاه قيم مكتسبة و اقترانه بالمخاوف و مشاعر الريبة و الشك ضد الآخر ، و الشعور باللأمن يولد مزيدا من الشعور باللأمن حتى و إن كانت نوايا الطرف حسنة فانه سيبقى هناك للآخر تخوف دائم يؤدي إلى المأساة و هو ما يعتبره (بترفيلد) أيضا كمأساة من الصعب التغلب و التخلص منها.

بعبارات بسيطة توجد المعضلة الأمنية من الإجراءات التي تتخذها دولة ما ، في محاولة لزيادة أمنها يسبب رد فعل في دولة ثانية في النهاية ، يخفض (الدولة الأولى) الأمن الخاص بها .

وبالرغم من أن الإجراءات التي تتخذها الدولة الأولى يحتمل ان يكون قد تمت لأغراض دفاعية فقط ، إلا انه يجوز للدولة الثانية تفسرها على أنها هجوميه . على هذا النحو ، قد تكون الدولة الأولى عن قصد أو عن غير قصد خفضت الأمن الخاص للدولة الثانية. وبهذه الطريقة ، يعتبرها جون هارز Herz John واحد من الآثار المأساوية للمعضلة

---

[2] يسين طرشي حكيمي توفيق ، المعضلة الأمنية الدولية . المدونة القانونية . متاح على الرابط التالي :
http://boubidi.blogspot.com/2012/02/inter-states-security-dilemma.html تاريخ التصفح : 2013/02/15 ، توقيت التصفح :17:40 مساءا .

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

الأمنية أي الخوف المتبادل و قد استخدم عبارة الخوف الهوبزي لشرح قضية ما اسماه بـ حالة مطلقة المعضلة الأمنية غير القابلة للاختزال في حالة عدم وجود قوى ذات سيادة ،[2]. يرى هارز ان المعضلة الأمنية التي يغذيها المساعدة الذاتية نظرا لكونها نتاج عن المصلحة الذاتية وعيوب الطبيعة البشرية أهم مسلمات الواقعية الكلاسيكية:

عرض (ويلر وبوث) تعاريف كل من الأمن و المأزق على حدى ، وبعد ذلك جمعا بين الاثنين اين تشكلت المعضلة الأمنية و تعريفها الحالات التي تظهر الحكومات الحالية اهتماما بشأن المسائل التي تؤثر على أمنهم ، مع خيار بين اثنين من البدائل على قدم المساواة غير مرغوب فيهما[1] .

الفرع الثاني : أشكـــال المعضلة الأمنية

1/ المعضلة الأمنية الدولية:

قبل أن نتعرض لمفهوم المعضلة الأمنية نجد روبرت جرفيس يقول بأن الدول عند مواجهتها للتهديدات الخارجية قد تنتهج إحدى النموذجين التاليين:

النموذج الردعي: أو النموذج اللولبي (الحلزوني) و الفرق بين النموذج الردعي واللولبي يتركز حول نوايا الخصوم ، في النموذج الردعي نوايا الخصوم تكون شريرة ،وفقط من خلال ردع الخصوم ،صناع القرار يمكنهم حماية أمن دولتهم ،ومن ثم فإن الردع هو الحل الجوهري للتعامل مع الخصوم ،لأن أية إشارة عن الضعف قد يستغلها الطرف الآخر.

في المقابل نجد النموذج اللولبي: يشّدد على الحالة التي يكون عليها صناع القرار يقودون دولهم في بيئة فوضوية للمجتمع الدولي ،وهذا على الرغم من دعم أمنهم .وهنا ما يجب فعله بالنسبة لصناع القرار في الدول الأخرى وهذا بزيادة قوتهم العسكرية وهذا هو جوهر المعضلة الأمنية [2].

فالمعضلة الأمنية الدولية تؤكد على المحيط الفوضوي الذي تكون فيه الدولة - في هذا الوضع- مسؤولة عن حماية نفسها بشكل تام على حماية نفسها من دول عدوانية

---

[2] اكرام بركان ، المعضلة الأمنية أو المأزق الأمني. مدونة ياهو . متاح على الرابط التالي :
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:bpe9yoq2PDkJ:ikramika.maktoobblog.com/page/2/+&cd=2&hl=ar&ct=clnk&gl=dz تاريخ التصفح : 2013/01/17 توقيت التصفح : 18:36 مساءا .

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

[2] يسين طرشي حكيمي توفيق (مراجع سابق).

أخرى محتملة ، ومن ثم عليها اكتساب وسائل الدفاع عن نفسها من خلال تقوية قدراتها العسكرية ، لكن عند تكديسها لوسائل الدفاع عن النفس ،فإن هذه الدولة في الوقت ذاته تصبح مصدر تهديد للآخرين ،الذين بدورهم يقومون بمضاعفة تسليحهم .وبذلك فهم ينقصون من مستوى أمن الدولة السابقة

تظهر المعضلة الأمنية في هذه الحالة بأن الدول عليها تحقيق أمنها ، لكن المحاولات لتحقيق ذلك قد تكون نتائجها في الحقيقة عكسية وتجعلها أقل أمنًا .

بتعبير آخر المعضلة الأمنية تشير إلى الحالة التي تكون عليها دولتين أو أكثر مجرورتين إلى صراع وربما إلى حرب بسبب اهتماماتهم الأمنية ، بحيث تكون دولتين أو أكثر كل واحدة تشعر باللاأمن تجاه الدولة الأخرى ، على الرغم من أن هذه الأطراف لا ترغب في إفساد العلاقات بينهم لكن بما أن كل دولة تتصرف عسكريا و دبلوماسيا لتجعل من نفسها أكثر أمنا ، نجد أن الدول الأخرى تفسر تصرفاتها هذه بأنها تهديدات ،وهو ما يؤدي إلى تصاعد التوتر الدّي يمكن أن يؤدي للحرب .

2/ المعضلة الأمنية الداخلية –الإثنية:

يعتبر باري بوزان أول من طبق مفهوم المعضلة الأمنية على إنفجار العنف الإثني وخاصة من خلال كتابه المعضلة الأمنية و النزاعات الإثنية (The Security Dilemma and Ethnic Conflict)المنشور عام 1993.ثم جاء بعده كل من ستيوارت كوفمان ،دونالد روتشيلد ، ودفيد لايك. و المعضلة أو المأزق الأمني يعتبر مفهوم هام عند تطبيقه على النزاع الإثني ، وخصوصا في الإقليم السوفيتي سابقا . حيث انهار النظام التسلطي ، فالجماعات الإثنية التي كانت سابقا تنظر إلى السلطة المركزية كحامية لها ،فجأة وجدوا أنفسهم في محيط شبيه بالطبيعة الفوضوية للمجتمع الدولي ، فالدول المستقلة حديثا تفتقر تقريبا للدساتير والمؤسسات التي تحمي الأقليات وكذا القوانين التي تكفل حريتهم وعناصر هويتهم ،ومن ثم أفراد هذه الأقليات يلجئون إلى شكل تنظيمي آخر هو الجماعة الإثنية ، حيث تصبح هذه الجماعة مسؤولة عن حماية نفسها في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءها و استمراريتها ، وفي ظل هدا المأزق فإن جهود أي مجموعة إثنية لتعزيز أمنها ، يتم تفسيرها من قبل المجموعات الأخرى على

إنها خطوة عدائية باتجاه التصعيد[1]، ومثل هذه الحركية لدى باري بوزن تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية و تقوي احتمالات الحرب الوقائية ، حيث تشن مجموعة إثنية الهجوم بغية حماية بعض الأماكن التي يقطنها أفراد من نفس الإثنية ،وذلك بذريعة الدفاع عنها ، قبل أن يقوم الخصم بتصفيتها وهو ما يؤدي في واقع الأمر إلى الحرب الشاملة[1] .

و بخلاف المعضلة الأمنية الدولية ، فإن التهديد لأمن الجماعة الإثنية قد لا يقتصر على الجانب الفيزيولوجي أو السياسي وإنما يمتد إلى جوانب ثقافية ،أو كما يسميها جون كثر بالمعضلة الأمنية الثقافية ، ففي بيئة متعددة الإثنيات نجد كل إثنية مطالبة بتدعيم عناصر ثقافتها وهويتها وذلك قد يؤدي إلى خلق معضلة .لأن الجماعات الاثنية الأخرى تعتبر هذه الجهود تهديدا لعناصر ثقافتها . خاصة إذا ما تم رفض تحقيق هذه المطالب ما يعطي روح الوطنية قوتها لدى هذه الجماعة . ومن ثم الاعتماد الذاتي لتأمين ميراثها الثقافي والذي يعطي رد فعل مقابل من قبل الجماعات الأخرى التي تشعر بالتهديد ، وهكذا حتى العوامل الديمغرافية قد تخلق معضلة أمنية إثنية.

الفرع الثالث :أسباب المعضلة الأمنية

تكون معضلة أمنية- سواء بين الدول أو داخل الدولة - بصفة خاصة في الحالات التالية :

1) القوات الدفاعية لا يمكن تمييزها من القوات الهجومية .

2) القوات الهجومية تعلو على القوات الدفاعية ؛ وسوف تختار الدول الهجوم إذا كانت ترغب في البقاء وهذا يؤدي إلى احتمال أكبر للحرب وقائية أو العدوان.

وهذان الشرطان وغالبا ما يتوفران في الدول الناشئة أين تجمعات الطوائف العرقية يخلق حماس في صفوف الجنود أو المشاة مما جعل هجوم جيدا ، على عكس ما درجت العادة على اعتبار الدفاع أفضل وهكذا فإنها الآلية الرئيسية التي يقوم كل جانب بتقييم النوايا الهجومية للطرف الآخر من حيث آثاره وسجل ماضيها العسكري[2].

وستكون النتيجة أن كل جانب يفترض أن مجموعة أخرى يشكل تهديدا للهويته.

---

[1] يسين طرشي حكيمي توفيق (مرجع سابق) .

[1] يسين طرشي حكيمي توفيق (مرجع سابق) .

[2] اكرام بركان ، (مرجع سابق) .

اثنين من العوامل تؤثر في تفوق القدرات الهجومية على الدفاعية :

التكنولوجيا خاصة في حالة المسائل المهمة كالأسلحة النووية (إذا كان كل من المجموعتين العرقية والقومية نفس القدر من الأسلحة النووية فإن الطرف القومي سيلعب دورا اقل في معضلة الأمن).

الجغرافيا السياسية هو ما يهم أكثر ولا سيما سكان الجزر من مجموعة اثنيه واحدة شن حرب وقائية لحماية سكانها من مجموعة اثنيه أخرى في الإقليم ، إضافة إلى :

- غياب الثقة المتبادلة بين الأطراف و طغيان الشك و سوء النية.

- كل طرف يسعى إلى تحقيق مصالحه رغم تعارضها مما يخلق منافسة قد تحول إلى صراع .

-الفوضى المميزة للنظام الدولي .

- التصعيد في عمليات التسلح و زيادة القدرات العسكري [1].

المبحث الثاني : أبعاد وقضايا الأمن

المطلب الأول : خصائص الأمن

إن لكل موضوع مجموعة من خصائص تميزه عن غيره غالبا ما تكون صفة دائمة و ملازمة له تساعد في معرفته أكثر و للأمن مجموعة من الخصائص نذكر منها :

أولا : النسبية : إن سعي الدولة لتحقيق انها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة من الوحدات السياسية و الوظيفية كالمنظمات الدولية .

قد يكون أمن دولة معينة ذا طابع إقليمي أو دولي ' و عليه فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار تبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية و من تم يصبح الأمن مسألة نسبية . فامن دولة ليس هو امن دولة اخرى [2].

ثانيا : الانعكاسية : و تعني أن الدولة تهدف من وراء تحقيق امنها الوصول لهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح و قيم معينة لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي بمعنى أن دفاع الدولة عن أرضها و أفرادها هو انعكاس ضمني للدفاع

---

[1] اكرام بركان ، (مرجع سابق) .

[2] مسالي نسيمة ، التهديدات الامنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهتها. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية ،2010، جامعة منتوري قسنطينة .ص15 .

عن قيم معينة أي أن الدولة عندما توفر أمنها و أمن مواطنيها فهي بذلك تعكس استمرار قيمها و مبادئها و مصالحها لأنه في حالة زوال الدولة فإنه نزول معها أفكارها و قيمها.

ثالثا :الديناميكية : يتخذ الأمن مفهوم مرن باعتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور تتسم بالتغير السريع و الدائم ،و الذي يفتر في تكيفا ايجابيا معها فالأمن ليس مفهوم جامدا و لا حقيقة ثابتة ما يبعده عن خاصية الركود و التوقف[1].

المطلب الثاني : أبعاد الأمن

خرج تقرير البرنامج الإنمائي 1994 بعدة أبعاد للأمن تتمثل اساسا في :

1 -الأمن الاقتصادي : أول ما تطرق التقرير إلى هذا البعد حيث يحتوي هذا الجانب الاقتصادي و يخص بالذكر وظيفة الفرد من أجل تأمين دخل قاعد ،ايضا تمكين الفرد من أجل الوصول إلى حقه من العمل في الاستقلالية الذاتية ، و ايضا القدرة على إنشاء حركية ذاتية للوصول إلى تحقيق مجموعة اهداف تتعلق بحاجات الفرد فلكل واحد الحق في العمل للحصول على الموارد اللازمة للحفاظ على وجوده الشخصي ، كما له الحق في إجراءات توضع للتقليل من أخطار التوزيع غير العادل للموارد و لتحسين النوعية المادية للحياة الاجتماعية لضرورة ضمان كل ما يعد حيوي لبقاء الفرد [2] .

اصبحت الأزمات الاقتصادية تهدد الكثيرين ففي كوريا ،إندونيسيا ، ماليزيا و الفلبين و تايلاند عانت من أزمة اقتصادية خانقة مؤدية لتدهور الأوضاع السياسية و الاجتماعية إضافة للأوضاع الاقتصادية فحركة المحيط المالي تنعكس بالسلب أو الإيجاب على النمو الاقتصادي و اعتماد بعض الدول على منتوج واحد يشكل خطر على أمتها و زعزعة استقرارها في حالة انخفاض غير محسوب لسعر المواد المصدرة كما حدث في المكسيك و روسيا و نيجيريا و اندونيسيا و الجزائر، هذه الأخيرة التي مازالت تتحمل الانعكاسات.

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة .

[2] درغوم أسماء ، البعد البيئي في الامن الإنساني- مقاربة معرفية – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2009 ، جامعة منتوري قسنطينة ، ص41.

2 -الأمن الغذائي : هو القدرة على الوصول إلى الغذاء وقت الحاجة و بشكل مستمر ماديا و اقتصاديا بحيث يمكن كل فرد من كفاية نفسه من الغذاء ففي البداية عرف على أنه قدرة الدولة من الوصول الى قاعدة انتاجية سنوية استهلاكية .
أما البنك العالمي (BM) فيعرفه على أنه مدى تحصل كل فرد و في كل وقت على الغذاء ليتمتع بحماية صحية و ايجابية

3 -الأمن الصحي : من الأسباب الرئيسية للوفاة في معظم الدول السائرة في طريق النمو هي الأمراض المعدية و الم.... فهي تقتل اكثر من 17 مليون مريض سنويا . لذلك فإن الأمن البيئي يشترط بيئة صحية و خدمات صحية و هذا بخلق فرص متساوية بين الأفراد أمام العلاج و الوقاية من الأمراض المعدية.
اصبحت العديد من الدول مهددة بفقدان أحد مكونات الدولة المتمثل في العنصر السكاني نظرا لتهديد مرض السيدا الذي يفتك بالمئات يوميا و تكمن الخطورة في أنه يمس بصورة أوسع الشباب و النساء و الحوامل ،فأصبحت العديد من الدول مهددة بالزوال كون شعوبها مهددة بالانقراض . و نجد قارة إفريقيا تحتل الصدارة في مثل هذه الأوضاع نتيجة لعوامل و أسباب متشابكة و ناتجة في اغلب الأحيان عن الفقر و الجهل .

4 -الأمن البيئي : متعلق بالبيئة بذلك تناقض الموارد الطبيعية الحيوية كالماء النظيف و كذا تناقض الغطاء النباتي بسبب قلة الغابات تلوث الجو بسبب مخلفات و أضرار المصانع الأمن البيئي يكون بتوفير بيئة صحية للأفراد و ذلك لتمكين الإنسان من العيش بصورة طبيعية صحية بشكل أحسن يضمن استمرارية و استدامة الانتفاع وصولا إلى الأجيال اللاحقـــــــــــة [1].

5 -الأمن الشخصي : يركز الأمن الإنساني على الفرد بغض النظر عن كل تميز فا للأفراد الحق في المحافظة على حياتهم الشخصية و على صحتهم و على العيش معا في محيط نظيف لا يعرض أجسامهم للتهلكة و يكون الأمن الشخصي بحماية حماية الناس من الأخطار و من التهديدات الشاملة للعنف من طرف الدول و

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة . ص 42.

الجماعات الأخرى و هذا يضم أشكال من العنف مثل : الجرائم ، تهديد المرأة و الأطفال .

6 -أمن الجماعي : و يهدف إلى حماية الناس تلاشي العلاقات التقليدية و القيم و من العنف الإثني و كما يهدف لبقاء الثقافات و يعني الأمن الإجتماعي نوعية أفضل في الحياة الكريمة للمواطن من خلال ضمان الحماية ضد التمييز المؤسس على السن ، الجنس ، الانتماء المستوى الاجتماعي ، فالأمن الإجتماعي هو الوقاية من الحاجة أيا كانت غذائية ، اقتصادية أو ثقافية .

7 -الأمن السياسي : الأمن السياسي يكون بتوفير ساحة سياسية مناسبة أين يتمتع الفرد بكل حقوقه السياسية الفردية و الجماعية و الأمن السياسي يكون بتمكين هذا الفرد من حقوقه السياسية و من الاستقرار في ظل حقوق الانسان و الديمقراطية و هنا أصبح الحديث عن الديمقراطية و عن الحكم الراشد كسبل لتمكين الفرد من التعبير عن حقوقه السياسية و التي تعد قاعدة أساسية للمطالبة ببقية الحقوق كالحق في الصحة ، و في التعبير عن الانتماء الثقافي الإثني و يندرج ضمن الأمن السياسي [1].

[1] درغوم أسماء ، (مرجع سابق) ص43.

المبحث الثالث: شروط تحقيق الأمن الإنساني

يرتكز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون الكرامة البشرية و كرامة الإنسان ، و كذلك تلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاتها المادية ،و الاقتراب الرئيسي هنا يتمثل في أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة ، و ان التهديد العسكري ليس هو الخطر الوحيد ، لكن يمكن إن يأخذ التهديد شكل الحرمان الاقتصادي ، انتقاص المواساة المقبولة في الحياة ، و عدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان و حرياته ، الحكم الراشد ، المساواة الاجتماعية و سيادة القانون.

كل هذه المرتكزات تعتبر جوهرية في تحقيق الأمن الإنساني إلا إن تطورات هذا الأخير أدت إلى ظهور العديد من المتطلبات الأخرى أو الركائز المختلفة لتحقيقه ، و سنتعرض لشروط تحقيق الأمن الإنساني في هذا المبحث من خلال ثلاث مستويات " محلي ، إقليمي و عالمي ".

المطلب الأول : على المستوى المحلي

و في هذا العنصر نحن بصدد الحديث عن شروط تحقيق الأمن الإنساني في مستواه المحلي ، وهنا أريد أن أشير إلى إن أسس تحقيق الأمن الإنساني على الصعيد المحلي ، لها ارتباط كبير بقدرات الدولة ، و المتمثلة في مدى قدراتها على تحقيق متطلبات شعبها ، و خاصة في ما يتعلق بالضروريات . فضرورة التوصل لإطار ملائم لتحقيق امن الإنسان ، يتم من خلال التوفيق بين متطلبات الأمن الإنساني و امن الدولة ، فتحقيق أي منهما لا يمكن إن يتم بمعزل عن الآخر . و على الرغم من انه كما اشرنا سابقا ، إن تحقيق الأمن الإنساني متوقف على الدور الذي تلعبه الدولة في هذا الشأن ، فعلى العكس من ذلك ، فهناك العديد من الأدلة التي تؤكد على إن للمواطنين دور إنتاج الأمن القومي الشامل . ومنه يتجسد الدور الوطني للمواطن في إنتاج الأمن القومي الشامل من خلال عضويتهم و عطائهم الايجابي لدولتهم و وطنهم في ميادين البناء و التقدم و حماية

المكتسبات الوطنية ، و يتجسد ذلك من خلال مواجهة التحديات التي تهدد دولتهم و وطنهم ، و لعل من أهمها ما يلي[1] :

التحدي السياسي: و دور المواطن هنا يتجسد بإقرار النظام السياسي الديمقراطي و الحفاظ عليه ، وحفظ كيان الدولة و مؤسساتها و أمنها العام .

التحدي الاجتماعي : و دور المواطنين هنا يتجسد بالاحتجاج عن العرقية و الطائفية التي تهدد التماسك الاجتماعي الوطني .

التحدي الجنائي : و دور المواطنين هنا يتجسد باستئصال عوامل و مسببات مكامن الجريمة العادية و المنظمة التي تزعزع الاستقرار الاجتماعي .

تحدي التطرف و الإرهاب : و دور المواطنين هنا يتجسد باستئصال الإرهاب الفكري و الاجتماعي و السياسي والإجرامي الذي يستهدف الإكراه و الفرض و الترويع لأمن و استقرار المجتمع و الدولة .

التحدي الاقتصادي : و دور المواطنين هنا يتجسد بالعمل و المثابرة الذاتية و النشاط الفعال بعيدا عن الاسترخاء او الاحتيال ، و يتجسد أيضا بالنهوض المجتمعي صوب الفعل الاقتصادي الواعي والمدروس و المتطور بالتعاون مع الدولة و مؤسساتها .

تحدي النظام العام : و دور المواطنين هنا يتجسد بالاحترام و الالتزام الكامل بمنظومة القوانين المنظمة للدولة .

التحدي الثقافي : و دور المواطنين هنا يتجسد بالحفاظ على الأصالة القيمة الذاتية لمجتمعنا ، و الانفتاح على الثقافات و الحضارات لتدعيم التعايش و التناغم و السلام بين الأمم . و هناك ادوار عديدة على المواطنين تجسيدها لضمان خلق منظومات حماية متكاملة للمواطن و الوطن و الدولة كالتحديات المتصلة بالوضع العلمي و التربوي و الصحي . و في المقابل سهر المواطنين على تحقيق الأمن الوطني الشامل ، و كذلك يترتب على الدولة العديد من المسؤوليات ،التي تتحمل فيها هذه الأخيرة "الدولة" مسؤولية حماية شعبها و مواطنيها يتمثل دور الدولة فيما يلي[1] .

---

[1] سميرة ناصري ، شروط تحقيق الأمن ،السبت 27 سبتمبر 2008 مدونات ياهو متاح على الرابط التالي : http://webcache.googleusercontent.com تاريخ التصفح 26 جانفي 2013 الساعة 18:55 .

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

الناحية الاقتصادية:

- عملية إعادة بناء نظم و اقتصاديات الدولة يجب أن تنبع من اقتراب أنساني و إن تكون موجهة نحو خدمة و تحقيق امن الإفراد من خلال خلق المؤسسات الكفيلة بتحقيق متطلبات الأمن الإنساني و الرفاهية الإنسانية .

- إتباع الدولة سياسات تنموية رشيدة على المستوى المحلي بخلق نوع من التوازن بين متطلبات امن الإفراد و امن الدولة ، من خلال التوازن بين الإنفاق على الصحة و التعليم من جهة و الإنفاق العسكري من جهة أخرى .

- فوفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2001 يلاحظ انخفاض نسبتي الإنفاق على الصحة و التعليم مقارنة بالإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و خاصة في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة ، و هذا بسبب طغيان المؤسسة العسكرية و متطلباتها خاصة في العديد من دول العالم الثالث تحت ذريعة الأمن جعل تلك المؤسسة تطغى على المؤسسات الأخرى ، و منه الشراء المستمر للأسلحة و تكديسها على حساب الحاجات الأساسية للمواطنين .

إما على الصعيد السياسي فيتمثل دور الدولة في بناء كيانها على أسس الديمقراطية ، و دولة الإنسان القائمة على أساس القانون و العدل ... كذلك من خلال المواطنة الفعالة و التي ترتكز على ثوابت أساسية و هي : المساواة ، الحرية ، العدالة و الحماية كثوابت دائمة لتنظيم أسس العلاقة بين المواطن و الدولة بما يعود بالعطاء المتبادل بينهما . إن هذه الركائز تمثل البنى التحتية التي تستند إليها مصادق الحقوق الإنسانية و الوطنية للمواطنين كحق التصويت و الانتخاب و الترشح و الرقابة و الحكم ، و كحق الجنسية ، الهوية ، العقيدة ، الثقافة و اللغة ، وكحق التعبير و الرأي و النشر . و بالنظر إلى تلك الركائز نقر بان تمتع المواطن بها يجعل منه الحارس الأول و المدافع الأساسي عن حماية امن بلاده لأنه يدافع عن كيانه و حقوقه أمام أي تهديد .

وعليه فتحقيق الأمن الإنساني لا يتم بمعزل عن الأمن الذي تقدمه الدولة و لكن يتم ذلك أيضا و بأكثر ايجابية إذا كان هناك تنسيق في المجهودات من طرف المواطن و الدولة [1].

المطلب الثاني: على المستوى الإقليمي

في ظل صعوبة وتعقد وتشابك قضايا الأمن الإنساني فان التعاون الإقليمي يعد إطارا ملائما لمواجهة مصادر تهديد الأمن الإنساني وخاصة في قضايا مثل اللاجئين . وفي هذا الشأن نجد إن هناك سعي من طرف المنظمات الإقليمية في الاهتمام بقضايا الأمن الإنساني.

ومنه يمكننا أن نذكر بعض المجهودات (لبعض المنظمات الإقليمية) في ما تعلق بتحقيق الأمن الإنساني

فمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تركز على التدريب في مجال حقوق الإنسان ، وتقديم الدعم لوسائط الإعلام المستقلة ، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين ، ورصد الانتخابات ، و التدريب ، وبناء القدرات. ويربط جدول أعمال السلام و الأمن الخاص بالشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا بين القضايا السياسية والأمنية و الإنمائية على كل من الصعيد الإقليمي والوطني و المجتمعي .ومن الممكن إن يشكل أساسا لوضع استراتيجيات شاملة تجعل امن الإنسان هو المحور. فمن خلال مبتكرات مؤسسية حديثة العهد، من قبيل إنشاء برلمان لعموم إفريقيا ومجلس للسلام و الأمن فيها مكون من خمسة عشرة عضو بارزا ، سيشارك الناس في إدارة دواعي القلق الإقليمية في إفريقيا بطريقة مباشرة بدرجة اكبر. وباستطاعة الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان-التي يلجا إليها الإفراد في أوقات الصراع- إن تعالج التزامات الدولة، مثلما فعلت لجنة البلدان الأمريكية ومحكمة حقوق الإنسان إثناء الصراعات الدينية في غواتيمالا والسلفادور و لنيكاراغوا. وتدعو منظمة الأمن و التعاون في أوروبا إلى حماية حقوق الإنسان من خلال برنامج "البعد الإنساني" التابع لها الذي يربط بين القضايا الأمنية المتعددة الأطراف وتزايد احترام حقوق الإنسان المحلية والتحول إلى الديمقراطية.

---

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

وفي إفريقيا يوفر ميثاق حقوق الإنسان و الشعوب، محكمة حقوق الإنسان والشعوب الإطار المعياري و المؤسسي لحماية الناس ، إلا أن الافتقار إلى القدرة المؤسسية أعاق عملية التنفيذ[1].

ويتيح الاتحاد الإفريقي المنشأ حديثا فرصا لحماية حقوق الإنسان والتصدي للتجاوزات في أثناء الصراعات .وفي آسيا ، يعمل المجتمع المدني بمهمة في سبيل إدراج حقوق الإنسان على جدول الأعمال الإقليمي للتجاوزات في إثناء الصراعات.

ومن اللازم أيضا وجود تعاون إقليمي و دولي لتسخير الموارد التقنية والبشرية لمنع الصراعات أو التخفيف منها، ولمعالجة القضايا العابرة للحدود من قبيل الهجرة، التشريد القسري وانتشار الأمراض المعدية. والسهر على التنمية بين الدول في إطارها الإقليمي ، لأنها جوهرية لتكملة تعبئة الموارد الداخلية للحد من انعدام الأمن الاقتصادي. وتتيح الترتيبات المؤسسية المبتكرة، من قبيل الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا، فرصا لتعميم مفهوم امن الإنسان ولإسناد مزيد من المسؤولية إلى إفريقيا عن تقرير مستقبلها.

ومع هذا نجد أن دور المنظمات الإقليمية مازال محدودا ،فبجانب الاتفاقيات التجارية والاقتصادية ، فالمنظمات الإقليمية مطالبة بتوجيه مزيد من الاهتمام لقضايا الأمن الإنساني ومنها قضايا اللاجئين ،والحاجة إلى التفعيل فيما بينها لمواجهة التحديات من مشكلات لاجئين-كما ذكرنا سابقا-وتجارة المخدرات و الجريمة المنظمة. فلهذه التحركات السكانية الضخمة آثار سلبية على امن الدولة المستقلة، لان توافد اللاجئين على الدول بصفة غير شرعية يؤدي إلى انتشار الأمراض، مثل الايدز.

المطلب الثالث: على المستوى العالمي

قضايا الأمن الإنساني قضايا كونية أو عالمية ومواجهتها تتطلب سياسات رشيدة وتعاون على المستوى العالمي .ومن ابرز المتطلبات على المستوى العالمي لتحقيق الأمن الإنساني:

إدخال بعض الإصلاحات على نظام الأمم المتحدة بحيث يصبح أكثر استجابة لمتطلبات الأمن الإنساني ، ويمكن اقتراح إنشاء لجنة للأمن الإنساني في إطار المنظمة

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

يكون هدفها دراسة أوضاع الأمن الإنساني في مختلف إنحاء العالم وتقديم تقاريرها في هذا الصدد، ومن ناحية أخرى هناك ضرورة للتوصل إلى أداة إلزامية تلزم بتنفيذ تعهداتها الدولية في إطار الاتفاقات الدولية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان[1]. كما يتطلب تحقيق الأمن الإنساني نموذجا جديدا للتنمية ، وتحقيق هذا النوع من التنمية البشرية يتطلب درجة عالية من التعاون العالمي لتحقيق التنمية، أي تصميم إطار جديد للتعاون التنموي ليلائم التزامات الأمن الإنساني. وتتركز تلك السياسة التنموية على محاربة الفقر على المستوى العالمي ومكافحة انتشار مرض الايدز، ومحاربة التلوث البيئي. إن التقارب بين التنمية و الأمور الأمنية أصبح الشغل الشاغل للمنظمات ذات الهيمنة العالمية. وهذا الاشتغال ليس نابعا فقط من ازدياد اهتمام قيادات المنظمات ذات الهيمنة العالمية ، بل أيضا من تأثر الإنسانية بشكل مباشر بالتنمية وعلاقتها بالنواحي الأمنية ،الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية،

ذلك لان الأغلبية العظمى من سكان الأرض يتأثرون بشكل مباشر بالتنمية وعلاقاتها بالأمن الإنساني، الاقتصادي ،الاجتماعي والسياسي.

و في هذا الإطار تقترح لجنة امن الإنسان تعبئة مبادرة عالمية لإدراج امن الإنسان على قمة جداول الأعمال المحلية و الوطنية و الإقليمية و العالمية . و تتمثل الغايات المستهدفة من ذلك فيما يلي : منع الصراعات و تعزيز حقوق الإنسان و التنمية . حماية و تمكين الناس و مجتمعاتهم المحلية و تعميق المبادئ و الممارسات الديمقراطية . و إن تعمل جداول الأعمال جميعها على إشاعة ثقافة امن الإنسان و على وضع إطار مناسب له .

فتحقيق امن الإنسان يرتكز على تغيير الطريقة التي تسعى بها العناصر الفعالة المحلية و الوطنية و العالمية في تحقيق مهامها ، و بالتالي تحقيق امن الإنسان يتطلب ما يلي :

- تحقيق التكامل بين شواغل التنمية و أنشطة الوكالات المعنية بحقوق الإنسان و الوكالات المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية .
- تكملة الغايات الإنمائية للألفية بالتصدي للصراعات و لانتهاكات حقوق الإنسان .

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

- زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لاستعاب هذه التوجيهات الجديدة ، مع ايلاء اهتمام خاص للبلدان المختلفة و للدول المتعثرة و المتخلى عنها .

و بالتالي توصي لجنة امن الإنسان بضرورة تنسيق الجهود العالمية من اجل تحقيق امن الإنسان و ذلك عن طريق [1]:

- حماية الناس في الصراعات العنيفة .
- حماية الناس من انتشار الأسلحة .
- دعم الأمن الإنساني للمتنقلين .
- إقامة صناديق انتقالية لأمن الإنسان من اجل حالات ما بعد الفقر المدقع.
- توفير مستويات المعيشة التي تمثل حدا أدنى في كل مكان .
- منح الأولوية لحصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية .
- تمكين جميع الناس بواسطة توفير التعليم الأساسي للجميع ، عن طريق بذل جهود عالمية و وطنية أقوى بكثير.

بالتالي تحقيق امن الإنسان يتطلب ما يلي :

تحقيق التكامل بين شواغل التنمية و أنشطة الوكالات المعنية بحقوق الإنسان و الوكالات المعنية بتقديم المساعدة الانسانية .

تكملة الغايات الإنمائية للألفية بالتصدي للصراعات و لانتهاكات حقوق الإنسان .

زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لاستعاب هذه التوجيهات الجديدة ، مع ايلاء اهتمام خاص للبلدان المختلفة و للدول المتعثرة و المتخلي عنها .

و بالتالي توصي لجنة امن الإنسان بضرورة تنسيق الجهود العالمية من اجل تحقيق امن الإنسان و ذلك عن طريق

حماية الناس في الصراعات العنيفة .

حماية الناس من انتشار الأسلحة .

دعم الامن الانساني للمتنقلين .

إقامة صناديق انتقالية لأمن الإنسان من اجل حالات ما بعد الفقر المدقع.

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

توفير مستويات المعيشة التي تمثل حدا أدنى في كل مكان .

منح الأولوية لحصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية .

تمكين جميع الناس بواسطة توفير التعليم الأساسي للجميع ، عن طريق بذل جهود عالمية و وطنية أقوى بكثير [1].

المبحث الخامس: تهديدات الأمن الإنساني

إن فقدان الأمن الإنساني يختلف من شكل إلى أخر قد يكون بطيء أو سريع و قد يكون الإنسان أو الناس هم المسئولون عن ضياع حقوقهم و امنهم من جهة و من جهة أخرى قد تكون الطبيعة مسؤولة عن تدهور الأمن و يمكن يكون الاثنين معا .

هناك تهديدات كثيرة و متفاوتة للأمن القومي و الأمن الدولي و الجماعي حسب التغيرات النظرية لكل من الواقعية و الواقعية الجديدة في الأول حصرت التهديدات بشكلها المباشر لتمس كيان الدولة و التهديدات غير المباشرة التي تمس الانسان بشكل مباشر .

و من خلال هذه سوف نتطرق إلى إعطاء شكل التهديدات الانسانية المباشرة منها و غير المباشرة و التي تتمثل في محتواها اللأمن الانساني .

المطلب الأول : اللأمن السياسي الاجتماعي و الاقتصادي و يتمثل في :

الإجرام المنظم : عرف المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة و معاملة المذنبين للأمم المتحدة في جينين 1975 الجريمة المنظمة على أنها : << تتضمن نشاطا إجراميا على نطاق واسع تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم و تهدف لتحقيق ثراء المشاركين فيها على حساب المجتمع و افراده و هي غالبا ما تتم عن طريق الاهمال التام للقانون و تتضمن جرائم تهدد الأشخاص و تكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي >> إلا أنه تعريف يهمل عنصر الاستدامة و وسيلة العنف او الترويع و هما المميزان لهذا النوع من الاجرام و لا إلى التخطيط مكتفيا بالإشارة فقط لدرجة التنظيم .

يشكل الاجرام المنظم تحديا جديدا للأمن و الذي يتزايد بقوة في العشرية الأخيرة نظرا لتزايد حركة الأشخاص و الممتلكات فهو مصدر الفوضى السياسية مؤديا لحالات نزاعية .

الإرهاب الدولي : و يعد أخطر التهديدات لكونه غير عقلاني و غير متوقع

---

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

ولا يهدف للاستلاء على الاقليم و لا الحصول على نجاحات ضد القوى العسكرية و يفضل زعزعة استقرار الدولة المستهدفة باستغلال نقاط ضعفها و كذا سكانها. كما أنه يستعين بوسائل ضعيفة مستغلا الاتصالات الدولية و سهولة اختراق الحدود و هو يعد خطر دولي لأنه قد يصيب أية دولة [1].

فأحداث 11 سبتمبر مثلا دلالة على عدم صحة مستلمة عدم اختراق الحدود في عالم العولمة .و منه لا يمكن تحديد تموقع الارهاب الجغرافي الذي يأخذ طريقة تبيض الاموال المتاجرة بالمخدرات و بالأسلحة أو الارهاب الوطني الداخلي الذي تمثله جماعات . لا يمكن التحكم فيها و لا محاربتها بالقوة العسكرية التي تظهر غير كافية لذالك .

المخدرات : لقد تعدى خطر عمليات المخدرات الافراد و العملية الامنية فأثرت على المسائل العسكرية و الاقتصادية و السياسية و البيئية فهي أيضا لا يمكن محاربتها عسكريا و مما تساهم فيه الانحطاط الاخلاقي الضعف العام للبنى الاجتماعية و تقسم المجتمع مما يهدد التجانس المجتمعي للدولة ، كما يمس مأزق المخدرات المناطق المتأزمة باللاجئين مثل الهيروين منتشر بكثرة لدى اللاجئين الافغان في باكستان .

تبيض الاموال : و يقصد بتبيض الاموال أو غسلها إعادة دمج تلك المتحصل عليها بطرق غير مشروعة في مؤسسات مالية أو ضمن رؤوس اموال مشروعة بهدف جعلها أموالا مشروعة و قطع الصلة بينها و بين الجرائم التي تم تحصيلها عن طريقها كأرباح تجارة المخدرات و بذلك تختفي الجريمة باختفاء أثارها و هذا ما أدى إلى توسيع دائرة الجريمة كالتجارة بالمخدرات و بالأسلحة و المتفجرات إلى الفساد السياسي و الاداري بنشر الرشوة و اعتبارات الارهاب [1].

---

[1] درغوم أسماء ، (مرجع سابق) ص 44.

[1] درغوم أسماء ، (مرجع سابق) ، نفس الصفحة .

المطلب الثاني : اللا أمن البيئي الصحي ، الغذائي و الشخصي

أ. الأوبئة : تنتشر الأوبئة في الدول الفقيرة مما هدد العنصر البشري فيها مثل السيدا التي تمس أيضا التنمية و محاربتها تتطلب التقليل من الفقر و قد سجلت إفريقيا انتشار كثيرا لوباء السيدا فهي تنكس النمو الديموغرافي ربما بنسبة قليلة تقدر بـ 02 إلى 03 بالمئة سنويا إلا أن خطورتها تكمن في أنها تمس الطبقة الأكثر فعالية أي البالغين و المتمدنين اللذين كثرة عندهم الهجرة غير الشرعية و فتح المجال للحوار حول السيدا كإشكالية أمنية.

ب . الهجرة غير المراقبة و غير المشروعة أسبابها عديدة منها : الفروقات في الدرجات النمو بين الدول الانفجار الديموغرافي ، الانحلال الاجتماعي و الاقتصادي البطالة تدهور البيئة الكوارث و التوترات و نقص الحريات السياسية والاجتماعية. كما يدفع الفقر و النزاعات الأهلية للبحث عن مكان أكثر أمانا تقوى الهجرة غير الشرعية عندما تعرف مناطق و دول بكاملها اللاستقرار و النزاع. النمو الديمغرافي السريع و غير المنتظم :مقارنة الجنوب الشمال يعرف وتيرة نمو بطيئة غير أن التزايد السكاني السريع في الجنوب و تداخل عوامل الفقر و الحروب الأهلية و الاوبئة يدفع بسكان الجنوب بالزحف نحو اشمال بطرق غير شرعية بحثا عن الأفضل .

الفقر المتنامي : الفقر نوعان فقر مالي و فقر انساني

فهو لا يرتبط فقط بوجهه النقدي بل يحوي كذلك ابعاد أخرى أكثر دراماتيكية لمن يعيشه .

- مليار شخص أمي .
- حوالي 810 مليون يعيشون حالة الجوع

- حوالي 1/3 من سكان الدول النامية مهددين بالموت قبل وصول سن 40 سنة و نجد ان الفقر الانساني يحوي أبعاد أكثر أهمية للنقائص التي تمس الحياة الانسانية [1].

اللامن البيئي : يعد التلوث أكبر مهدد للأمن البيئي و للأمن الصحي أيضا و لبقاء الجنس البشري و يتمثل في :

تدهور البيئة : و فيها تدهور حالة الأراضي الناتجة عن نزع الغابات والتصحر و الأراضي الصالحة .حالة المياه العذية فحسب تقرير pnud لسنة 1997 هناك حوالي مليار شخص أي ما يمثل اكثر من 1/3 السكان لا يملك موارد مائية صالحة للشرب .فقدان التنوع البيئي حيث هناك 25 بالمئة من الأدوية المعروفة تتواجد في الطبيعة .

تلوث الجو: يتسبب هذا اخطر في احداث السرطان و مشاكل على مستوى تحولات الخلايا و التشوه الخلقي و لا يمكن إنكار كون التلوث البيئي عاملا مهددا للأمن الانسان و للأمن الداخلي و العالمي [1] .

[1] درغوم أسماء ، (مرجع سابق) ص45-49.

[1] درغوم أسماء ، (مرجع سابق) ، نفس الصفحة .

خلاصة الفصل الأول

يتضح من خلال كل ما سبق أن للأمن العديد من المفاهيم و الأطر النظرية و الزاوية التي يدرس من جانبها ، هذا ما أدى إلى إخلافهم في تحديد مفهوم الامن ، وبما أن الامن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فيه فقد أدت التغير في البيئة الدولية إلى التغير في مفهوم الأمن من المنظور التقليدي الواقعي و الجديد إلى أن يتوسع ويشمل مفاهيم أخرى وقد انضمت كذلك إلى هذا المفهوم هو طبيعة التهديدات الموجودة أو المحتملة . فقد بنت بعض الدراسات نظرة أوسع للأمن تشمل الجوانب العسكرية وغيرها ، إلى أنه لا يمكن الاختلاف حول أبعاد الامن و شروطه .

الفصل الثاني : أبعاد المأزق الأمني في الساحل الإفريقي السيناريوهات المستقبلية

المبحث الأول : دراسة جغرافية للساحل .

المبحث الثاني : الأزمات الامنية في الساحل الافريقي .

المبحث الثالث: دور القوى العظمى في الساحل الافريقي .

المبحث الرابع : دور الجزائر في حل الازمة بالساحل الافريقي.

المبحث الخامس : السيناريوهات المستقبلية لأزمة الساحل الإفريقي .

ان الوضع الراهن والمعقد للساحل الافريقي ، جعله اكثر عرضة للتفكك والازمات المتحركة وهو ما تجلى تدريجيا في التكالب الغربي على ثرواته وهو ما ساهم بشكل كبير في الاضطرابات التي بات يعيشها، كما ان الارهاب والجريمة المنظمة والتي استعملتها القوى الكبرى كمفتاح دخول الى الساحل الافريقي اصبحت الهاجس الحقيقي الذي يحرك المنطقة ويضعها في فوهة بركان كما أن التنبؤ بالأحداث المستقبلية ،أو ما أطلق عليه اسم الاستشراف ، والذي يعتبر كعلم قائم بذاته وقد أصبح العديد من الساسة يرجعون اليه في الأزمات وهذا اما لتفادي حدوث الأسوأ أو تدارك وحل الأزمة وقد كان لأزمة الساحل الإفريقي نصيب منه على الرغم من حداثتها إلا أن العديد من المستشرفين

كان لهم تنبؤ مستقبلي لمنطقة الساحل الإفريقي فهناك من كان متشائما والآخر كان على النقيض متفائل وكلها تبقى تصورات سيكشف المستقبل عن من نظر للأزمة من كل الجوانب أي هو الذي صدق تنبؤه وسنحاول أن نعرض في هذا الفصل ما هو متصور من خلال الأزمة الساحلية ولكن مع بقاء الأزمة مشتعلة تبقى مجرد تنبؤات .

المبحث الأول : دراسة جغرافية لمنطقة الساحل الافريقي

لقد تباينت الآراء حول تحديد المنطقة الجغرافية للساحل الافريقي وهذا نتيجة النظرة التي يتم على اساسها تحديد المنطقة ولكن الغالب استخدم النظرة الاقتصادية وقد كان لهاته المنطقة العديد من المزايا التي جعلته محط انظار العالم .

المطلب الأول :التعريف بمنطقة الساحل الافريقي

يُعرَّف الساحل الافريقي بصفته الخط الفاصل بين أفريقيا الشمالية (البيضاء) وأفريقيا جنوب الصحراء (السوداء) أو الشريط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان. وهو معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب أفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى. ومن أسمائه المشهورة "بلاد السيبة" وهي بلاد يقطنها غالبية من الطوارق والعرب والسونراي والفلان ويجوبها المسلحون طولا

وعرضا من العرب والطوارق أساسا لتأمين القوافل دون حدود، أو دولة، أو سلطة، أو نظام.

هناك اختلاف في تحديد الرقعة الجغرافية التي تشغلها منطقة الساحل ،فالبعض يعتبرها المنطقة التي يحدها البحر الأبيض من الشمال ، موريتانيا و المحيط الأطلسي من الغرب ، والبحر الأحمر من الشرق والتشاد من الجنوب ، أما قلب الساحل ، فإنه يشمل الشمال والشمال الغربي لموريتانيا وشمال مالي والنيجر. [2]

و البعض الاخر يعتبرها المنطقة التي تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر لمسافة 2400 ميل في حزام يتراوح عرضه بين عدة مئات وآلف كلم وتبلغ مساحة أكثر من ثلاثة ملايين كلم2. يحدها شمالا الصحراء الكبرى وجنوبا منطقة السافانا .وهي تضم اليوم السنغال، موريتانيا ،مالي، بوركينافاسو، النيجر ، التشاد ،السودان وأرتيريا[1] .

يمتد "الساحل" من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، من موريتانيا إلى السودان مرورا بمالي وبوركينا – فاسو والنيجر وتشاد والسودان. ويقابله على الضفة الأخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغاربي المطل على المتوسط .الساحل الافريقي" منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات مما أهلها لتكون واحة سلام وتواصل

---

[2] -Luis Sémon , Alexander Mattelaer , Amelia .Une stratégie cohérent de l'UE pour le sahel.
In :. http ://www.europarl.europa.eu.P

[1] Ibid. mem cite

والتقاء وجسرا رابطا بين الحضارتين الأفريقية والعربية... ولكن التناقضات والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع؛ وصارت نقاط قوتها هي مَقاتلُها ونقاط ضعفها حين تحول موقعها الجغرافي من جسر رابط بين الحضارات إلى موقع تتحارب فيه الثقافات والإثنيات. وأصبحت المنطقة فضاء شاغرا وساحة حروب ونزاعات لا تنتهي إلا لتبدأ... ومصدر قلق وخوف لأهلها وللعالم كله .ويرجع ذلك إلى مزيج معقد من الأسباب والدوافع يتمثل أبرزها في الإرث الاستعماري، وأزمة الهوية والاندماج الوطني، والكوارث الطبيعية، والثروات الهائلة التي ترقد في باطن أرضها، والتدخلات الأجنبية[2] .

يشكل الساحل الافريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا و افريقيا جنوب الصحراء. فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا شاملة بالتالي : السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا والسنغال؛ وكثيرا ما يتم لحسابات جيو- إقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو، نيجيريا بل و حتى جزر الرأس الأخضر. وبالنظر لخارطة القلاقل الداخلية التي تعرفها افريقيا يمكن تعريف الساحل الافريقي بقوس الأزمات انطلاقا من الأزمات الإثنية المستعصية بالسودان (جنوب السودان،

[2] محمد فال ولد بلال، الأمن والاستقرار في منطقة الساحل .. الواقع والمآلات ،صحيفة الوحدوي، 30 افريل 2012 متاح على الرابط
http://www.alwahdawi.info/index.php?option=com_content&view=article&id=1054&Itemid=68 تاريخ التصفح 14 مارس 2013 الساعة 23:44

الآن دارفور) ، التشاد وصولا إلى الشروخات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر، مالي و موريتانيا [1] .

السّاحل الإفريقي هو منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال و السافانا في الجنوب و يمتد غربًا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتّى إثيوبيا شرقًا [3]

التعريف الاجرائي للساحل الإفريقي :

هو المنطقة الممتدة من موريتانيا إلى السودان مرورا بمالي وصحراء الجزائر والنيجر وتشاد يتميز بمفارقات تتمثل في أنه غني بثروات باطنية جعلته محل أطماع الدول الكبرى ويعاني من خطر الفقر الذي أدى إلى المجاعة والحروب الطاحنة بين شعوبه .

*خريطة توضح دول الساحل الإفريقي المذكورة في جل التعاريف أنظر الملحق رقم 01.

*خريطة تبين موقع الساحل الافريقي من القارة الإفريقية أنطر الملحق رقم 02 .

المطلب الثاني :أهمية منطقة الساحل الافريقي

عمومًا تمثّل منطقة السّاحل الإفريقي مجالًا حيويًا تتسابق و تتنافس على استغلالها القوى الكبرى من خلال التّغلغل من عدّة منافذ (الصّين من المنفذ الصّناعي و

---

[1] أمحند برقوق ، منطق الأمننة في الساحل الافريقي ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية . متاح على الرابط التالي : http://webcache.googleusercontent.com ، تاريخ التصفح : 15مارس2013 ، توقيت التصفح: 18:10 مساءا .

[3] محمد الأمين بن عائشة ، الجزائر رهينة السّاحل الإفريقي، منتديات نظرة جزائرية ، 23مايو 2012 ،5:37 متاح على الرابط http://algerianvision.com تاريخ التصفح :18 مارس 2013 ،توقيت التصفح: 10:34 صباحا .

التّجاري حيث تُعدّ إفريقيا سوقًا لها، عسكرة الولايات المتّحدة الأمريكية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة الفرنسية) فثروات المنطقة (اليورانيوم، النّفط و الغاز..) من بين أهمّ عناصر الجذب التيّ تستميل اهتمام القوى الكبرى و الهدف الأساسي هو التّحكم في مصادر الطّاقة كما أن استقرار منطقة الساحل والصحراء بصفة عامة يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية و المتمثلة في مصادر الطاقة و اليورانيوم حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الاوروبي ،كما تشير الدارسات إلى أن باطن الساحل (التشاد ،موريتانيا ،النيجر) يم ثّ ثروة بترولية هامة [1].

كما أن جمهورية مالي مشهورة كأكبر دولة مصدرة للذهب في السوق العالمية لهذا المعدن. عدا ذلك، لقد تم الاعتراف بأن موارد هذا البلد واعدة لاستكشاف وتطوير مناجم الفوسفات والبوكسايت والماس وخامات الحديد والمعادن غير الحديدية واليورانيوم، إلا أن أعمال استخراج اليورانيوم في مالي لم تبدأ حتى الان . إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية ،فإن منطقة الساحل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر ، نيجريا والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب ،ينطلق من واري في نيجريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، ويسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي، وبدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين الدول الثلاث في 3 جويلية 2009. [1]

وفي اطار التنافس بين القوى الكبرى على التمركز في هذه المنطقة تسارع فرنسا في اطار الاتحاد الاوروبي الى ضمان مصالحها و حماية المصالح المتواجدة في مواجهة

---

[1] روسيا اليوم ، الساحل الأفريقي يمكن أن تتحول إلى صومال كبير ، 23 جانفي 2013 الساعة 08:48 متاح على الرابط http://arabic.rt.com ،تاريخ التصفح 09 فيفري 2013 ،توقيت التصفح: 17:39 مساءا.

[1] بوشنافة شمسة ، استراتيجية الاتحاد الاوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل (استراتيجية من اجل الساحل): الرهانات و القيود ،الملتقى المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات ـ الرهانات والتحديات ـ جامعة قاصدي مرباح ورقلة يومي 27و28 فيفري 2013 .

كبريات الشركات الدولية في المنطقة ،حيث نجد الشركات الاسترالية، الهندية وشركات كوريا الجنوبية تستثمر في اليورانيوم بالنيجر ،قطر بتروليوم (kugpec) في استغلال البترول في موريتانيا، شركات ألمانية(Winter Shallو RWE) والاسبانية (Repsol) والتي تقوم بعمليات تنقيب في الساحل، إيطاليا بدورها حاضرة في ليبيا، بحكم علاقاتها كدولة استعمارية، كما عملت على تقوية علاقاتها في مالي من خلال عمل شركاتها في قطاع الطاقة ومنها شركةENI

هذا بالإضافة إلى الصين التي تستثمر في التنقيب على البترول في مالي، وتتواجد في موريتانيا والنيجر، شركة غاز بروم الروسية وجدت نفوذا لها في المنطقة من خلال الجزائر ونيجريا حيث امضت في سنة 2011 اتفاق مع النيجر من أجل البحث واستغلال اليورانيوم[2]

كما تتميز منطقة الساحل الافريقي بميزات تتمثل في الجفاف ، قلة المطر ، نقص المياه الجوفية، هشاشة الأرض يسميها البعض ب نطاق الجوع ضرف إلى ذلك الاحتباس الحراري الذي يؤدي في تأزم الوضع البيئي للمنطقة هنا الوضع البيئي كان عاملا ضد الدولة و معرقل لها في عملها على تحسين الوضعية الاقتصادية .

بالإضافة الى ضعف الآلية المتبعة من طرف المؤسسات الحكومية ، ضعف للبنى التحتية زيادة الى عدم الاستقرار في الإنتاج الزراعي تعاني ضعف و سوء تسيير الموارد الباطنية خاصة) البترول ، الغاز الذي يستغل لصالح النفقات العسكرية أو المصلحة القبلية و الذي يؤدي إلى الإحباط والعنف و المطالبة بالحقوق الاقتصادية و السياسية[1].

المبحث الثاني : الأزمات الأمنية في الساحل الإفريقي

---

[2] Bérangère Rappent .Les Etats sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux. Le L'union européenne en particulier .In : http://www.grip.org

[1] سميرة ناصري ، شروط تحقيق الأمن ،السبت 27 سبتمبر 2008، مدونات ياهو متاح على الرابط http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:QYsyQREGbtgJ:ikramika.maktoobblog.com تاريخ التصفح: 26 جانفي 2013 توقيت التصفح : 18:55 مساءا .

لقد طفت مؤخرا وبشكل رهيب عدة مشاكل في الساحل الافريقي وقد باتت تؤرق العالم بأسره ناهيك عن انعكاساتها على دول الساحل الافريقي خاصة والمتمثلة في الارهاب والجريمة المنظمة كا وجهان لعملة واحدة يكمل بعضهم بعض وهو ما جعل المنطقة محط انظار قوى مكافحة الارهاب ونشر السلم في العالم .

المطلب الأول :الإرهاب في الساحل الإفريقي

تعريف صالح سعود للإرهاب:

هو كل عمل يستهدف نهب الثروات ويتبنى سياسة تفشيل الدولة ويعكف على تدعيم الأنظمة التي وظفتها الدول الكبرى بهدف تجذير الفساد في هذه الدول ثم المناداة بمحاربته من طرف هذه الدول لأنه بدون تجذير للفساد لا يمكن السيطرة على هذه الدول [2].

تعريف الإرهاب:

الإرهاب عنف منظم و متصل بقصد خلق حالة من الرعب و التهديد الموجه إلى الدولة أو جماعة سياسية لترتكبه منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية.

تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب:

"إنه فعل من أفعال العنف أو التهديد أي كان بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي و يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو توزيعه بإيذائهم أو تعريض حياتهم و أمنهم إلى الخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة و احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر [1].

مصادر التمويل الأساسية للإرهاب :

---

[2] صالح سعود ، أحقية الجزائر في أن تتبوأ مكانة الدولة المحورية نظرة سديدة تجاه الفضاء الافريقي . مركز الشعب للدراسات الاستراتجية ، العدد 15050، 02ديسمبر 2009 .

[1] مرام الروح ، الجريمة المنظمة عبر الساحل الافريقي، منتديات طلبة جامعة منتوري قسنطينة الاربعاء 7أفريل 2010 19:57 متاح على الرابط http://mentouri.ibda3.org/t9672-topic تاريخ التصفح: 13 مارس 2013 ،توقيت التصفح 18:40مساءا ..

التي تعتمد عليها خاصة تلك التنظيمات المنضوية تحت لواء ما يعرف بالقاعدة والانتشار اللافت والمخيف لها بدول منطقة الساحل والقرن الإفريقي. مصادر تمويل متنوعة...والنتائج واحدة. تختلف مصادر التمويل لدى الجماعات الإرهابية خاصة تلك المرابطة بدول الساحل والصحراء الإفريقية بإختلاف أهدافها وتوجهاتها المبنية أساسا على الصورة العقائدية المزيفة بإسم الدين مستغلة في ذلك الفتاوي الفوضوية الجاهلة بالشريعة وأحكامها والتي أحلت ما حرم الله من استباحة لدم الأبرياء وتحليل الخطف والقرصنة وغيرها من الأفعال المشينة تحت طائلة "الضرورات تبيح المحضورات" لذا لجأت فلول التنظيمات الإرهابية إلى اتخاذ عدة طرائق وأساليب قصد تأمين التمويل ومنابع الموارد المالية بلجوئها إلى :

تجارة السلاح:

استغلت التنظيمات الإرهابية مؤخرا خاصة تلك الناشطة بدول الساحل الوضع المتردي الذي عرفته بعض الدول الإفريقية والعربية وبالخصوص ما حدث في ليبيا لتنشيط تجارتها الأساسية والتي ظلت راكدة لعدة سنوات والمتمثلة في تهريب الأسلحة والمتاجرة بها [2]، حيث وجدت ضالتها في مخازن أسلحة القذافي التي كانت منتشرة عبر الصحراء ، خصوصا على مستوى الشريط الحدودي بينها وبين الجزائر والنيجر وحتى تشاد .و هي أسلحة من الحجم الثقيل وتجارتها جد رائجة ، خصوصا بعد التحالف الغير معلن بين الجماعات ارهابية و"كارتيلات" تهريب المخدرات : بدول أمريكا الجنوبية وبالأخص كولومبيا...وهي التجارة التي غالبا ما تتم عن طريق المقايضة " السلاح مقابل المخدرات" على شاكلة اختراع الرئيس بوش في العراق "النفط مقابل الغذاء " و هو ما مكن هذه التنظيمات من ضمان عائدات مالية قياسية ساهمت بدورها في التشجيع على استقطاب الدعم البشري بتجنيد المزيد من الإنتحاريين والعناصر بكثرة مستغلة الظروف الإقتصادية المزرية التي تمر بها الدول الفقيرة وذلك عن طريق تجنيد أكبر عدد ممكن

---

[2] الإرهاب والجريمة المنظمة...وجهان لعملة واحدة: تجارة السلاح...تهريب المخدرات ...فدية الرهائن...منابع تمويل رائدة، اليوم 2013/09/04 متاح على الرابط:
http://www.eladjwaaonline.com/Article/18950.html تاريخ التصفح 2013/04/16، توقيت التصفح:10:15 صباحا .

من الشباب الإفريقي باستخدام أساليب الترغيب والتغرير بالمال والجنة الموعودة التي تنتظر من يرفع راية الجهاد وقد عددا هائلا من الشباب الباحث عن تحسين مستواه المعيشي والخروج من دائرة الفقر والحرمان .

تهريب المخدرات والمتاجرة بها:

منبع التمويل المالي الذي تعتمد عليه بالأساس التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل بالخصوص يكمن في تهريب المخدرات الصلبة كالكوكايين والهيروبين والمتاجرة بها وهي مواد عالية الجودة وذات قيم مالية قياسية في سوق الممنوعات ، وقد وجدت مبتغاها خاصة بعد التحالف الغير معلن بينها وبين أقطاب الجريمة المنظمة من كارتيلات المخدرات في دول امريكا الجنوبية التي تضمن تأمين نقل هذه السموم مقابل حصولها على السلاح وفقا لإتفاقات مسبقة بين أمراء التنظيمات الإرهابية ورؤساء كارتيلات المخدرات ، خصوصا الكولومبية منها لما تتمع به من قوة على الإختراق وخبرة في المواجهات التي اكتسبها كارتل كولومبيا في حربه المعلنة ضد الجيش المحلي الذي عجز عن صدها ، كما وجد هذا "الكارتل" ذو الصيت العالمي من سهولة وحرية في التنقل عبر دول الساحل مستغلا شساعة الصحراء والدعم المضمون الذي تؤمنه الجماعات الإرهابية التي تتعامل معه في تنفيذ مختلف الصفقات.[1]

إختطاف الرهائن و المطالبة بالفدية:

رغم الإجماع الدولي الذي حظي به المقترح الذي تقدمت به الجزائر حول تحريم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن المختطفين من قبل فلول التنظيمات الإرهابية الناشطة بدول الساحل والصحراء ، غير أن هذا المنبع ما زال يشكل إحدى موارد الدعم المالي الذي تستند عليه هذه الجماعات، مستغلة في ذلك تراجع العديد من الدول عن مواقفها وخضوعها لطلبات الخاطفين بعد مفاوضات عسيرة حول مبالغ الفدية المطلوبة والتي

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

تختلف من رهينة لأخرى قياسا مع جنسية الرهينة ووزنها ببلدها و التفاوض غالبا ما يتم عن طريق وسائط معظمها من السكان المحليين وأعيان تلك المناطق مقابل عمولات يحصل عليها المفاوض السمسار بناءا على اتفاق مسبق ، مما يعكس مدى التواطؤ الكبير لأعيان المناطق الصحراوية الذين وجدوا في التفاوض مهنة جديدة تؤمن لهم الرزق والدخل المعتبر...الأمر الذي وضع العديد من الحكومات الغربية خاصة فرنسا بريطانيا وحتى ألمانيا في موضع الشبهات مادامت هي من تشجع وتبارك مشروع القانون الدولي الخاص بتحريم دفع الفدية غير أنها تمانع نهارا وتدفعها ليلا...بمعنى تحل لنفسها ما تحرمه على بقية دول العالم...و هو الأمر الذي شجع هذه التنظيمات على التمادي في تكثيف عمليات خطف الرهائن الغربيين ما دامت انها متأكدة بأنها تلك البقرة الحلوب التي تؤمن لها عائدات مالية بالعملة الصعبة تزيد من قوتها وجبروتها وتنوع أساليب الخطف من السواح إلى ممارسة القرصنة البحرية واحتجاز السفن والمطالبة بفدية مالية مقابل الإفراج عنها[1] .

أهم الفصائل المسلحة في الساحل الإفريقي

وكانت أزمة شمال مالي أثارت انتباه العالم منذ نحو عامين بعد انتقال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الى هذه المناطق المتنازع عليها بين الحكومة المالية وبين الانفصاليين الطوارق. لكن هناك عدة جماعات في قلب هذا الصراع المسلح وهي :.

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

- **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي :**

تنظيم جزائري انبثق عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية عام 2007، ويقوده الإسلامي المتشدد عبد المالك دروكدال. يعتبر أقوى التنظيمات الإسلامية الجهادية التي نقلت عملياتها من الجزائر الى شمال مالي وتحالفت مع فصائل أخرى من الطوارق .

- **جماعة أنصار الدين :**

هذه الجماعة من الطوارق وتتسم بالتدين ذي الطابع المحلي وتضم الكثير من الطوارق المنحدرون من اصول عربية. تنفي جماعة أنصار الدين اي علاقة لها بالقاعدة لكنها لا تخفي أنها تستفيد من مساعدتها في صد هجمات الجيش المالي في مناطق الشمال. يقود هذا الفصيل اياد آغ غالي أو تسيطر على مناطق واسعة من اقليم كيدال شمال شرق مالي بعد فقدان الحركة الوطنية لتحرير أزواد كثيرا من نفوذها هناك. ويعتبر زعيم هذا التنظيم من بين ابرز الشخصيات التي شاركت في حوار موسع قادته الجزائر للوصول الى حل سياسي في شمال مالي .

- **الحركة الوطنية لتحرير أزواد :**

من بين اقدم الحركات المسلحة التي يقودها الطوارق للانفصال عن شمال مالي وتكوين دولة للشعب الأزوادي. هي حركة علمانية ذات طابع محلي لكنها لديها علاقات اقليمية وطيدة بالبلدان المجاورة خاصة في الجزائر وليبيا حيث استفادت بعد سقوط نظام معمر القذافي من تدفق السلاح والمقاتلين الطوارق الذين عملوا في صفوف الجيش الليبي السابق[1].

- **حركة التوحيد والجهاد**:

[1] مالي: ماهي أهم الحركات المسلحة في شمال مالي؟ BBCالعربية_ الشرق الأوسط_ ، الأربعاء، 16 جانفي، 2013، 18:44 متاح على الرابط
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/01/130116_mali_groups.shtml تاريخ التصفح 23 مارس 2013، توقيت التصفح : 16:25 مساءا .

تنظيم جهادي انشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ويضم بين صفوفه اغلبية من المقاتلين الجزائريين والموريتانيين والطوارق العرب. يعتبر من أكثر التنظيمات المقاتلة ذات الطابع السري وله امتدادات في دول الجوار حيث نفذ عدة عمليات في الجزائر وموريتانيا و يعتقد أنه ذو علاقة بتنظيم بوكو حرام الذي ينشط في نيجيريا وبوركينافاسو. وقد تمكن مقاتلو هذا الفصيل من السيطرة على مدينة غاو والتحصن فيها الى غاية بدء العمليات الجوية الفرنسية [1].

- **تنظيم الجماعة السلفية للجهاد** :

و مركزها الأساسي ليبيا و تكني نفسها جماعة خالد بن الوليد

- **أنصار الشريعة**:

و مقرها الأساسي تونس و تفرعاتها ليبيا و في شمال مالي ، و قد كانت وراء عدد من العمليات الإرهابية من أهما اغتيال السفير الأمريكي في بنغازي ، هذه التنظيمات الإرهابية قامت خلال السنوات الثمانية الأخيرة بـ 100 هجوم إرهابي آخرها مهاجمة قاعدة تقنتورين في الجزائر ، و قد نتج عنها أكثر 160 قتيل[2] .

*أنظر الخريطة تبين مواقع تمركز الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي . الملحق رقم 03 ، الصفحة :

الآليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب في السّاحل الإفريقي

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

[2] عمر فرحاتي ،اثر التهديدات الامنية الجديدة في الساحل على الامن في المغرب العربي. الملتقى المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات ـ الرهانات والتحديات ـ جامعة قاصدي مرباح ورقلة يومي 27و28 فيفري 2013

تُعدّ التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب المرجعية الأساسية في هذا المجال و التي يمكن أن تستفيد منها دول السّاحل الإفريقي في إطار مواجهة هذا التّهديد. فقد تضمّنت إستراتيجية الجزائر لمكافحة الإرهاب عدّة أبعاد (بعد سياسي، اجتماعي، اقتصادي، عسكري) و يتمثّل البعد القانوني للإستراتيجية في الإجراءات القانونية : قانون الرّحمة، قانون الوئام المدني و الذي تمّ الاستفتاء عليه في 1999 و ميثاق المصالحة الوطنية و الذي استفتى عليه الشّعب في 29 سبتمبر 2005. بالنّسبة للنيجر و مالي و تشاد فهي دول مغلقة من الناحية الجغرافية فهي لا تطلّ على سواحل بحرية و هذا ما زاد من تدهور الوضع الأمني فيها. لذلك فإنّ الجهود المحلية لا تكفي لمعالجة الظاهرة المرضية الإرهابية و عليه فلابدّ من تعزيز التّعاون الإقليمي ليس فقط في الجوانب الأمنية العسكرية و لكن أيضًا من خلال تنسيق الجهود الثّنائية، فمثلًا تمّ تشكيل لجنة ثنائيّة حدودية جزائرية نيجيرية في 2008 تهدف للتّعاون على تعزيز أمن الحدود المشتركة. و في إطار تفعيل مشروع أمن إقليمي جماعي، عقدت عدّة اجتماعات تحضيرية و تشاورية جمعت وزراء خارجية دول الميدان (الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر)، فيما بين 2008-2010 .

الآليّات العالمية لمكافحة الإرهاب العابر للحدود في السّاحل الإفريقي

لعبت هيئة الأمم المتّحدة دورًا هامّا في مكافحة الإرهاب في السّاحل الإفريقي، و برزت جهودها من **خلال** الاتفاقيات و القرارات الصّادرة عنها، فقد تمّت المصادقة على عدّة اتّفاقيات فيما يخصّ مكافحة الإرهاب منذ سنة 1963 و كذا على عدّة بروتوكولات [1].

و من بين أهمّ قراراتها: القرار 1904 الصّادر عن مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009 القاضي بتجريم دفع الفدية للأشخاص و الجماعات و الكيانات الإرهابية. بالنّسبة للائحة الأمميّة 1904 المجرّمة لدفع الفدية للإرهابيين فقد كانت الجزائر المبادرة لإعدادها، و من الناحية القانونية و النظرية تُعدّ هذه اللاّئحة إنجازًا قانونيًا هامّا على المستوى الدّولي و آلية قانونية فعّالة لو تمّ تطبيقها و الالتزام بها و لكن يكشف الواقع بأنّ

[1] حسينة. د ، الإرهاب في السّاحل الإفريقي..المآلات والتحديات .منتديات نظرة جزائرية ، 7نوفمبر 2012 ،5:05 متاح على الرابط http://algerian-vision.com/2012/05/23 يوم 12 فيفري 2013 ، توقيت التصفح : 36: 21 مساءا .

الاختصاص الدّولي هو بين الانتقائية و المعيارية. ففي الوقت الذي صوّت فيه مجلس الأمن بالإجماع على القرار 1904 في 2009 وقعت انتهاكات لهذا القرار من طرف الدّول الأوروبية بشكل خاصّ اسبانيا و فرنسا، حيث دفعت الحكومة الإسبانية مبلغ 8 ملايين أورو في 22 أوت 2010، مقابل تحرير رهائنها المحتجزين في السّاحل الإفريقي، و الذين تمّ اختطافهم في 29 نوفمبر 2009 من قبل عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

انتقدت الحكومة الفرنسية نظيرتها الإسبانية، و لكنّها هي الأخرى خرقت القانون و خرقت القرار 1904 من خلال قيامها بالضغط على الحكومة المالية استجابةً لتنظيم القاعدة في السّاحل لتحرير رهينة فرنسية محتجزة لديهم مقابل إطلاق سراح إرهابيين مقبوض عليهم و هم في سجن مالي

و في إطار تفعيل التعاون الدّولي لمكافحة الإرهاب العابر للحدود، تمّ إنشاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في 22سبتمبر2011، و تمّ تشكيل مجموعة مختصّة في تقوية قدرات مكافحة الإرهاب في السّاحل الإفريقي و ترأس هذه المجموعة الجزائر و كندا. و تتمثّل وظيفة هذا المنتدى في تشجيع تنفيذ إستراتيجية هيئة الأمم المتّحدة لمكافحة الإرهاب و يتكوّن المنتدى من لجنة تنسيقية مركزية ترأسها الولايات المتّحدة الأمريكية مناصفةً مع تركيا في المراحل الأولى. و تبرز هنا النّظرية الواقعية في المجال الأمني لتوضّح بأنّ المصلحة هي محرّك أساسي لإستراتيجية مكافحة الإرهاب الدّولية. ، كما يرى التّقرير الاستشرافي بأنّ احتمال زوال الإرهاب في حدود 2025 أمر مستبعَد.[1]

المطلب الثاني : الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

تعريف الجريمة المنظمة :

جميع التعاريف التي قامت الدول بوضعها من خلال جهتها الامنية او من خلال المؤتمرات والندوات الامنية وأغلب التعاريف التي وضعها الباحثون المختصون في الجريمة المنظمة وان اختلفت الصيغ اللغوية لها. حيث تشترك جميع التعاريف :

"بأنها نشاط اجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط أساس العمل الجماعي يقوم به عدد من الافراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة ."

وقد عرفت **اتفاقية الامم المتحدة** الجريمة المنظمة عبر الوطنية:

"بأنها جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة اشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الافعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى ."

بينما يعرفها الانتربول على انها:

" جماعة من الاشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب افعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف اساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية .[1]

ومن كل التعاريف السابقة الذكر يمكن تعريف كتعريف إجرائي فللجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي هي جريمة عابر للحدود تقوم بالدعم المادي للجماعات الإرهابية وإنهاك اقتصاديات الدول من خلال الأموال غير المشروعة ودعم اللاأمن والفوضى في الساحل الافريقي

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على الدول المغاربية، خاصة وأن هذه المنظمات أصبحت تمتاز بهيكلة كبيرة ذات ارتباط بأطراف

---

[1] حياة زلماط ، التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل و الصحراء .صحيفة صحراء تايمز الثلاثاء 12 يونيو 2012 على الساعة 09:11 متاح على الرابط :
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:9qVz8bxC0jIJ:besbeshicham.ma ktoobblog.com تاريخ التصفح 11 أفريل 2013 ، توقيت التصفح : 23:43 مساءا .

خارجية بدايتها تكون في المغرب، تمر على الجزائر إلى غاية مرسيليا واستعملت تونس والجزائر كمناطق عبور .

مظاهر الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

- الهجرة غير الشرعية :

أثرت الهجرة غير الشرعية على الدول المغاربية والساحلية على مستويين الأول خاص بمواطنيها والثاني باعتبارها منطقة عبور لعدد من الدول الإفريقية.

بالنسبة للمستوى الأول تعتبر أوربا من أكثر الدول استهدافا، حيث أن الإحصائيات تشير إلى أن عد المغاربة المهاجرين بطرق غير شرعية هو في حدود 250000 إلى 300000 شخص.

أما المستوى الثاني وهو الأخطر والمتمثل في اعتبار المنطقة المغاربية منطقة عبور للمهاجرين القادمين من منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى.

تشير الإحصائيات إلى أرقام مذهلة، ففي تونس في سنة 1999 بلغ عدد الأفارقة الذين حاولوا الانتقال إلى أوربا عبر الموانئ التونسية 17000 وارتفع إلى 50000 عام 2000 و 100000 عام 2001 ووصل إلى أرقام كبير في السنوات الأخيرة.

وفي الجزائر وصل العدد إلى 100000 عام 2006 ونفس الرقم في موريتانيا، ووصل إلى حدود المليون في ليبيا. [1]

- الاتجار الغير مشروع بالمخدرات:

تشكل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو المجتمع إنساني من آثارها كما أن تكاليف الإجراءات الدولية و المحلية لمكافحة انتشار المخدرات و التوعية بأضرارها و علاج المدمنين سنويا تقدر بـ:120 مليار دولار ،كما أن الاتجار في شتى أصناف المخدرات عبر العالم تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة الاقتصاد و مستواه في تلك الدول فالضرر الاقتصادي يتمثل في عدم قدرة الجهاز القائم على تحديد وحساب

[1] عمر فرحاتي ،اثر التهديدات الامنية الجديدة في الساحل على الامن في المغرب العربي. الملتقى المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات ـ الرهانات والتحديات ـ جامعة قاصدي مرباح ورقلة يومي 27و28 فيفري 2013 .

الناتج الداخلي الخام و الناتج المحلي الإجمالي بدقة نظرا للأموال الطائلة و المتداولة في السوق و التي يصعب تقديرها.

و مما سبق يمكن القول أن لتجارة المخدرات الحظ الكبير و الوافر في الجريمة المنظمة و أن عوائدها تستغل لنشاطات أخرى.

- مشكلة الاتجار في الأشخاص :

أحد التحديات الكبرى التي تهدد أمن و كيان المجتمع و البشرية و استقرارها، كما أصبحت جرائمها تحتل المركز الثالث في الأرباح بعد تجار السلاح و المخدرات فضلا عن أنها أصبحت أكثر نموا و اتساعا حتى أصبحت مشكلة عالمية تحضي جميع دول العالم سواء كانت تلك الدول نقاط تجمع أو محطات عبور أو وجهة نهائية لتلك التجارة، و تعد جرائمها الآن من الجرائم الدولية المنظمة العابرة للدول أو ما يسمى عبر الوطنية.

و يقصد بتعبير الاتجار بالأشخاص كما عرفه بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع و معاقبة الاتجار في الأشخاص بأنه "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة تهديد أو بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال و يشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال الغير بأشكال متعددة كالصخرة أو الخدمة قصرا[1] .

- تهريب الاسلحة :

تمخضت خلال ثلاث سنوات الأخيرة عن الحدود المغربية الجزائرية والحدود المغربية الموريتانية جملة من الأنشطة غير الشرعية، وأخطارها تهريب والاتجار بالسلاح وخاصة السلاح الفردي والذخيرة الخفيفة المهربة، فإلى غاية 2003 كان تهريب هذه الأسلحة شبه منعدم اعتبارا لندرته، غير أن الوضع تغير مع حلول سنة 2004 موازاة مع الغزو المهول للسلع المهربة سواء من الجزائر أو من سبتة ومليلية،

[1] مرام الروح ، الجريمة المنظمة عبر الساحل الافريقي، منتديات طلبة جامعة منتوري قسنطينة الاربعاء 7أفريل 2010 19:57 متاح على الرابط http://mentouri.ibda3.org/t9672-topic 13 مارس 2013 ، توقيت التصفح : 18:40 مساءا .

وعلى رأس هذه السلع السجائر المهربة من موريتانيا وعبر الصحراء المغربية برا وبحرا، وقد برزت هذه الظاهرة إلى حد أضحى معه البعض يعلنون قلقهم ليس بخصوص الانعكاسات الاقتصادية فقط وإنما، بالأساس، بخصوص استقرار وأمن البلاد .وبهذا تعتبر ظاهرة تهريب الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة والتجارة غير الشرعية بخصوصها من الانشطة الاكثر رو اجا وربحا من أي نشاط تهريبي آخر عبر العالم. وقد أضحت الأسلحة الخفيفة بيد المدنيين تمثل مشكلة كبيرة على الصعيد العالمي، وحسب جملة من المنظمات العالمية ان 60في المائة من الأسلحة الخفيفة في العالم هي الآن في حوزة مدنيين، فالسلاح الناري الخفيف ولو من فئة العيار الصغير، يطرح جملة من الإشكاليات عندما يكون بحوزة المدنيين، لذا وجب ضبطه من طرف الدولة.

علما أن التحكم في سيرورة سلاح المدنيين ظل من بين القضايا التي أولتها الدولة أهمية بالغة منذ حصول البلاد على استقلالها، لكن خلافا لما هو جار به العمل بدول أخرى، لا تتوفر أية معلومات حول حجم وطبيعة السلاح الذي هو الآن بحوزة المدنيين بالمغرب، ومن الصعب بمكان، بل من المستحيل حاليا التوفر عليها .

و هذا في وقت أضحت فيه تجارة الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة وتهريبها، في الثلاث سنوات الأخيرة رائجة بشكل لم يسبق له مثيل في جنوب الصحراء على مرمى حجر من التخوم المغربية .فسوق السلاح بالمناطق المتاخمة للحدود المغربية الجنوبية ظلت سوق بيع السلاح الفردي والذخيرة الخفيفة المهربة بجنوب الصحراء والشمال المغربي تنشط في حدود ضيقة، لكنها في السنوات الأخيرة بدأت تعرف تزايدا مقلقا،لقد عرفت سوق الأسلحة المهربة بجنوب الصحراء نشاطا غير مسبوق في الشهور الأخيرة فيما بين نهاية سنة 2006 وبداية سنة 2007، ومما ساهم في انتعاش هذه السوق وسهل ترويج الأسلحة المهربة تكاثر المواجهات المسلحة في بعض دول المنطقة (الصومال، مالي، موريتانيا..) خلال السنوات العشر الأخيرة، إذ عمد الكثير من المدنيين إلى اقتناء الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة كتدبير احترازي في ظل هواجس ومخاوف من تطورات قد تقوض دعائم السلم الداخلي بجملة من المناطق. وفي فترة الهدوء النسبي يسعى هؤلاء إلى التخلص من تلك الأسلحة بأثمنة قد ترتفع أو تتدنى حسب العرض

والطلب واعتماد إجراءات المراقبة المشددة. وقد شكل هؤلاء مصدرا مهما لتزويد "السوق" بالأسلحة بطرق أسهل من اللجوء إلى المافيات التقليدية المتخصصة في تهريب السلاح .[1]

قبل قيام الصراع حول الصحراء، كانت الحدود المغربية الجزائرية كالغربال وكان اجتيازها سهلا جدا، لاسيما وأن أهم قبائل المنطقة الحدودية رحل، ورغم ذلك لم يكن التهريب بشكل مستفحل ولا يشكل أية خطورة بالنسبة للبلدين، وبتأزم الوضع في الصحراء، استفحلت ظاهرة التهريب إلى درجة أضحت تكتسي معها خطورة أكيدة. خاصة في المناطق الجنوبية المغربية والجنوبية الشرقية .فمختلف المعطيات المتوفرة تؤكد أن مراقبة الحدود في هذه المناطق تواجهها مشاكل وصعوبات كثيرة، وهذا أمر يدعو إلى القلق الكبير باعتبار أن نشاط التهريب بكل أنواعه وأشكاله تطور بها بشكل لم يسبق له مثيل. وتزداد درجة القلق نظرا لأن هذه المنطقة أضحت مجالا لإشكاليتين عويصتين، أولهما اهتمام تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بهذا الجزء من إفريقيا، وثانيتهما اتساع دائرة تهريب الأسلحة والاتجار بها. [1]

ولا يخفى على أحد الآن العلاقة الوثيقة بين مافيات الاتجار بالكوكايين وتجارة الأسلحة وتهريبها، لاسيما بالقارة الإفريقية في السنوات الأخيرة .

إن مهربي السلاح بجنوب الصحراء أضحوا الآن منظمين بشكل جيد، ويتوفرون على موارد مالية هامة ووسائل جد متطورة، من آليات النقل المتطور ومعدات الاتصال وأجهزة التواصل الدائم عبر الأقمار الاصطناعية، وقد سهلت هذه الشبكات المحسوبين على القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي انخراطهم في هذا النشاط، بل هناك منهم من أحدثوا شبكات تهريب أسلحة خاصة بهم، كما هو الأمر بالنسبة لمختار بن مختار وبن مبروك وكلاهما قائد لجماعة مسلحة تعمل تحت لواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي .

وتعتبر اليوم منطقة الزويرات الموريتانية حلقة وصل بين جنوب الصحراء وشمال إفريقيا ومعبرا رئيسيا للأسلحة المهربة إلى تندوف وجنوب المغرب وشماله. وعموما،

---

[1] حياة زلماط ، (مرجع سابق) ، نفس الرابط .

[1] حياة زلماط ، (مرجع سابق) ، نفس الرابط .

أضحى من المتعارف عليه الآن وصف المنطقة الكائنة بين شمال مالي وشمال موريتانيا والحدود المغربية الجزائرية الجنوبية، بمثلث تجارة الموت، وهي ذات المنطقة التي ترزح تحت نيران تنظيمات مسلحة، منها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفئة من الطوارق وجماعات مسلحة مكونة من عناصر البوليساريو تخصصوا منذ وقف إطلاق النار بالصحراء في أنشطة التهريب بكل أنواعه، لاسيما تهريب السلاح، وهذا المثلث لا يخضع حاليا لأية مراقبة ولا لأي قانون ولا كلمة فيها إلا لقوة السلاح والنفوذ القبلي. فهذه المناطق تشكل الآن فضاءات واسعة لمافيات التهريب بجميع أنواعه، تمتد جنوبا من الكويرة وشرقا من الحزام الأمني إلى مشارف ضواحي مدينة تارودانت، وبذلك شملت الأقاليم الصحراوية وطانطان وطرفاية وكلميم وسبت الكردان وأولاد تايمة وأيت ملول التي لا تبعد عن مدينة أكادير إلا بكلومترات معدودة .

ومع استفحال ظاهرة الهجرة السرية في السنتين الأخيرتين، بدأ استعمال المهاجرين الأفارقة في تهريب السلاح الخفيف، وهذا نشاط في طور التقعيد والتطور، وقد نبهت الإنتربول لهذا النشاط منذ نهاية سنة 2005، كما أثارت عدة تقارير أمنية خارجية العلاقة التي أضحت قائمة بين ظاهرة الهجرة السرية والاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة .

إن أهم شبكات تهريب السلاح بجنوب الصحراء تشرف عليها عناصر وازنة بجهة البوليساريو، لاسيما القائمون على فرعها الموجود بشمال موريتانيا والمعروف بقسم الجاليات الذي يقوده المدعو "ولد موناك"، ويمتد نفوذها إلى الحدود المالية الجزائرية، فأقدم شبكة بالمنطقة تضم مقاتلين سابقين في صفوف البوليساريو. و التي اهتمت في البداية بتهريب السجائر ثم بالهجرة السرية، وبعد أن جمع أفراد الشبكة أموالا كثيرة وثروات مهمة، تم التخصص في تهريب السلاح والبشر معا .

وتمتلك الآن شاحنات ذات دفع رباعي ووسائل حديثة ومتطورة للاتصالات، إن أعضاء هذه الشبكات موالون لشخصين من أبرز قياديي البوليساريو: محفوظ علي بيبا (من أصل صحراوي) ومحمد لمين أحمد (من أصل موريتاني). وإلى جانب هذه الشبكات تناسلت شبكات أخرى نذكر منها :

- ✓ **شبكة بلمختار (الأعور):** وهو جندي سابق بالجيش الجزائري سبق له أن قاتل بأفغانستان، يمول نشاطه اعتمادا على مختلف أنواع التهريب، وهو مسؤول عن جماعة من الجماعات التابعة للتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي .[1]
- ✓ **شبكة خضري ولد عمر**: كانت تنشط بخصوص الهجرة السرية، لكنها مؤخرا شرعت في استعمال المرشحين للهجرة لتهريب الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة، ويقوم عليها المدعو خضري ولد عمر وهو أحد أعضاء الأمن العسكري بجبهة البوليساريو، تنشط هذه الشبكة في منطقة واقعة بين "الحنك" و"أركشاش" بشمال مالي والحزام الأمني وتندوف، وتستعمل سيارات يوحي مظهرها ولونها بأنها سيارات عسكرية من نوع "طويوطا ."
- ✓ **-شبكة النويه**: يقوم على أمورها المدعو "النويه" ويعمل سائقا لأحد قياديي البوليساريو الملقب بـ "البطل" (وهو اسم حركي)، ويشرف المدعو "الزوين" تحت إمرة "النويه" على الصفقات المرتبطة بالسلاح وكل ما يتعلق بتزوير الوثائق والمستندات لتسهيل تهريبها. وهذه الشبكة يراقبها "ولد البوهالي"، وزير الجمهورية الوهمية وأحد القادة البارزين في الجبهة .
- ✓ **شبكة ولد الميلس**: متخصصة في تهريب الأسلحة، تنشط بين شمال مالي و تندوف ولها ارتباط ببعض الجزائريين، أهم عناصر هذه الشبكة الذي يتحرك في واضحة النهار ودون أي غطاء يدعى "بولحبوس" (جزائري الأصل)، وتضم هذه الشبكة أيضا عناصر من الطوارق وتستعمل شاحنات من نوع "كازيل" و" إيماجريس"؛ تمتاز شبكة ولد المليس عن باقي الشبكات بعلاقتها مع حراس وقادة النواحي العسكرية التابعة للبوليساريو الذين يسهلون عبور شاحناتها عبر النقط التي يراقبونها مقابل اتاوات مهمة، وغالبا ما يتحرك أعضاء هذه الشبكة في منطقة "كليب الجراد" القريبة من " م كرين" ومنطقة " أكونتين" و "امجيك" بالصحراء و"كليب الطوش" و"كليب النصراني" و"الحفيرة" جنوب الجزائر .[1]

---

[1] حياة زلماط ، (مرجع سابق) ، نفس الرابط .

[1] حياة زلماط ، (مرجع سابق) ، نفس الرابط .

- **تهريب السجائر :**

إن الكثير من التقارير الدولية ذات المصداقية العالية والصادرة عن جهات مشهود لها بالاستقلالية، أكدت بما لا يدع أدنى شك، ارتباط تهريب السجائر بتهريب السلاح، وقد أقر أحد المحللين بالقول، إذا أردت معرفة المناطق التي تروج فيها الأسلحة المهربة، عليك برصد البلدان والأماكن التي تروج فيها السجائر المهربة؛ انطلاقا من هذه الملاحظة نعاين بخصوص المغرب أن مصدر السجائر المهربة المروجة بالبلاد الآن هي الجنوب والشمال والجهة الشرقية الجنوبية، وهي ذات المناطق التي عرفت في السنوات الأخيرة انتعاش تجارة الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة، علما أن فتح الله والعلو نفسه أكد أن حجم تهريب السجائر بالمغرب يمثل ما نسبته 35 في المائة من حجم المواد المهربة .

وللإشارة ينشط تهريب السجائر في المناطق الجنوبية الشرقية المتاخمة للحدود المغربية الجزائرية خلال الصيف، إذ تصل درجة الحرارة فيها إلى 50 درجة، وهي منطقة شاسعة معروفة بصعوبة مسالكها، هذا في حين لا تتوفر القوات المراقبة في هذه المناطق إلا على سيارتين وتفتقد لأدنى الإمكانيات الضرورية لمواجهة قساوة الطبيعة .

ومن المناطق التي أخذ ينشط بها مهربو السجائر خلافا للسابق منطقة لمحاميد التي لا تبعد كثيرا عن الحدود الجزائرية، والقائمون على هذا التهريب هم بعض الرحل، وفي هذا الصدد سبق لأحد المنعشين السياحيين بإحدى الواحات أن دخل في نزاع مع هؤلاء بسبب أضرار يدعي أنها لحقته من جراء نشاطهم، ورغم التوجه إلى السلطات المختصة لم تول أي اهتمام للأمر، الشيء الذي دفعه إلى رفع شكاية في الموضوع ضد قائد المحاميد ووكيل الملك بزاكورة وكولونيل تاكونيت .[1]

---

[1] حياة زلماط ، (مرجع سابق) ، نفس الرابط .

المطلب الثالث :العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة

أوجه الشبه بين الجريمة المنظمة و الإرهاب:

* تعتمد كل من الجريمة المنظمة و الإرهاب على تنظيمات سرية معقدة تضفي نوع من الرهبة و السرية على العمليات الإجرامية في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد الداخلية الصارمة القصوى لكل من يخالفها من الأعضاء أو المتعاملين معها.

* تماثل الهياكل التنظيمية للإجرام المنظم و الإرهاب في ظل طبيعتهما العابرة للحدود و وسائلهما غير المشروعة.

* وحدة التهديدات التي تشكلها الجرائم المنظمة و الإرهاب على الأمن و الاستقرار الوطني و الدولي

يتسم كل منها بالنزوح نحو العالمية وعبور الحدود ، فالجماعات الإرهابية مثلها مثل الجماعات الإجرامية المنظمة ، قد تعتمد إلى تجنيد إتباعها في دولة، وتدريبهم في دولة أخرى

أوجه الاختلاف بين الجريمة المنظمة والإرهاب:

* إن الإرهاب يهدف إلى تحقيق أهداف و مطالب سياسية ، بينما تسعى منظمات الجريمة المنظمة إلى تحقيق أرباح مالية بطرق و أساليب غير مشروعة .

* الجريمة الإرهابية يمكن إن تقع من مجرم واحد و هو ما أشارت إليه النصوص التشريعية التي عرفت الإرهاب بعكس الجريمة المنظمة فهي دائما جماعية .

* الإرهابيون يرفضون غالبا الاعتراف بجرائمهم و يرفضون وصف ما يقومون به من إرهاب " بالجريمة "، وقد يقومون بإصدار تصريحات سياسية بعد القيام بجريمة بينما الجريمة المنظمة فتحافظ على سريتها و تحرص على إخفاء أنشطتها[1] .

المبحث الثالث : دور القوى العظمة في الساحل الإفريقي

تعتبر منطقة الساحل الإفريقية بؤرة للصراعات الداخلية وكذلك محل أطماع العديد من الدول أو ما يعرف بالقوى العالمية المعاصر المحاولة الوصول إلى هذه المنطقة بشكل او بأخر من أجل الاستفادة من الثروات الباطنية لهذه الدول عن طريق الدخول فيها ببعض المبادئ كمكافحة الإرهاب و المجاعة وغيرها من المشاكل التي تعاني منها هذه الدول ، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى ذكر دور هذه القوى العظمة في المنطقة .

المطلب الأول : الدور الفرنسي في المنطقة الساحل الإفريقي

ان التحدي الذي تقوم به فرنسا للو .م . أ ، هو دفاعا على استراتيجيا وهي تحاول من خلاله الحفاظ موقع نفودها في القارة الإفريقية بما فيها الساحل الإفريقي الذي عرفت فيه فرنسا تواجدا واسع إذ انها الشريك الاقتصادي الأول لدوله ،و إن الاستراتيجية الفرنسية هي ذات نزعة هجومية في القارة وهذا في ضل التواجد و الغلل الصيني و الأمريكي اللذان يهدفان إلى الاستفادة من مواردها. بالإضافة إلى المحاور الثلاث المتنافسة فإن دخول التشاد من أكثر محاور التنافس بينهما، وقد عملت فرنسا جاهدة إلى إعادة تسويقها على تغيير طبيعة علاقتها مع الدول الفرنكوفونية بالإضافة إلى دعم

[1] مرام الروح . (مرجع سابق) ، نفس الرابط .

الأنظمة الصديقة لها، فساندت نظام الرئيس إدريس الليبي في تشاد وذلك بداية مع تعديل الدستور التشادي في مارس2005 وذلك من أجل السماح للرئيس الليبي للولايات ثلاثة مدتها 5 سنوات. ومع العلم أن العلاقة التشادية الفرنسية شهدت في مارس سنة 2000 بعض الوترات عندما طلبت تشاد من السفير آنذاك بمغادرة أراضيها وبعد طرد سفيرها استضافت رئيس حركة المعارضة (توجيمي)و أصدرت خريطة فرنسية ، كما دعت البنك الأوروبي للاستثمار إلى تعليق مساهمتها(44مليون دولار) في مشروع حوض (سيدجي النفطي) بادعاء أن الاشتراطات البيئية و المهنية غير متوفرة [1].

كما أصدرت السفارة (نجامسا) على انسحاب الشركة الفرنسية للنفط(آلفا)من تشاد متبوعة بانسحاب شل البريطانية، هذا ما أدى إلى غضب تشاد وجعل مظاهرات كبيرة في تشاد تم من خلالها إحراق المباني و السيارات الفرنسية وقد استغلت فرنسا الوضع المتوتر مع تشاد و فرنسا وعملت جاهدة على توطيد العلاقة مع تشاد ،و تمكنت من فتح الباب للاستثمارات النفطية بتشاد مع أمريكا.

غير أن هذه الأخيرة أدركت مخاطر هذا التغلغل فعملت على توطيد العلاقة مرة أخرى فبدأت بتدعيم الرئيس ديبي، وأثبتت وجودها فشاركت في القوات العسكرية الأوروبية ،حيث تتشكل هذه القوات من 4000جندي من 14 دولة أوروبية من بينهم 2000جندي فرنسي، وفي نفس اتجاه دعم الأنظمة الصديقة، فأبدت فرنسا ارتياحها لنجاح الرئيس المالي ،حيث شارك وزير خارجيتها في حفل تنصيب الرئيس (أمادو توماني توريه) جوان 2007.

ولقد عملت فرنسا على ترتيب قمة ثلاثية بين رؤساء السودان و تشاد و إفريقيا الوسطى و هذا لإزالة التوتر بينهم، وهي تهدف من خلال ذلك دراسة الوضع التأزم و الوصول إلى تهدئة الجبهة السودانية التشادية ،و إن الدور ال ذي تقوم به فرنسا في الساحل الإفريقي أي إفريقيا عموما. منافس للقوى الأخرى وبما أن فرنسا تعتبر الدولة الأوروبية الأولى من حيث القوة و النفود في الساحل ،فهي تنفرد بالاعتبار إلى منافسيها

[1] أسماء الرسولي ، (مرجع سابق) ص149

باستخدامها الأداة الثقافية بالاعتماد على اللغة المشتركة فاللغة الفرنسية هي السائدة في الأرجاء المختلفة للقارة بالإضافة إلى إطار المن ظمة الفرنكوفونية التي تضم كل الدول الناطقة بالفرنسية و منها الدول الإفريقية.

كما يعد تدخل الفرنسي في أزمة مالي بطلب الحكومة المالية مساعدتها في مواجهة المسلحين الإسلامين ، كما اتكأت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085 الصادر في 20 ديسمبر بإنشاء قوة دولية لدعم مالي في حربها لاستعادة الشمال ، هذا فضلا عن مبررات أخرى من قبيل منع قيام كيان سلفي إرهابي في المنطقة بشكل تهديدات المنطقة و العالم بأسره . غير أن هناك أسباب أخرى أذت بفرنسا بتدخل في مالي إلى حماية مصالحها في المنطقة ، ومحاولة تعزيز وجودها [1].

وتزداد أهمية المنطقة بالنسبة لفرنسا ، بما يحمله باطنها من ثروات نفطية وغازية ومعدنية كبيرة ، تقع على مسافة قريبة من أماكن التنقيب ذات مؤشرات الإيجابية في موريتانيا. غير أن هذه الحرب تعتبر أول انتكاسة حقيقة لتعهدات الرئيس الفرنسي (فرانسوا هولاند) بانتهاء عصر ما يعرف بسياسة " إفريقيا ــ فرنسا " (France – Afrique) التي مثلت امتدادا للهيمنة الفرنسية على إفريقيا وهي كما قال الرئيس الفرنسي بأن عصر السياسة انتهى . مؤكد أن العلاقات الفرنسية ـ الإفريقية ستقوم على الشركة و استقلال كل طرف عن الأخر ، وبعد ذلك يرسل هولاند قواته إلى مالي لشن الحرب ، في ما يعتبر تجسيدا حيا لسياسة " إفريقيا – فرنسا " ذات بعد استعماري . و إذا كان الفرنسيون قد أعلنو أن تدخلهم جاء حماية العاصمة المالية بامكو ومنعا لتكرار تجربة الصومال فإن دفعهم نحو حرب غير مضمونة العواقب ، إنما يمهد للخيار الصومالي في المنطقة ، ذلك أن إرسال قوات إفريقية غير مكتملة العدة والعتاد وغير مدربة بشكل جيد كان السبب الرئيسي لإطالة أمد الأزمة الصومالية وتعقيدها ، حيث فشلت تلك القوات الإفريقية في حسم المعركة مع المسلحين ، وأبقت على حالة الحرب قائمة حتى الأن .

[1] أسماء الرسولي ، (مرجع سابق)، نفس الصفحة .

إن عقبات كثيرة تواجه التدخل العسكري مدفوع بحماية المصالح الفرنسية في أزواد لكنه تدخل يفتح على المنطقة وعلى الفرنسيين أبواب حرب لا تعرف مصيرها [1].

المطلب الثاني : دور الولايات المتحدة الامريكية في الساحل الإفريقي

إن نقطة تحول السياسة الخارجية الأمريكية جاءت مع أحداث 11سبتمبر 2001،فكانت وقتها الو .م. أ تبحث عن عدو جديد لها وذلك بعد انتهاء الحرب الباردة و سقوط الشيوعية ،فجاءت الخارجية الأمريكية بمجموعة من الهجومات التي منحت الو .م. أ فرصة في الدخول إلى حرب جديدة فاحتلت وقتها أفغانستان ثم العراق متبوعة بنفس السياسة الخارجية ولكن بطريقة جديدة مع الاعتماد على مجموعة من الأساليب ومنها أسلوب الضربة الوقائية وسياسة الردع و الاحتواء. ولكن سياسة الو.م.أ باتت قليلة الصبر خوفا من مصادر الخطر و النزاع و أصبحت تستعمل جل نفودها للتخلص من الخطر المحدق بها لمراعات مصالحها و مصالح إسرائيل، وكانت السياسة الخارجية في فترة الحرب الباردة متدبدبة و مترددة من حين إلى حين تجاه إفريقيا. فضلت وقتها خارج هذه السياسة الخارجية لفترة وجيزة وذلك لاعتمادها على مبدأ النيابة في التعامل مع قضيتها، فجاء حلفائها الأوروبيون و قامو بتقسيم القارة الإفريقية و ذلك بعد مؤتمر برلين1884/1885 الذي وجه إلى الو.م.أ بأنها تركته لإدارة شؤون القارة السمراء وهذا لا يعني إهمال الو.م.أ للقارة الإفريقية، و إنما التدخل بشكل آخر لخدمة مصالحها الإستراتيجية وعليه فإن الو.م.أ دخلت بقوة في إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية و بداية الحرب الباردة. فقامت بتقديم مساعدات اقتصادية و عسكرية وهذا لمواجهة التوسيع السوفيتي، ولكن سرعانما اختلف الأمر بعد انهيار السوفيتي، فإن إدارة الرئيس بووش الأب فهي لم تخص القارة الإفريقية ضمن النظام العالمي الجديد الذي حاول تأسيسه، و لكن حاولت إدارة الرئيس كلينتون تأسيس شركة أمريكية إفريقية بالإضافة إلى دعم بعض القادة الافارقة وقد ركزت سياسة الرئيس كلينتون تجاه القارة الإفريقية من خلال محاور ثلاثة:- فالأول منها سياسي ينص على شعارات الديمقراطية و حقوق الإنسان و الإصلاحات السياسية ، مثل التقرير الذي قدمه هذا الأخير وجاء فيه**أن الديمقراطية

---

1 التدخل الفرنسي في مالي : الاسباب و المألات ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2012 ، متاح على الرابط التالي : http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/01/201311611442895908.htm .تاريخ التصفح: 2013/04/18 ، توقيت التصفح :10:05 صباحا ، ص4-5 .

في إفريقيا مثلها مثل جميع أنحاء العالم** و أنها الشريك الأكثر قوة وسوف يعمل على مساندة و دعم الخطوات المهمة، ووصلت الدول الإفريقية إلى الهدف المقصود.

أما الثاني فهو اقتصادي يرتكز على تقرير وضع منتصف عام 1997 تحت عنوان(تطوير العلاقات الاقتصادية الأمريكية الإفريقية)و الذي يقوم من الاستفادة من الفرص الجديدة و زيادة فرص النمو، كما شددت سياسة كلينتون الاقتصادية على توسيع المنتجات الإفريقية[1]

بالإضافة إلى الزيادة في المساعدة من خلال صناديق أنشئت لهذا الغرض وتخفيض الديون، وعقد مجموعة من اللقاءات بين الأمريكيين و الأفارقة، وقامت إدارة كلينتون بإصدار المبادرة الأمريكية لدعم التجارة و الاستثمار مع إفريقيا و إسقاط ديون قيمتها 70مليار دولار على الدول الإفريقية مع إنشاء صندوق لتمويل الاستثمارات في إفريقيا و إصدار قانون يسمى بقانون **الفرص و النمو الإفريقي** في ماي 2000، و الهدف منه تحرير التجارة الإفريقية، مع الإنتاج على التجارة و الاستثمارات الأمريكية و حماية الملكية الفكرية و مكافحة الفساد و الفقر و في أكتوبر من عام 2000 وقع الرئيس كلينتون على إعلان يسمح ل 34 دولة إفريقية من جنوب الصحراء للاستفادة من مزايا التجارة الممنوحة لها .أما المحور الثالث فهو أمني و قد باء بالفشل في الصومال لأن إدارة الرئيس كلينتون تغيرت سياستها تجاه الصراع الإفريقي و منه فقد جاءت سياسة جديدة تقوم فيها الو.م.أ بدور الوسيط الداعم الغير مباشر وذلك عن طريق الحصار الاقتصادي و الرؤية الأمريكية و الهدف من ذلك هو العمل من أجل تعزيز القدرة الإفريقية و حفظ السلام. وبعد أحداث سبتمبر تغير الحال و أصبحت إفريقيا عموما و جنوب الصحراء خصوصا تحتل مكانة بارزة في السياسة الخارجية الأمريكية.

الأهداف الأمريكية في القارة الإفريقية بعد سبتمبر 2001 :

---

[1] السعد محمد نجيب ، لأطماع الأميركية في إفريقيا .. دول جنوب الصحراء نموذجا . متاح على الرابط التالي : http://www.alwatan.com/graphics/2011/09sep/7.9/dailyhtml/qadaia2.html ،تاريخ التصفح : 2013/04/18 ، توقيت التصفح : 10:10 صباحا .

لقد قدمت الو.م.أ مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي يثبت عمليات حربية ضد القرصنة في الصومال وهو ينص وفق للبند السابع من ميثاق الأمم (بالإمكان استخدام القوة العسكرية ضد أي بلد يهدد الأمن الدولي) بالإضافة إلى تقديم فريق مختص من الخبراء برئاسة وزير الخارجية السابق الأمريكي ووزير الدفاع الأسبق بتوصية إلى الرئيس أوباما ليمنع ما وصفوه بالإبادة الجماعية وهذا ما جاء في سياسته الخارجية، و على الصعيد الأمني أصبحت واشنطن تعتبر الساحل الإفريقي جهة جديدة في حربها العالمية ،فعملت الو.م.أ على تعزيز التعاون بينها و بين المنطقة. فإن صناع القرار الأمريكي يخشون من تطور الجماعات الإرهابية و نشاطاتها إلى الدول الغربية وفي حقيقة الأمر هو خوف من تهديد المصالح الأمريكية وخاصة النفط [1].

وفي نظر الو.م.أ أن الدول الفاشلة هي تلك الدول التي تنهار اقتصاديا وهي أرضية خصبة للإرهاب، وللأسف إن هذه الصفات موجودة في بعض دول الساحل و لقد جاء في وثيقة مكافحة الإرهاب عام 2006 أن الو.م.أ ستستمر في منع الإرهاب من استغلال المناطق المضطربة كملاذ لهم .وعلى هذا الأساس جاءت المبادرة الأمريكية المعروفة عبر الساحل (psi) لتقوية دول الساحل الفاشلة على مستوى العالم.
هذه ما اعتبرها الو. م. أ ضرورية خاصة بعد ما قامت به الجماعات السلفية من الدعوة للقتال بقيادة عمار صايفي الملقب (بالبار) حيث قام هذا الأخير باختطاف 31 سائحا أوروبيا في الصحراء و بعدها هرب إلى مالي و أطلق صراحهم هناك مقابل 5 ملايين يورو دفعتها له حكومة ألمانيا عام 2004 ومن تم أصبح وجود الو.م.أ من الضروري في الساحل الإفريقي آن ذاك. و خاصة بعد إعلان السلفية عن تنظيم قاعدة في سبتمبر2006،وسميت تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و هي بالتالي قادرة علي تهديد مصالح الو.م.أ و شن هجومات في أوروبا ،لكن السؤال يبقى يطرح :-هل أن الساحل الإفريقي تهديد أمني عالمي على الو م أ أم أنه مبرر للدخول و استغلال موارد المنطقة، و خاصة اليورانيوم؟ ولكن هناك بعض التقارير تقول أن باقي منطقة الساحل لا تشكل خطر التي تراه الو م أ و لكن الحفاظ على الأمن و الاستقرار لا يكون عسكريا و إنما لا بد من التعامل مع تلك التهديدات بأفق واسع. و ذلك من خلال الأساليب التنموية أفضل من العسكرية، ولذلك فإن مكافحة الإرهاب عبر الصحراء تخدم مجال المساعدات الاقتصادي و اجتماعية و سياسية، وملاحظة فإن الو .م .أ لم تقم بعملية عسكرية مباشرة لمكافحة الإرهاب بل اكتفت بتقديم مجموعة من المساعدات طابعها عسكري وعليه يقال أن الاهتمام الأمريكي بالساحل هو اكتشافات نفطية، و من أحداث ديسمبر أصبح

[1] السعد محمد نجيب ، (مرجع سابق).

موضوع مكافحة الإرهاب هو الموضوع الأساس في العلاقة الأمريكية الإفريقية، فتلك الأحداث التي شهدتها شرق إفريقيا من عمليات إرهابية قام من خلالها تفجير لسفارتي الو م أ في كينيا عام 1998 و تفجير السفينة الحربية الأمريكية في خليج عدن عـــام 2000.[1]

فتنبهت الو م أ إلى ضرورة التواجد العسكري في المنطقة و بشكل مكثف . هذا في منطقتين لقرن الإفريقي و الساحل.

وبناء على هذا جاء هذا الأخير بمجموعة من المبادرات لردع الإرهاب و مخاطره ومن أبرزها :- مبادرة عبر الساحل و مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، وعليه فإن محاربة الإرهاب أصبحت أولوية السياسة الخارجية الأمريكية و عودة الاهتمام بالقارة في هذا الجانب.

الســـــوق الإفريقية:- إن هدف الو م أ هو السوق الإفريقية خاصة القوة الاقتصادية العالمية لاستيعاب سلعها في هذه المنطقة التي لا تزال بكر مفتوح أمام السلع الأجنبية فهي سوق واعد بعدد سكانها يبلغون نحو 850 مليون نسمة و إن الو م أ تسعى على حصول حصة الأسد كدولة منفرد من السوق الإفريقية و تحسين ميزان الصادرات و الواردات ليكون متوازيان .

صحيح أن الأولوية في النظرة الأمريكية إلى إفريقيا أعطيت للمنظور الأمني دون إهمال للجوانب الأخرى مصالحها التي راحت تتراكم في شمال إفريقيا وفي غربها والمصالح النفطية. إلى أنه يمكن فهم وتحليل عدم تدخل أفريكوم أو الأمريكي في الحالة مالي بأكثر من منظور:

- عدم التدخل المباشر من قبل قيادة أفريكوم المسؤولة عن إفريقيا والتي تناط بها إحدى المهمات الرئيسية في محاربة الإرهاب.

- الاكتفاء بتقديم الإسناد اللوجيستي والاستخباراتي طائرات نقل وطائرات للإرضاع الجوي ومعلومات استخباراتية.

[1] السعد محمد نجيب ، (مرجع سابق) .

- تصميم من قبل إدارة أوباما على عدم التورط في مالي حتى لا تتمدد هذا التورط إلى مناطق أخرى إلى الساحل والصحراء وإلى خليج غينيا حيث تتكدس المصالح النفطية الأمريكية (النفط والغاز)[1].

وبعيدا عن المبررات العلنية لإحجام الولايات المتحدة عن المشاركة في التدخل العسكري فإن جوهر موقف إدارة أوباما هو أن الولايات المتحدة لن تتورط في صراعات جديدة إلا في حالات نادرة وفي أزمات مفصلية تهدد الأمن القومي الأمريكي.

ويرى بعض المحللين أن هناك تهديدات حقيقية من قبل حركات مرتبطة بالقاعدة للمصالح الأمريكي في خليج غينيا وفي نيجيريا . ويشير هؤلاء إلى أن الولايات المتحدة تعمل على تطوير مصادر النفط في غرب وشمال إفريقيا في نطاق استراتيجية تقليص الاعتماد على نفط الشرق الأوسط منطقة الخليج ، ومعروف أن الولايات المتحدة تستورد أكثر من 25% من وارداتها النفطية من إفريقيا وهذه النسبة ستصل إلى 50% حتى نهاية العقد الحالي.

إن الأسباب الحقيقية للإحجام الأمريكي عن المشارك يشير الخبير الأمريكي في شؤون إفريقيا برنان برجر في دراسته (إفريقيا اليوم) الصادرة بداية هذا العام إلى عدة أسباب.

- الرادع الذاتي الأمريكي في عهد إدارة أوباما عن التورط في صراعات على غرار الصراع في أفغانستان والعراق ومن قبل في الصومال.

- عدم التدخل المباشر في الأزمات وإسناد هذه المهمة لأطراف أخرى لديها الاستعداد لمثل هذا التدخل أو تتولى المهمة بنفسها (الحالة السورية)[1].

في هذا الصدد يشير إلى أزمتين لم تتدخل الولايات المتحدة فيهما عسكريا وإن دعمت أطرافا مشاركة في هذا التدخل:

1- سوريا ودعم الدول والجماعات المتداخلة في الأزمة السورية.

2- مالي الأزمة المالية الحالية دعم سياسي لوجيستي واستخباراتي لحملة التدخل العسكري الذي تقوده فرنسا وبمشاركة دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا .

---

[1] السعد محمد نجيب ، (مرجع سابق) .

[1] شوؤن امريكية » تقرير خاص لماذا لم تتدخل الولايات المتحدة في مالي في نطاق الحرب على الإرهاب؟ متاح على الرابط التالي : http://natourcenter.info/portal/2013/01/30/ تاريخ التصفح : 2013/04/18 ، توقيت التصفح : 10:02 صباحا .

المطلب الثالث : الدور الصيني في المنطقة الساحل الإفريقي

إذا كان النفود الصيني في القارة الافريقية يعتبر من اهم الدوافع التي اهتمت بها امريكا الى درجة انشاء قيادة عسكرية الا ان النفود الصيني قد دخل في مجال التحدي مع هذا الاخير مما ادى بالو. م . أ إلى صعوبة تنفيد اهدافها و بما أن التواجد الصيني اصبح يغطي معظم ارجاء القارة فقد حضي بدور بارز في الساحل الافريقي من خلال معاملاتها و المبادلات التجارية و الاستثمارات في مختلف الميادين و بما ان التواجد الصيني انحصر في السودان و هذا للعلاقة الوطيدة بينهما قد تطورت العلاقة مع باقي الدول كالتشاد و موريتانيا وقد لعبت هذه الاخيرة دورا كبيرا في الساحل الافريقي ونلاحظها في النقاط التالية:

- بعد دخول الصين الى السودان بقوة هائلة فقد حظيت باستثمارات نفطية كبيرة بعدما ان اشترتها السودان من الشركة الاجنبية (سيفرون) و اصبحت معظم صادرات السودان تذهب للهند و الصين اصبحت الشركة الوطنية للبترول تاخذ 40% من حصة شركة الأجنبية و في سنة 1998انشات الصين خط انابيب بطول 930 ميل الى غاية البحر الاحمر .
- لقد بلغ استثمار الصين في السودان 4 ملايير دولار و هي مستثمر اجنبي وهذا في المجال النفطي و الاقتصادي و قطاعات اخرى متعددة .
- العلاقة الوطيدة بين الصين و السودان ادت الى التعاون العسكري بينهما في مجال شراء الاسلحة و المدافع و الالغام مما ساعدت الصين على اقامة 3 مصانع للأسلحة في السودان واحدة لتجميع الدبابات .
- قطع تشاد علاقتها بتايوان و اعترافها بجمهورية الصين الشعبية في اوت 2000مما تطورت العلاقة بينهما و تلقت تشاد تخفيف لديونها و مجموعة من التبرعات الطبية من الصين بقيمة 80 مليون دولار[1].
- في ديسمبر 2003 وقعت الشركة الوطنية الصينية للبترول مع الشركة السويسرية (clivedeh) لشراء مجموعة من الاسهم في سبعة احواض و هم

[1] الرسولي أسماء . (مرجع سابق) ص 145 .

كتالي (بحيرة تشاد – مادياغوا- بنغور- دوبا- دوسيو- سلامات- ايوديس) و في سنة 2006 تمكنت الصين من الحصول على جميع الاسهم و في 2007/09/29 توقيع اتفاقية بين وزارة التشاد البترولية و الشركة الصينية على بناء مصفاة مشتركة بينهما و حدد التشغيل الفعلي في 2011.

- تحتل التشاد المرتبة العاشرة في الشركات التجارية الصينية الا ان احصائيات 2004 كشفت العلاقة بينهما و هذا راجع للعلاقة القائمة في 2006.

و هنا نقول ان علاقة الصين مع الساحل الافريقي او افريقيا عموما هو البعد الاقتصادي و هذا ما نلاحظه ظاهرا فقد عملت الصين على احترام السيادة بلدان افريقيا واحترمت هذه السيادة ولم تهتم بأساليب الحكم و كانت تدعم القضية الافريقية و الانظمة السياسية القائمة على سبيل المثال الغاء بعض الديون و تقديم القروض هذا ما ساهم في تغلغل الصين في الدول الافريقية مما رحب به الاخر و قبل استثماراته و سهل له الطريق و هو الامر الذي ارق واشنطن اي (و.م.ا) فاصبحت كل خطوة امريكية تصبقها خطوة صينية.

و ترى امريكا ان الصين في القارة الإفريقية تشكل 03 تحديات رئيسية و هي كالتالي :

1. حماية الصين للدول المارقة : تعتبر السودان أن الولايات المتحدة الامريكية من الدول الداعمة للإرهاب لانها من ذي قبل ارتكبت إبادة جماعية في حق الشعب السوداني ومع هذا فان الصين هي حاميها في مجلس الامن كما حثت المحكمة الجنائية عن الغاء الاعتقال الذي اصدرته في حق الرئيس السوداني (عمر البشير)
2. التغيير في انماط التاثير : ان الولايات المتحدة تعتمد على المساعدات المشروطة لكي تقدم مساعدة وللدعم لابد من الشروط في حين ان المساعدات فانها تقوم بكل الامور بدون شروط وبدون مقابل ، ومثال على ذلك هو انغولا التي ضغط عليها صندوق النقد الدولي من اجل

تحسين الشفافية في قطاع النفط غير ان انغولا حصلت على قرض بـــــ 2 مليار دولار من الصين [1].

3. المنافسة التجارية : ان الصين تستخدم مجموعة من الادوات لتعزيز مصالحها الا أن هذه الادوات لا تتوفر عند الولايات المتحدة وبالخصوص في الاستثمارات التي تقوم بها الصين فهي ليست تهدف الى هدف محدد بالخصوص فليس هدفها الربح أو انجاز وانما ان تكون تخدم اهدافها وعقوده مع الدول الافريقية وهذا عكس الولايات المتحدة الامريكية الذي تبحث عن الربح الفردي .

ان هذه العوامل الثلاثة هي الاسباب الاولى التي تجعل الصين شريكا مرحباً به في الدول الافريقية ، وفي حقيقة الامر إن دور الصين ليس الوحيد البارز بل هناك دول اسيوية أصبحت اقتصاداتها متسارعة تسعى للحصول على النفط والموارد الطبيعية في افريقيا كالهند وماليزيا وهي بدورها تتبع نفس نهج الصين في القارة[1] .

كما تعتبر أزمة مالي ضربة موجعة لمصالح الصين السياسية والاقتصادية في دولة مالي.إن تصرفات الإسلاميين الراديكاليين و الإجتياح و التدخل العسكري الفرنسي في مالي، يمكن أن تصبح عقبة جديدة أمام حصول الصين على منابع النفط و اليورانيوم و الذهب و القطن و الفوسفات في هذه البلاد.دخلت الصين وبشكل فعال في مالي عهد حكم الرئيس أمادو توماني واستثمرت في البنية التحتية وقامت ببناء جسر عبر النيجر في باماكو كما كان من المخطط بناء طريق سريع من العاصمة حتى الشمال، في المقابل توجهت المواد الخام من مالي إلى الصين التي أصبحت تستورد ثلث صادرات مالي في الآونة الأخيرة.

بداية كان القطن و الذهب وبالمقابل ازداد حجم صادرات صناعة الآلات الصينية والذي بدأ يشكل ضغطاً على الشركات المصنعة الفرنسية المهيمنة في تلك المنطقة.

---

[1] الرسولي أسماء . (مرجع سابق) ، ص146.

[1] الرسولي أسماء . (مرجع سابق) ، نفس الصفحة .

وكلما نشطت دولة الصين في مالي كلما ضعف موقف فرنسا هناك. وهنا ليس محض الصدفة أن يشير الخبراء على الدور الفرنسي من وراء الكواليس في إطاحة الرئيس أمادو عام 2012، والذي كان متعاطفاً بشكل علني مع الصين[2].

تعتبر دولة مالي بوابة التوسع الصيني في أفريقيا، وهنا لا يستبعد الكسندر تكاتشينكو الخبير في معهد أفريقيا بأن خطر تقسيم مالي يمكن أن يدمر هذه البوابة المالية.

ازداد حجم المصالح الاقتصادية للصين بشكل كبير في أفريقيا خلال العقود الأخيرة حيث بلغ حجم التبادل التجاري أكثر من 100 مليار دولار سنوياً وهذا يزيد عن حجم التبادل لأمريكا والاتحاد الأوروبي معاً في أفريقيا، ولهذا فإن أي زعزعة في الأوضاع تعتبر ضربة لمصالح الصين في القارة السوداء.

وهنا الحديث يدور قبل كل شيء حول استثمار الصين في أعمال تنقيب النفط في شمال مالي، علماً أن الشركات الايطالية والشركات الجزائرية والأسترالية والنيجيرية والكندية والفرنسية والقطرية كانت قد أجرت أعمال تنقيب وبحث عن منابع النفط هناك، ولذا يمكن تفسير مشاركة القوات الفرنسية في العملية العسكرية على أنها ضوء أخضر لشركاتها للبدء في استخراج النفط هناك.

علاوة على أن دولة مالي مستعمرة سابقة لفرنسا، ما جعل من شركات الأخيرة تحتكر منابع اليورانيوم في هذا البلد مع العلم أن معظمها موجود في المناطق الشمالية حيث يقدر حجم احتياطها حوالي 100 ألف طن وهذا أكبر مما هو موجود في الصين والهند معاً.ومن المتوقع ازدياد التنافس على الفوسفات في الشمال وهذه المادة الخامة تستخدم لإنتاج الأسمدة التي تفتقر إليها الصين بشكل واضح.

ويبدو أن فرنسا في حال تحقيقها نجاح على الجبهة العسكرية سوف تجني أرباحاً من هذه العملية. ويستنتج المحللون أن المواجهة، في سبيل الحصول على اليورانيوم والذهب والنفط وموارد أخرى ستتفاقم أكثر فأكثر، في الوقت الذي ستحاول فيه الصين الحفاظ على مصالحها ولن تتخلى عن النضال من أجل الحصول على فوائد جديدة في القارة السوداء.

---

[2] أزمة مالي ضربة موجعة لمصالح الصين في افريقيا ، (شبكة Cairo One الإخبارية).متاح على الرابط التالي : http://www.cairoone.com/pages/news/details.aspx?id=3218 . تاريخ التصفح : 2013/04/18 ، توقيت التصفح : 10:18 صباحا .

لقد فقدت دولة الصين، الكثير من الأرباح والنفوذ في قارة أفريقيا، و خاصتا مالي[1].

المبحث الرابع : دور الجزائر في الساحل الإفريقي .

تلعب الجزائر دورا فعال في منطقة الساحل الإفريقي من خلال الموقع الجغرافي الذي تتواجد عليه الجزائر ، فهي تسعى عن طريق سياستها الخارجية وكذلك مبادرة النيباد وغيرها من المنظمات الإقليمية و العالمية، أن تقلل من التهديدات الأمنية المتواجدة بالمنطقة وكذلك حماية مصالحة ، ومحاولة الخرص على عدم الدخول في حرب هي في غنى عنها وفي هذا المبحث سنحاول تطرق إلى دورها في منطقة الساحل وكذلك أزمة مالي على وجه الخصوص .

المطلب الاول : الجزائر ومكانتها في الساحل الإفريقي .

إن دور الجزائر في الساحل الإفريقي يرتبط أساسا بالتهديدات الأمنية في هذا الأخير ، ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر ، فإن التهديدات القائمة فعلا في المنطقة و التي تحاول الجزائر جاهدة مع الدول الإقليم على مكافحتها تشكل تحديا للأهداف الامريكية وكذلك الاطماع الفرنسية بشكل حاص وذلك انطلاقا من نقطتين رئيسيتين :

1 -لأن الجهود الجزائرية و الإقليمية للحد من ولمكافحة التهديدات الامنية في الساحل الإفريقي ، في حالة نجاحها في التخلص أو حتى التقليل من حدة و انتشار هذه التهديدات بما سيخلق نوعا من الاستقرار الأمني في المنطقة سوف تفقد كل من الو.م.أ و فرنسا مبررها الذي تسعيا من خلاله لتحقيق أهداف استراتيجية في الساحل الافريقي .

2 -لأن دول الساحل الإفريقي إن وجدت في تعاونها مع الجزائر سيأتي بنتائج ايجابية ويحسن من الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار ، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون الو . م . أ خاصة و ان هذه الدول متخوفة بالاهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقتهم والذي من الممكن أن يتحول إلى أفغانستان إفريقية

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

وقد زادت هذه المخاوف بعد إنشاء قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا (أفريكوم AFRICOM) التي رفضت هذه الدول أن تكون على أرضيها [1].

و لأن الجزائر رفضت دائما أن يكون هناك تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية فهي كذلك كانت من ابرز الدول الرافضة لإقامة القيادة الامريكية في الجزائر و اصبحت تفعل من نشاطاتها في الساحل ، وتعزز تعاونها مع دوله تفاديا لأي تدخل أجنبي في هذه الدول قد ينعكس عليها في ظل عدوى التهديدات الامنية في الساحل على الحدود الجنوبية الجزائرية خاصة بما يتعلق بالتهديدات المندرجة ضمن القانون العام و أهمها : الهجرة السرية ، الجريمة المنظمة ، التهريب و انتقال الأوبئة .

وليس التدخل الأمريكي فقط هو ما ترفضه الجزائر ، فهي كذلك رفضت في شهر فيفري 2009 طلبا فرنسيا و بريطانيا يقضي باستغلال مجالها الجوي لرصد وضرب الجماعة الإرهابية التي اختطفت الرهائن الأوروبيين الستة في شمال مالي و نيجر .

وإن كانت الجهود الجزائرية من أجل جعل الأوضاع الامنية في الساحل الإفريقي ترجع إلى سنوات التسعينات من خلال الأطر و الاتفاقيات التي كانت وسيطا فعالا فيها من اجل تسوية مشاكل الطوارق في مالي و النيجر فإن تلك الجهود قد توالت كذلك فيما يخص معالجة التهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي المتعلقة بالعمليات الإرهابية خاصة في مجال خطف الاجانب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة كذلك فالجزائر استطاعت أن تكون وراء اللائحة الاممية التي تحرم دفع الفدية للإرهابين بمقابل الإفراج عن الرهائن وذلك من اجل تخفيف المنابع المالية التي تتغذى عليها نشاطاتها التنظيمات الإرهابية في المنطقة [1].

المطلب الثاني : الجزائر ودورها في أزمة الساحل الافريقي (أزمة مالي)

الفرع الاول : الجزائر و اتفاق تمنراست مع دول الساحل الإفريقي

دخلت دول في منطقة الساحل والصحراء الافريقية خطوة نوعية جديدة باتجاه توحيد جهودها لمواجهة الظاهرة الإرهابية وذلك بتنصيب قيادة عسكرية مشتركة تتولى

---

[1] أسماء الرسولي ، (مرجع سايق) ، ص150-152 .

[1] أسماء الرسولي ، (مرجع سايق) ، نفس الصفحة .

التنسيق الأمني والاستخباراتي والعسكري بين الأجهزة المكلفة بمقاومة الإرهاب وملاحقة عناصر القاعدة في المنطقة والذين حولوا نشاطهم بشكل لافت نحو الصحارى الشاسعة مقتربين من السواحل الغربية لإفريقيا للتزود بالأسلحة عبر المحيط ودمج أنشطتهم بأنشطة مهربي المخدرات لتوفير الأموال، فضلا عن عمليات خطف الرهائن والحصول على الفديات لإطلاقهم.

ويتمثل الهيكل الجديد في غرفة قيادة مصغرة للعمليات العسكرية تشترك فيها كل من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا وتحمل اسم 'لجنة الأركان العملياتية المشتركة'، وقد تمخضت عنها 'خطة تمنراست' التي تم الاتفاق عليها، خلال اجتماع قادة جيوش الدول الأربع الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا في 14 أوت 2009 والتي تضمنت قرارا مشتركا بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقره مدينة 'تمنراست' الصحراوية الجزائرية[1].

كما صرحت وزارة الدفاع الوطني، ببياننا جاء فيه أن "هذه اللجنة العسكرية ستتكفل بالإشراف على التنسيق المعلوماتي و العملياتي" في كل ما يتعلق بمحاربة الإرهاب وتسيير العمليات والمهمات العسكرية المحتملة ضد تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" والمسلحين وشبكات تهريب السلاح والجريمة المنظمة في المنطقة[2].

واعتبر البيان أن هذه الخطوة تأتي في سياق التنسيق والتعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب الجاري بين الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر.

وتتضمن 'خطة تمنراست' سلسلة من التدابير والترتيبات الفنية العسكرية المشتركة، والتعاون في مجال العتاد العسكري والتكوين، كما تقضي بتسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية المسلحة وضبط الحركة على الحدود.

رغم الفاعلية المنتظرة من الهيكل الجديد في منطقة تعرّضها جغرافيتها لتهديدات أمنية جدية، إلا أنه لم يسلم من نقد رافقه منذ ظهور تسريبات بشأن إنشائه انصب مجمله على دور محتمل للولايات المتحدة في الدفع باتجاه تركيزه ليكون ترجمة محلية لهيكل

---

[1] هبة بريس ، تمنراست الجزائرية تحتضن قيادة عسكرية مشتركة لمحاربة القاعدة. مخرس محرك بحث إخباري . متاح على الرابط التالي : http://www.maghress.com/hibapress/2636 تاريخ التصفح 2013/03/15 توقيت التصفح : 17:20 مساءا .

[2] عثمان الحياني ، قيادة عسكرية مشتركة لدول الساحل لمكافحة الإرهاب مقرها تمنراست . منتدى بن بديس ، متاح على الرابط التالي : http://benbadis.org/vb/showthread.php?t=11158 تاريخ التصفح 2013/03/15 ، توقيت التصفح : 17:20 مساءا .

شبيه كانت واشنطن دعت الى إقامته بالمنطقة تحت مسمى "أفريكوم"، ولاقى اعتراضا شديدا من دول في المنطقة.

كما قالت المؤسسة العسكرية الجزائرية في تصريح لها بأن " سعي الجزائر إلى البدء في تنفيذ خطة تمنراست مع مالي والنيجر وموريتانيا، يندرج في سياق خطوات استباقية لمنع أي تدخل أجنبي في منطقة الساحل والصحراء ورفضه مهما كانت مبرراته، ووضع دول المنطقة أمام واقع تحمّل مسؤولياتها الأمنية بنفسها من خلال اتخاذ مبادرة عملية دون الحاجة إلى اليد الأجنبية والتدخل الأمريكي والفرنسي الذي كان بارزا في الفترة الأخيرة، ودرء ما من شأنه أن يكون مبررا لاستدراج مزيد من العناصر والمجموعات المتطرفة، وهو ما يفسر مسارعة الجزائر إلى تحسين علاقاتها مع موريتانيا بعد فترة وجيزة من الفتور[1].

الفرع الثاني :دور الجزائر في أزمة مالي

تشهد الدبلوماسية الجزائرية خلال الأيام الأخيرة، حراكا موسعا في ظل التطورات الأمنية التي تعيشها منطقة شمال مالي، بعد سيطرة حركة «التوحيد والجهاد» وما يعرف بتنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» على عدة مناطق كانت تحت سلطة حركة الأزواد.

ويرى كثير من المحللين أن الجزائر تتعامل وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن طبول الحرب التي تدقها دول «الإكواس» بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا، حيث يرى الكثير من المتتبعين أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي تهديد لأمن واستقرار الجزائر، وهو ما جاء على لسان رئيس الوزراء أحمد أويحيى في حوار مع جريدة «لوماند» الفرنسية عندما قال «أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر »، وهو الكلام نفسه، الذي ذهب إليه عبد القادر مساهل الوزير المنتدب

[1] هبة بريس ، (مرجع سابق). نفس الرابط .

المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية الذي قال بشكل واضح «الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض»[2].

وركز على مبدأ التفاوض لحل أزمة الشمال الحل السياسي التفاوضي ممكن لمعالجة الأزمة في مالي، فلطالما فضلنا الحل السياسي فنحن نؤمن بفوائد الحوار وفي الملف الخاص بالوضع في مالي كل المؤشرات تبعث على الاعتقاد بأن الحل السياسي التفاوضي ممكن ونحن نعمل في هذا الاتجاه»، حيث تركز الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة[1].

رغم كل ما صرحت به السلطة الجزائرية من موقفها من عدم التدخل الاجنبي في شمال مالي ، فقد فتحت المجال الجوي للقوات الفرنسية بغرض الدخول و حل الأزمة من طرف السلطة الفرنسية ، وهذا ما صرحت به الجزائر أن القرار كان سياديا وأنها لم تتعرض إلى أية إملاءات، وهذا ما يعتبر الدبلوماسية الجزائرية غامضة في مواقفها ، وقد غيرة في مبادئ سياستها الخارجية .

كما صرح الوزير الأول، عبد المالك سلال، أن موقف الجزائر بخصوص الأزمة الأمنية في مالي ثابت ولن يتغير وأن بلادنا لن ترسل أي جندي لهذا البلد وأن هدف الجيش هو حماية التراب الوطني والشعب ، مؤكدا أن الجزائر ستدافع عن قناعتها التي عبّرت عنها منذ بداية الأزمة ألا وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد والبحث عن حل سلمي سياسي تفاوضي بين جميع أطراف النزاع في هذا البلد، مضيفا أن بلادنا لن تقبل المساس بالوحدة الترابية لمالي[2] .

---

[2] الحوار ورفض الحل العسكري.. مقاربة الجزائر لحل أزمة مالي . يومية البلاد . متاح على الرابط التالي : http://www.elbilad.net/archives/59744 تاريخ التصفح : 2013/03/20 ، توقيت التصفح : 12:33 صباحا .

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

[2] علي .ع ، موقف الجزائر من أزمة مالي ثابت ولن يتغيّر . وقت الجزائر ، العدد 1291 ، الخميس 2013/04/02. متاح على الرابط التالي : http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=287&id_article=46422

الفرع الثالث : تأثير أزمة مالي على استقرار الجزائر

واجهت الجزائر في الفترة الأخيرة ما يمكن وصفه بأكبر خطر يهدّد أمنها و استقرارها، من خلال الأزمة التي تشهدها الجارة الجنوبية مالي، على إثر سيطرة الجماعات المسلّحة على منطقة الأزواد شمال البلاد و تعاقب الأحداث التي صاحبتها؛ مع التدخل العسكري الفرنسي في المنطقة؛ و مهاجمة الجماعات المسلّحة للقاعدة الغازية في تيقنتورين بـِ إن أميناس جنوب شرق الجزائر.

فقد شهدت الجزائر فترة عصيبة من خلال دخول الجماعات المسلحة للمنطقة الصناعية المتواجد في إن اميناس فقد اتخاذ الجزائر الإجراءات اللازمة من خلال التدخل العسكري السريع وهذا ما أكدته قيادة الجيش الوطني أن التدخل الذي قامت به الوحدات الخاصة في تيقنتورين ناجح بكل المقاييس العملياتية منها السياسية والدبلوماسية والإعلامية، وأوضحت أن ما حدث بتيقنتورين شأن داخلي جرى التصرف معه بعيدا عن التدخل الأجنبي.

وشددت قيادة الجيش الشعبي الوطني أن تدخل القوات الخاصة لتحرير رهائن الاعتداء الإرهابي لتيقنتورين كان دقيقا وهدف لحماية حياة الرهائن من جهة، ورفض التفاوض مع الإرهابيين من جهة أخرى. معتبرة أن قيادة تدخل الوحدات العسكرية "كان أكثر من ضرورة بل كان حتميا لإنقاذ الأرواح وحماية الاقتصاد الوطني وهو تصرف من صميم السيادة الوطنية"، وتحدثت عن "تحضير جيد" لتدخل أفراد الجيش "بعد دراسة كافة الاحتمالات التي يمكن أن تؤول إليها الأحداث بما فيها سيناريو محاولة الفرار وأخذ الرهائن"[1].

كما أكدت أنه "تم تنفيذ العملية بشكل سريع جدا لم يكن يتوقعه الملاحظون والمختصون، ولولا التدخل الحاسم" بوصف وزارة الدفاع لأصبحت "الجزائر كلها رهينة لدى الإرهابيين والمجرمين وترضخ لمساوماتهم.

---

[1] زكي رزقي، قضية تيقنتورين شأن داخلي ولا نقبل بضغوط أجنبية . الحياة العربية ، العدد 1502 ، الإثنين 2013/02/04 ، http://www.elhayatalarabiya.com/home/index.php ، يوم تصفح : 2013/03/15 ، توقيت التصفح : 12:15 صباحا .

كما أشاد الأستاذ الجامعي عبد العزيز رحابي في يوميات الشعب : إن أكبر مكسب من حادثة تيقنتورين على خطورتها هو الخروج بقناعة مفادها توحيد الموقف الدولي لمكافحة الإرهاب وهو هدف ظلت الجزائر تعمل من أجل بلوغه لمدة 20 سنة كاملة، كما حظيت الجزائر بمؤازرة خارجية لم تشهدها من قبل.

والمكسب الثاني هو تعزيز الجبهة الداخلية التي أصبحت تتحدث لغة واحدة، فتقنتورين حققت اجماعا وطنيا على ضرورة الضرب بيد من حديد لاقتلاع شوكة الارهاب. لقد رأينا من خلال وسائل الاتصال الحديثة كيف أن الجميع وفي مقدمتهم الشباب، أثنوا على دور الجيش في عين أمناس، ومن خلاله الجزائر التي أصبحت بفعل تجربتها الطويلة قادرة على مواجهة خطر كبير مثل احتجاز مئات الرهائن وتحريرهم بأقل الخسائر .

كما أن الجزائر لها حدود مع سبع دول كلها تواجه مشاكل وتعيش أوضاعا متوترة. أكثر من 6 آلاف كلم من الحدود كلها ملغمة، وهو وضع غير عادي لم تعشه الجزائر منذ الاستقلال ولأول مرة تواجه تداعيات أزمة ليست أزمتنا، وهذه التداعيات لها عدة أوجه، فهي ذات طابع انساني بفعل نزوح آلاف الماليين فرارا من الحرب وعسكري بفعل بفعل تسرب السلاح .

تداعيات الأزمة في مالي والحرب على الارهاب ذات تداعيات على الجزائر، لكن مبدئيا إذا اعتبرنا بأن الإرهاب ظاهرة دولية، فلابد أن يكون هنالك دعم وتعاون دولي لمحاربته، ولا يجب ترك الجزائر التي لها أولويات داخلية هائلة تحمل هذا العبء لوحدها، فالإرهاب ظاهرة خطيرة ومساحة تحرك الارهابيين واسعة وضمان أمن الحدود مسؤولية شاقة تستدعي تعاونا دوليا[1].

في أزمة مالي، الجزائر ردّدت مرارا أنها لا تشاطر فكرة التدخل العسكري الأجنبي، مثلما رفضته في ليبيا وسوريا وغيرها. لكن المتغيّر في أزمة مالي أن سلطات هذا البلد

[1] فضيلة دفوس ،"تيقنتورين" عززت الجبهة الداخلية وقوّت التضامن الدولـي مع الجزائر. الشعب ،الثلاثاء 05 مارس 2013.متاح على الرابط التالي :http://www.ech-chaab.net/ar/widgetkitl ، يوم التصفح : 2013/04/20 ، توقيت التصفح : 19:25 مساءا .

اتخذت قرارا سياديا، وطلبت المساعدة من فرنسا. هنا، لا يحق للجزائر التدخل في شأن داخلي لدولة ذات سيادة، مع تجديدها للتأكيد أنها مع وحدة أراضي هذا البلد ووحدة شعبه. ولقد قالت الجزائر هذا الكلام في ليبيا وحذرت من انتشار السلاح. الساحل منطقة مليئة بالسلاح، وجريمة المنظمة و المخدرات، وشبكات المتاجرة بالبشر[1].

فأساس المشكلة في مالي هو المركزية إذ أن الشمال يعتبر نفسه مهمش لهذا يجب إعادة النظر في النظام الإداري واشراك الشماليين في السلطة .

المبحث الخامس : السيناريوهات المستقبلية لأزمة الساحل الإفريقي

لقد اخذت أزمة الساحل الافريقي ابعادا كبيرة وخطيرة خاصة على المنطقة في حد ذاتها ولم يكن احد يتوقع ما آلت اليه المنطقة أو ستؤول اليه مستقبلا وهو ما تجلى في ما يعرف بالاستشراف وهو علم التنبؤ بمستقبلية الظواهر .

المطلب الأول : واقع متأزم ومعطيات لا تنبؤ بخير

سبق الاشارة أن منطقة الساحل الإفريقي تشهد أزمات معقدة ومستمرة في عدد من دولها نتيجة أسباب داخلية وخارجية ، بالرغم من أنها منطقة تزخر بالثروات الطبيعية ،

[1] جمال . ف ، الحرب في مالي والضحايا والخسائر في الجزائر. جريدة الخبر ،العدد:6959 ،السبت 19 جانفي 2013 . متاح على الرابط التالي :http://www.elkhabar.com/ar/autres/mijhar/319117.html . يوم التصفح : 2013/03/13 ، توقيت التصفح : 15:16 مساءا .

مما جعلها سببا في تصاعد تهافت وتكالب القوى الكبرى قصد السيطرة عليها وإدخالها في زمرة نفوذها، بالإضافة الى ذلك فهي تواجه تحديات أمنية معتبرة وخطيرة مثل الارهاب والإجرام المنظم العابر للحدود والمتاجرة غير الشرعية بالأسلحة و هو ما تم استخدامه كذريعة لتفعيل التدخل العسكري الفرنسي بالشكل الغريب الذي نراه اليوم وهو ما يشكل خطرا كبيرا على كل المنطقة ، و ذلك للأسباب التالية:

-التدخل العسكري الفرنسي سوف يطول مداه وهو ما سوف يدخل المنطقة في دوامة من العنف شبيهة بالعراق و أفغانستان .

-خطر تعميق التقاطع الاجرامي و الارهابي الشامل لمنطقة الساحل و امتداده الى بقية القارة و حتى خارجها .

-خطر حدوث كارثة انسانية واسعة النطاق مع تزايد اللاجئين.

-خطر انتشار ظاهرة خرق حقوق الانسان في شمال مالي [1] .

لكن هناك من عنده نفس التصور بطريقة أخرى تتمثل في :

مع غياب حل توافقي سلمي ومع طول أمد الحرب واستمرار العمليات العدوانية والإرهابية هنا وهناك في المنطقة فإن الحرب قد لاتقتصر على مالي وحدها، علما بأن خصوصا وأن أحلام طوارق مالي تسري في الجسم الطوارقي كله وتدغدغ مشاعر باقي المجموعات المنتشرة بين الجزائر والنيجر وبوركينا. كما يمكن لهذه الحرب أن ترمي بحجارة في بعض المياه الراكدة كمياه الصحراء الغربية مثلا أو تنقل العدوى إلى الأقاليم الليبية... وإلى شمال نيجريا... أو تعطي دفعا جديدا للحرب في دارفور، وفي كازمانص (Casamance) وشمال اتشاد أو تحفز أقليات أخرى... فالمنطقة في معظم أرجائها

[1] بوحنية قوي ، إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الافريقي ، 12مارس 2013 الساعة 05:38 متاح على الرابط http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=242 تاريخ التصفح 23افريل 2013 ، توقيت التصفح : 18:23 مساءا .

تتقاسم هشاشة الدولة والصراعات الإثنية والعرقية والعشائرية وتعاني من عدم الاندماج والتكامل الوطني واتساع مساحة الأقاليم وصعوبة السيطرة عليها، والتحديات البيئية الصعبة مثل (الجفاف والتصحر) والنخب العسكرية الحاكمة أو على الأصح الأنظمة السياسية الرمادية التي يصعب فيها التمييز بين السلطة العسكرية والمدنية. وفي هذا المضمار فإن مالي لا يعدو كونه مرآة تعكس الصورة العامة للمنطقة[1].

الوضع في مالي يتأزم يوما بعد يوم، و نحن متخوفون كحركة لها مبادئها من انتهاء هذه الأزمة بحرب أهلية يدفع ثمنها الشعب وتتبعها أمراض وأوبئة وفقر بعد تخريب العديد من المنشآت، خاصة في شمال مالي من طرف الجماعات الإرهابية من جهة وقصف القوات الفرنسية من جهة ثانية [2] .

المطلب الثاني : بقاء الوضع على ما هو عليه الآن

ان ما تشهده منطقة الساحل الإفريقي من أوضاع كارثية سوف تبقى على ما هي عليه الآن وهذا راجع الى العديد من الأمور والتي منها

صحوة طوارقية عامة وشاملة رفعت سقف مطالب "الحركة الوطنية لتحريرأزواد" إلى "حق تقرير المصير والاستقلال" والإعلان عن "حرب للتحرير" أعتقد أنها ستكون مدمرة جراء ما لفظته الحرب في ليبيا من أسلحة حربية متطورة ومقاتلين مدرَّبين.

ويمكن إدراج هذه الصحوة وهذا التطور ضمن التفاعلات السياسية والمستجدات في المنطقة، ومنها على وجه الخصوص:

- الحراك الشعبي في المنطقة العربية عموما وفي شمال أفريقيا المتاخم لشريط الساحل خصوصا قد شكل حافزا للطوارق ليخوضوا حربا جديدة لفرض حل لقضيتهم التاريخية في خضم الأحداث والتحولات التي يشهدها العالم، مستأنسين بتجربة جنوب السودان الذي تأسست له دولة المستقلة.

---

[1] محمد فال ولد بلال، الأمن والاستقرار في منطقة الساحل .. الواقع والمآلات ،صحيفة الوحدوي، 30 افريل 2012 متاح على الرابط
http://www.alwahdawi.info/index.php?option=com_content&view=article&id=1054&Itemid=68 تاريخ التصفح 14 مارس 2013 ، توقيت التصفح : 23:44 مساءا .

[2] سالم بيغي ، الأزمة في مالي ستنتهي بحرب أهلية بين قبائل الطوارق ، وقت الجزائر الثلاثاء 09 افريل2013 العدد 1272
http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=294&id_article=49470 تاريخ التصفح 28 أفريل 2013، توقيت التصفح : 21:45 مساءا .

• السقوط المدوي لنظام القذافي الذي أدى عمليا إلى "هجرة عكسية" للمقاتلين الطوارق من ليبيا إلى مواطنهم الأصلية (مالي والنيجر بشكل خاص) مدججين بالسلاح والعتاد الحربي المتطور، ولم يبق أمامهم اختيار آخر بعد انهيار القذافي الذي كان بالنسبة لهم متنفسا وحاضنا وداعما – بالحد الأدنى – في ظروفهم المعيشية.

• دخول القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على الخط ومن حولها شبكات التهريب والجريمة المنظمة ومعسكرات الاكتتاب والتدريب والمتاجرة بالسلاح والمخدرات والسيارات والسجائر والاتجار بالبشر والهجرة السرية.. كل ذلك حول شريط الساحل المأزوم أصلا من منطقة رمادية خارجة عن السيطرة إلى برميل بارود آخذ في الانفجار[1].

• في الواقع نحن أمام حروب متعددة ومتطابقة ومترادفة في حرب واحدة أمامنا حرب الطوارق ضد الجيش المالي، وحرب أمريكا وفرنسا والغرب ضد القاعدة، وحرب القاعدة ضد الجوار، وحرب شبكات التهريب ضد الأنظمة، وحرب تحرير الرهائن، وحرب الأجنحة والشبكات ضد بعضها البعض .

• ومما يزيد الطين بلة عدم وضوح المشهد الأزوادي، بحيث يصعب معرفة من يقاتل ضد من؟ ومن يتحالف مع من؟ بعض العرب إن لم أقل أغلبية العرب مع الجيش النظامي المالي، في حين أن بعض الأفارقة يتحالفون مع الطوارق. ثم إن عدد حركات الطوارق المسلحة يزيد على العشرة والله أعلم إلى متى ستظل الحركة متماسكة مع احتدام الصراع وتفاقم الأزمة الإنسانية المترتبة عليه، بالإضافة إلى الضغوط الأجنبية.

• تفاقم الأوضاع الإنسانية للاجئين الطوارق في موريتانيا والجزائر وبوركينا وتباطؤ أعمال الإغاثة وتخاذل المجتمع الدولي في اتخاذ المبادرات اللازمة لوقف إطلاق النار والبحث عن مخرج دبلوماسي للأزمة، تاركا المجال لتحركات حائرة ومرتبكة تقوم بها دول الجوار بلا رؤية ولا تنسيق ولا تخطيط.. هنا مبادرة من السينغال.. وهناك مبادرة من بوركينا وأخرى من الجزائر وموريتانيا.. وكلمة من وزير فرنسي..

• ومن المفارقات المضحكة أو لعلها المبكية أن يتقاعس المجتمع الدولي عن موضوع "أزواد" في حين يحتدم الصراع بين الدول العظمى سعيا إلى السيطرة على الثروات

---

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط

الطبيعية الهائلة للمنطقة: نفط وغاز ويورانيوم وذهب ونحاس، إلخ.. هذه الصين موجودة بقوة وروسيا تحاول استدراك ما يمكن استدراكه بعد ليبيا. وأوروبا موجودة وخاصة فرنسا وبريطانيا، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية موجودة عسكريا واقتصاديا، وإسرائيل تخاتل المنطقة من الخلف، حيث تتواجد في أفريقيا الشرقية وأفريقيا الوسطى[1].

[1] نفس المرجع ، نفس الرابط .

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : الفصل الثاني

المصدر: نظرة جزائرية على الرابط http://algerian-vision.com

الملحق رقم 02 : الفصل الثاني

المصدر: نظرة جزائرية على الرابط http://algerian-vision.com

الملحق رقم 03 : الفصل الثاني

المصدر : الملتقى الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية جامعة قاصدي مرباح ورقلة

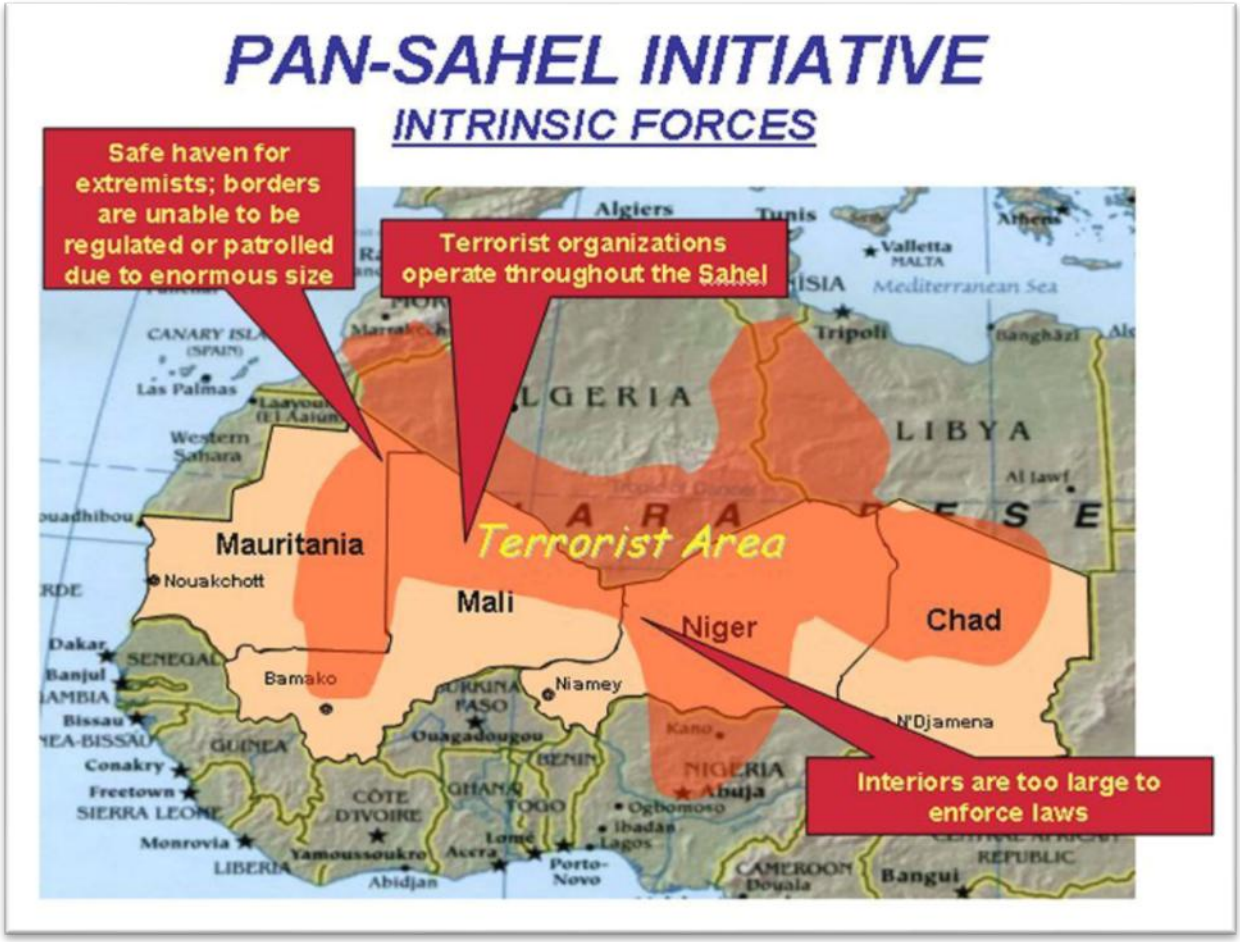

المطلب الثالث : الحل العقلاني يلوح في الأفق

يمكن بناء هذا التصور بالاعتماد على مقاربة تنموية شاملة ترتكز على تطبيق منطق الاعتماد المتبادل بين متغيرين أساسيين يتمثلان في الامن و التنمية و جعلهما متدخلان بينيا في الساحل الأفريقي من خلال تفعيل عملي و واقعي لمفهوم التنمية المستدامة .

و تجدر الاشارة الى ان مفهوم التنمية المستدامة ينطوي على أبعاد ومقاربات مرتبطة بمختلف مجالات الحياة الإنسانية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتقنيا وإعلاميا واتصاليا ,كما يرتبط أيضا تحقيق التنمية المستدامة بتدخل الدول والى جانبها تتدخل فواعل أخرى مثل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والفرد بصفة عامة .

وقد حاولت اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية المنعقدة في دورتها سنة 1987 ,إعطاء تعريف للتنمية المستدامة حينما أكدت على ارتباط هذا المفهوم بكل ما يتصل بحماية البيئة وصولا إلى قمة ريودي جانيرو 1992 والتي كرست رسميا وإعلاميا مفهوم التنمية المستدامة الذي يرتكز على ثلاثة أسس تشمل التطور الاقتصادي ,العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة.

من هنا أصبح الحديث عن التنمية المستدامة يمر بالضرورة عبر الحديث عن حماية الإنسان و توفير اطارا حياتيا اجابيا وهذا يكون بالاتجاه نحو تبني تنظيم سياسي عقلاني و عقلنة العمل السياسي من خلال تطبيق مفهوم الحكم الراشد داخل الدولة ورسم سياسات عامة تشمل وجوبا المتغيرات البنيوية لمفهوم التنمية المستدامة والتنمية الديمقراطية.

وتجدر الإشارة إلى أن الأوضاع السائدة في البلدان الواقعة في منطقة الساحل تختلف وتتباين بشكل كبير من دولة إلى أخرى ,فإذا كان البعض منها مازال يعاني أزمة بناء الدولة و خطر الانقسامات الداخلية(مثل مالي والنيجر) وأزمة افتقاد الموارد الضرورية لمواجهة الكوارث الطبيعية , فان ثمة دول تصنف ضمن منطقة الساحل دون آن تعاني مباشرة من هذه الأخطار إلا أنها قد تتأثر حتما بمخلفات تلك الأوضاع. وفي سياق

الجهود المحلية والإقليمية لمواجهة هذه التحديات التي تواجهها منطقة الساحل والقارة الإفريقية أيضا [1].

تم إقرار مبادرة إقليمية نتيجة الدور المحوري الذي لعبته بعض الدول المحورية الجزائر وجنوب أفريقيا والمتمثلة في مبادرة النيباد.

ومن أهداف هذه المبادرة الجديدة تحقيق تنمية شاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وامنيا و ترتكز على تحقيق الهدف الأول وهو التنمية المستدامة لمواجهة تحديات الفقر والحرمان واللامساواة ,كما أن هذه المبادرة النابعة من عمق القارة الإفريقية حاولت أن تعالج مشاكل القارة و منطقة الساحل الإفريقي وهو ما من شأنه تحقيق الأمن و التنمية في الساحل الإفريقي.

ضف إلى ذلك فإن ايجابيات هذه المبادرة تكمن في الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضرورة السعي إلى تجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية من خلال تعزيز أطرها البنائية كبناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان ,وتحقيق ذلك سوف يساهم لا محال في تحقيق الاستقرار والآمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة أمنة للإنسان في القارة وبالتبعية في منطقة الساحل الإفريقي[1].

يتمثل في الوصول إلى حل بالتفاوض والحوار بين الأطراف المتحاربة. وعلى دول المغرب العربي الموجودة بين فكي أوروبا – أمريكا من جهة، وشريط الساحل الملتهب من جهة أخرى، أن تتحرك بسرعة في هذا الاتجاه مع منظمة دول غرب أفريقيا (CDEAO) وبالتشاور مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولكن دون انتظارهما بالمبادرة. وفي رأيي المتواضع، أن تفعيل الاتفاقيات الماضية وبالخصوص

---

[1] بوحنية قوي ، (مرجع سابق) ، نفس الرابط .

[1] بوحنية قوي ، (مرجع سابق) ، نفس الرابط .

المعاهدة الوطنية (Pacte National) التي ترسم للشمال المالي رمزية خاصة ونقاشها من جديد وإثرائها في ضوء التجربة وتحسين بنودها ووضع آليات متفق عليها لضمان تنفيذها على الأرض، وإنشاء "صندوق أزواد للتنمية والإعمار" بتمويل دولي لمباشرة النهوض بالمنطقة؛ في رأيي أن مقاربة من هذا القبيل قد تكون بداية لحلحلة الجمود في المشهد الحالي وتفتح باب الحوار للخروج بتسوية مرحلية مقبولة [2].

ومن أجل ذلك، ينبغي توجيه ثلاث رسائل واضحة: رسالة إلى الطوارق تؤكد على أن حلمهم بتأسيس دولة مستقلة لن يتحقق إلا على مراحل وأن الوقت لم يحن لذلك بعد؛ ورسالة إلى الطرف المالي الرسمي تقول له إنه لن يحسم الموضوع بالسلاح ولن يفرض بالقوة حلا على الطوارق بسلاحهم الحديث وخبرتهم القتالية المعروفة. وأخيرا رسالة إلى دول الجوار تدعوهم إلى التعقل والتبصر وتذكرهم بأن "من كان بيته من زجاج... ليرمي الناس بالحجارة" وتحثهم على توحيد الجهود والضغط في اتجاه حل يرضي الجميع [1].

خلاصة الفصل الثاني

لقد استطاعت الدول الغربية الكبرى ان تكون الرقم واحد في قضية الساحل الافريقي مستغلة ظروفه الراهنة تحت غطاء مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة بدواعي حفظ الامن والسلم الدوليين وهو ما بات يفسر ان الدول الافريقية والساحل خاصة لا يمكن لها ان تتخلص من مشاكلها وحدها الا بمساعدة اجنبية موروثة عن الاستعمار كما أن التنبؤات المستقبلية الثلاث نجد أن لكل تنبؤ معطياته وبراهينه الخاصة ، إلا أن الواقع يقول بأنه لا يمكن الحكم مبدئيا أو التنبؤ بما يدور في الساحل الإفريقي لأن الأزمة بدأت منذ فترة وجيزة وأخذت أبعادا كبيرة لم يتوقعها أحد خاصة التدخل الفرنسي في مالي ، أما ما نستخلصه فهو أن الأزمة لا يمكن أن تحل وفق المعطيات الراهنة وإذا حلت ستحل بمنطق الكبار أي محاولة خلق أزمة جديدة في المنطقة لضمان بقاءهم واستمرار تدفق الثروات باسم مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة .

---

[2] محمد فال ولد بلال، (مرجع سابق) . نفس الرابط .

[1] محمد فال ولد بلال، (مرجع سابق) . نفس الرابط .

الخاتمة

صحيح أن أزمة الساحل الإفريقي هي أزمة حديثة العهد، وطفت إلى السطح العالمي بشكل سريع وبسرعة فائقة نتيجة الاهتمام الغربي خاصة الذي أولى لها اهتمام كبيرا وهذا نتيجة الموارد التي تزخر بها المنطقة (الساحل الإفريقي) ولكن الشيء المثير للاهتمام هو عدم فعالية الدول الساحلية المعنية بالأزمة بالدرجة الأولى وهذا نتيجة ضعفها السياسي الموقف الجاد من جهة والإهمال والإقصاء من جهة أخرى إلا أن هذا لا يحسب لها ، كما أن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت من بين أخطر المناطق المناطق تهديدا وخطرا في العالم وهذا نتيجة الانتشار الرهيب للجريمة المنظمة بكل إشكالها والإرهاب الذي تعد داعمة لها وهو الشيء الذي حرك السياسات الخارجية للدول الغربية وهذا نتيجة الحفاظ على السلم والأمن العالميين ، كما أن منطقة الساحل الإفريقي نتيجة وقوعها في منطقة من الدول الأشد فقرا والنامية بعضها ان صح التعبير والغنية في مواردها الباطنية وتغلب العلاقات الدولية بمنطق القوي يأكل الضعيف تحت اسم مسميات الدفاع عن حقوق الإنسان والنشر السلم والأمن في العالم جعل منها لقمة سائغة بيد الدول الغربية التي ما فتئت إن حركت كل ما أوتيت من قوة من أجل الظفر بمخزون هاته الدول الفقيرة ،كما ان للجريمة المنظمة علاقة رئيسيا في تأزم الوضع بمنطقة الساحل الإفريقي، كما أن الشيئ الذي زاد الطين بلة هو التدخل القوى الغربية الكبرى وقد أثبتت كل المشاكل التي وقعت في العالم الثالث خاصة أن التدخل الأجنبي دائما ما يزيد الوضع تعقيدا وهي سياسة متعمدة من طرف الدول الغربية وما مشكلة الساحل الإفريقي منا ببعيد، فقد كان تدخل فرنسا عسكريا في مالي أكبر مشكل زاد من تأزم الوضع هذا بالإضافة الى عدم توحد الدول على تعريف موحد للأمن .

فقد كان لها دور بارز فقد عرفت الجزائر كدولة فاعلة في أزمة مالي وتسعى إلى حلها وهذا من خلال الجوار الذي يجمعها معها وقد تميزت المقاربة الجزائرية بما يعرف بالمقاربة الأمنية من وجهة النظر الجزائرية ،أي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

وهذا كمبدأ للسياسة الخارجية ،ولكن تبقى الأزمة بالساحل الإفريقي مفتوحة على عدة جبهات الى حين .

قائمة المراجع

1 -المجلات :

1. بوشنافة شمسة ، "استراتيجية الاتحاد الاوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل (استراتيجية من اجل الساحل): الرهانات و القيود ". الملتقى المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات ـ الرهانات والتحديات ـ جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، يومي 27و28 فيفري 2013 .
2. سعود صالح ،" أحقية الجزائر في أن تتبوأ مكانة الدولة المحورية نظرة سديدة تجاه الفضاء الافريقي " . مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، العدد15050 ، 2009 .
3. فرحاتي عمر ،"اثر التهديدات الامنية الجديدة في الساحل على الامن في المغرب العربي". الملتقى المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات ـ الرهانات والتحديات ـ جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، يومي 27و28 فيفري 2013 .

1 - الرسائل والمذكرات الجامعية :

1. بو حامد علي ، دور عامل التهديدات الامنية في تطور عملية التكامل دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربي . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية و استراتيجية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2008 .
2. الرسولي أسماء ، مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع علاقات دولية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ،2011 .
3. قريب بلال ، السياسة الامنية للإتحاد الاوروبي من منظور أقطابه . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر،2011 .
4. مسالي نسيمة ، التهديدات الامنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهتها. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010 .

2 -المراجع الإلكترونية :

أ - المجلات و الصحف الإلكترونية :

1. بيغي سالم ، الأزمة في مالي ستنتهي بحرب أهلية بين قبائل الطوارق . وقت الجزائر ، العدد1272 ، افريل2013 . متاحة على الرابط التالي : http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=294&id_article=49470
2. جيروم شاهين ، "عن قضايا الأمن الوطني والإقليمي والعالمي " . المستقبل ، العدد4395 ،جويلية2012 ، متاح على الرابط التالي : http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=529795 .
3. ع .علي ، "موقف الجزائر من أزمة مالي ثابت ولن يتغيّر " . وقت الجزائر ، العدد 1291 ، الخميس أفريل2013. متاح على الرابط التالي : http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=287&que=id_article=46422 .
4. رزقي زكي ، "قضية تيقنتورين شأن داخلي ولا نقبل بضغوط أجنبية ". الحياة العربية ، العدد 1502 ، فيفري2013 ، متاح على الرابط التالي : http://www.elhayatalarabiya.com
5. ف .جمال ، "الحرب في مالي والضحايا والخسائر في الجزائر ". جريدة الخبر ،العدد:6959 ،السبت 19 جانفي 2013 . متاح على الرابط التالي : http://www.elkhabar.com/ar/autres/mijhar/319117.html .
6. ولد بلال محمد فال ، "الأمن والاستقرار في منطقة الساحل .. الواقع والمآلات ".صحيفة الوحدوي، افريل 2012 متاح على الرابط التالي : http://www.alwahdawi.info/index.php?option=com_content&view=article&id=1054&Itemid=68 .
7. زلماط حياة ، "التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل و الصحراء " .صحيفة صحراء تايمز ، 2012 ، متاح على الرابط التالي : http://ar.sahara-times.com
8. دفوس فضيلة ،"تيقنتورين عززت الجبهة الداخلية وقوّت التضامن الدولي مع الجزائر ". الشعب ، مارس 2013 ، متاح على الرابط التالي http://www.ech-chaab.net .

ب -المدونات :

1. طرشي يسين و حكيمي توفيق ، "المعضلة الأمنية الدولية ". المدونة القانونية. متاح على الرابط التالي :

http://boubidi.blogspot.com/2012/02/inter-states-security-dilemma.html .
2. بركان اكرام ،" المعضلة الأمنية أو المأزق الأمني ". مدونة ياهو . متاح على الرابط التالي :
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:bpe9yoq2PDkJ:ikramika.maktoobblog.com/page/2/+&cd=2&hl=ar&ct=clnk&gl=dz .
3. بخوش مصطفى ، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته علي الترتيبات الأمنية في المتوسط ". مدونة العلوم السياسية ، متاح على الرابط التالي :
http://omarpolitic.blogspot.com/2012/01/800x600-normal-0-21-false-false-false.html .
4. قسوم سليم ،"المنظار الواقعي و إعادة صياغة مفهوم الامن 2 ". العلاقات الدولية و الامن الدولي . متاح على الرابط التالي :
http://guessoumiss.wordpress.com/ .
5. ناصري سميرة ، "شروط تحقيق الأمن " . سبتمبر 2008 ،مدونات ياهو ، متاح على الرابط
http://webcache.googleusercontent.com

ج- منتديات :

1. الحياني عثمان ، "قيادة عسكرية مشتركة لدول الساحل لمكافحة الإرهاب مقرها تمنراست" . منتدى بن بديس ، متاح على الرابط التالي :
http://benbadis.org/vb/showthread.php?t=11158 .
2. الروح مرام ، "الجريمة المنظمة عبر الساحل الافريقي " . منتديات طلبة جامعة منتوري قسنطينة ، 2010 ،متاح على الرابط :
http://mentouri.ibda3.org/t9672-topic.

3. هـ - مراكز الأبحاث :

1. برقوق أمحند ،" منطق الأمن في الساحل الافريقي " . مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، متاح على الرابط التالي :
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:lDWC_wW9BSQJ:studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310429208904.htm+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=dz
2. التدخل الفرنسي في مالي ،" الاسباب و المألات " . مركز الجزيرة للدراسات ، متاح على الرابط التالي :

http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/01/20131161144289590 8.htm .

د- مقالات الكترونية :

1. بن عائشة محمد الأمين ،" الجزائر رهينة السّاحل الإفريقي ". نظرة جزائرية ، 2012 ، متاح على الرابط التالي : http://algerianvision.com
2. د. حسينة ، "الإرهاب في السّاحل الإفريقي ..المآلات والتحديات ". نظرة جزائرية ، 2012 ، متاح على الرابط التالي : http://algerian-vision.com .
3. الحوار ورفض الحل العسكري.. مقاربة الجزائر لحل أزمة مالي . يومية البلاد . متاح على الرابط التالي : http://www.elbilad.net/archives/59744
4. الإرهاب والجريمة المنظمة.وجهان لعملة واحدة: تجارة السلاح.تهريب المخدرات .فدية الرهائن.منابع تمويل رائدة ، متاح على الرابط التالي : http://www.eladjwaaonline.com/Article/18950.html .
5. السعد محمد نجيب ،" لأطماع الأميركية في إفريقيا .. دول جنوب الصحراء نموذجا ". متاح على الرابط التالي : http://www.alwatan.com/graphics/2011/09sep/7.9/dailyhtml/qadaia2.html .
6. أزمة مالي ضربة موجعة لمصالح الصين في افريقيا ، (شبكة Cairo One الإخبارية).متاح على الرابط التالي : http://www.cairoone.com/pages/news/details.aspx?id=3218 .
7. بريس هبة ، "تمنراست الجزائرية تحتضن قيادة عسكرية مشتركة لمحاربة القاعدة". مخرس محرك بحث إخباري . متاح على الرابط التالي : . http://www.maghress.com/hibapress/2636
8. روسيا اليوم ، الساحل الأفريقي يمكن أن تتحول إلى صومال كبير . متاح على الرابط التالي : http://arabic.rt.com .
9. شوؤن امريكية ، تقرير خاص لماذا لم تتدخل الولايات المتحدة في مالي في نطاق الحرب على الإرهاب؟ متاح على الرابط التالي : http://natourcenter.info
10. قوي بوحنية ،" إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الافريقي ". متاح على الرابط التالي :

http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=242 .

11. منصر جمال ، "تحولات في مفهوم الامن : من الوسائل إلى أمن الأهداف" . متاح على الرابط التالي : http://bouhania.com/news.php?action=view&id=51

و- باللغة الاجنبية :

1. Bérangère Rappent .Les Etats sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux. Le L'union européenne en particulier .In : http://www.grip.org .
2. Sémon Luis , Alexander Mattelaer , Amelia .Une stratégie cohérent de l'UE pour le sahel.
   In : http ://www.europarl.europa.eu.P .

الكلمات المفتاحية :

- ✓ إختطاف الرهائن
- ✓ الإرهاب
- ✓ الامن الإجتماعي
- ✓ الأمن الإقتصادي
- ✓ الأمن الإنساني
- ✓ الامن الحديث
- ✓ الأمن السياسي
- ✓ الأمن الغدائي
- ✓ الأمن الكلاسيكي
- ✓ الامن الوطني
- ✓ تجارة السلاح و المخدرات
- ✓ الجريمة المنظمة
- ✓ الفصائل المسلحة في الساحل الإفريقي
- ✓ القوي العظمى في الساحل الإفريقي
- ✓ اللا أمن البيئي الصحي ، الغذائي و الشخصي
- ✓ اللأمن السياسي الاجتماعي و الاقتصادي
- ✓ المعضلة الامنية
- ✓ الساحل الإفريقي

خلاصة المذكرة

إن التغير في موازين القوى في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة وما انجر عنه من تبعات على العالم بصفة عامة والقارة السمراء خصوصا بعد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بريادة العالم وظهور قوى منافسة لها مع مرور السنين تمثلت في الاتحاد الأوربي المتمثل في فرنسا والصين وغيرها ، ولقد كانت هناك العديد من العوامل والأسباب التي أدت بهاته الدول إلى التنافس على ثروات دول الساحل الإفريقي " البترول ،الغاز ، اليورانيوم ..." بالإضافة إلى عامل طفا مؤخرا للسطح مطلع الألفية الثالثة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وهو ما سمي بمحاربة الإرهاب وهذا بعد استهداف الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ، وقد نجحت في تسويق ما يسمى اليوم بالحرب على الإرهاب وهذا نتيجة الفراغ الذي ولده اندثار الاتحاد السوفياتي فخلقت الولايات المتحدة الأمريكية عدوا لها أسمته الإرهاب ليصدقها الكبار ويصبح مفتاح دخول لأي دولة وما حال افريقيا ببعيد وأخص منطقة الساحل الإفريقي والتي تعتبر منطقة غنية بالبترول والغاز واليورانيوم ، وفي نفس الوقت تعاني دول الساحل الإفريقي من هشاشة الأنظمة السياسية وحالة اللاإستقرار وهذا نتيجة إستفحال ظواهر نمت فجأة و بتخطيط محكم من أطراف أخرى

و قد تمثلت في الإرهاب و الجريمة المنظمة وهما وجهان لعملة واحدة فمنذ مطلع العام 2003 حيث كانت أول عملية إرهابية في صحراء الجزائر و بهذه العملية بدأ القلق يدب في القوى العظمى وهو ما يعني تهديدا لمصالحها في المنطقة أي الساحل الإفريقي خاصة فرنسا والوليات المتحدة الأمريكية لتدخل معهم الصينفي الصراع حينها أعلنت الحرب على الإرهاب في المنطقة فقاموا بتدريب جيوش دول الساحل وعقد وإبرام إتفاقيات في إطار محاربة الإرهاب الذي استفحل مؤخرا وأخذ أبعادا كبيرة ، بالإضافة إلى الجريمة المنظمة ، وقد أعلنت الدول الكبرى حالة النفير لأن حسبهم مثل هاته المظاهر تمس بالسلم والأمن العالميين في حين أن أعينها على الثروات الباطنية للمنطقة ، وهو ما إتضح جليا من خلال عدم مراعاة هاته الدول لشعوب المنطقة و هو ما اتخذته فرنسا مؤخرا من خلال التدخل العسكري في مالي وقبله في ليبيا وهو ما يفسر بمنطق المصلحة أولى من إهتمامات الشعوب .

و يمكن القول بأن أزمة الساحل الإفريقي هي أزمة حديثة العهد، وطفت إلى السطح العالمي بشكل سريع وبسرعة فائقة نتيجة الاهتمام الغربي خاصة الذي أولى لها اهتمام كبيرا وهذا نتيجة الموارد التي تزخر بها المنطقة (الساحل الإفريقي) ولكن الشيء المثير للاهتمام هو عدم فعالية الدول الساحلية المعنية بالأزمة بالدرجة الأولى وهذا نتيجة ضعفها السياسي الموقف الجاد من جهة والإهمال والإقصاء من جهة أخرى إلا أن هذا لا يحسب لها ، كما أن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت من بين أخطر المناطق المناطق تهديدا وخطرا في العالم وهذا نتيجة الانتشار الرهيب للجريمة المنظمة بكل إشكالها والإرهاب الذي تعد داعمة لها وهو الشيء الذي حرك السياسات الخارجية للدول الغربية وهذا نتيجة الحفاظ على السلم والأمن العالميين ، كما أن منطقة الساحل الإفريقي نتيجة وقوعها في منطقة من الدول الأشد فقرا والنامية بعضها ان صح التعبير والغنية في مواردها الباطنية وتغلب العلاقات الدولية بمنطق القوي يأكل الضعيف تحت اسم مسميات الدفاع عن حقوق الإنسان والنشر السلم والأمن في العالم جعل منها لقمة سائغة بيد الدول الغربية التي ما فتئت إن حركت كل ما أوتيت من قوة من أجل الظفر بمخزون هاته الدول الفقيرة ،كما ان للجريمة المنظمة علاقة رئيسيا في تأزم الوضع بمنطقة الساحل الإفريقي، كما أن الشيئ الذي زاد الطين بلة هو التدخل القوى الغربية الكبرى وقد أثبتت كل المشاكل التي وقعت في العالم الثالث خاصة أن التدخل الأجنبي دائما ما يزيد الوضع تعقيدا وهي سياسة متعمدة من طرف الدول الغربية وما مشكلة الساحل الإفريقي منا ببعيد، فقد كان تدخل فرنسا عسكريا في مالي أكبر مشكل زاد من تأزم الوضع هذا بالإضافة الى عدم توحد الدول على تعريف موحد للأمن .

فقد كان لها دور بارز فقد عرفت الجزائر كدولة فاعلة في أزمة مالي وتسعى إلى حلها وهذا من خلال الجوار الذي يجمعها معها وقد تميزت المقاربة الجزائرية بما يعرف بالمقاربة الأمنية من وجهة النظر الجزائرية ،أي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا كمبدأ للسياسة الخارجية ،ولكن تبقى الأزمة بالساحل الإفريقي مفتوحة على عدة جبهات الى حين .